بين ابن مالك وابن عقيل
في
شرحي الألفية والتسهيل

دراسة نحوية مقارنة

تأليف

الأستاذ الدكتور

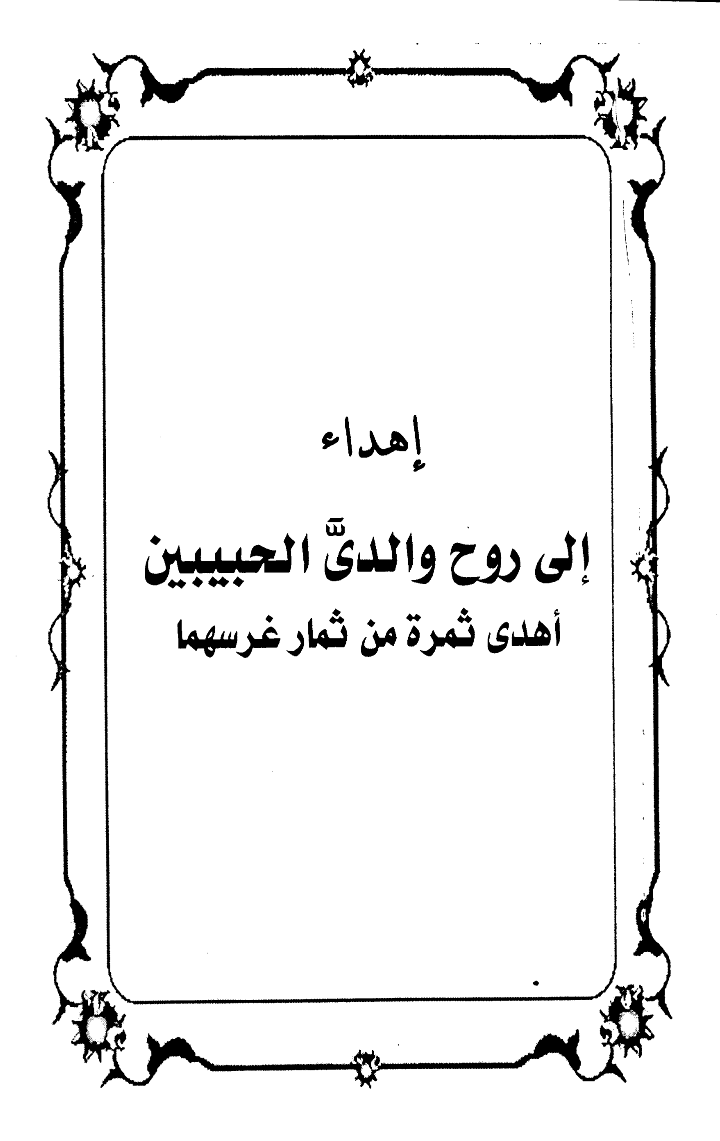
جابر محمد محمود البراجه

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر بالزقازيق

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م


بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء

إلى روح والديّ الحبيبين

أهدى ثمرة من ثمار غرسهما

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين ٠

أما بعد

فهذه دراسة نحوية جاءت نتاج قراءة متأنية لكتاب العلامة ابن عقيل على ألفية ابن مالك وهو الكتاب المعروف لدى الدارسين للنحو والصرف "بشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" وهو كتاب ذاع صيته واشتهر بين محبى العربية بصفة عامة، وقيل شهرة الكتاب كانت شهرة صاحبه نفسه أى ابن عقيل المتوفى ٧٦٩هـ الذى يكفيه ما قيل فيه من قَوْلِ أبىحيان: "ما تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَنْحَى مِنَ ابْنِ عَقِيل" ٠

ومما زاد هذا الكتاب قيمة أنه جاء شرحا لألفية ابن مالك التى طبقت شهرتها وشهرة صاحبها الآفاق حيث فاقت ـ كما يقول ابن مالك نفسه ـ ألفية ابن معطى التى سبقتها فى الظهور . يقول ابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ :

وَتَقْتَضى رِضًا بغَيْرِ سُخْطِ ∴ فَائقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ ∴ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائىَ الْجَمِيلاَ

ولقد استرعى انتباهى ولفت نظرى ما وجدته فى أثناء قراءتى من وقفات واضحة لابن عقيل من صاحب الألفية (ابن مالك) والحَقُّ أَنَّها كانت فى مُعْظَمها وقفات تدل على أنّ صاحبها، لم يكن مجرّد شارح ناقل لآراء غيره من العلماء، بل كان شارحا مُدَقِّقا مُتَفَحِّصا.

وحتى لا يظن القارئ أن هذه الوقفات كانت كلها تمثل اختلافا للرأى بينهما ، أقول: إنها كانت تضم موافقات واختلافات فى الرأى، وكما يقولون: "الاختلاف فى الرأى لا يفسد للودّ قضية" ولكنى آثرت أن تكون هذه الدراسة مختصة بما بين هذين العالمين من اختلافات، وإن شئت فقل اعتراضات، ولم أجعل دراستى قاصرة — فى إظهار وجهة كل منهما — على شرح الألفية لابن عقيل، بل ضَمَمْتُ إليه رأيهما فى التسهيل وشرحه لابن مالك ، وفى المساعد شرح التسهيل لابن عقيل حتى يتَسنّى لنا مدى ثَبَاتِ كلّ منهما على رَأْيِه، بمعنى: هل كان رَأْى كل منهما فى هذين الشرحين موافقا لرأيهما فى الألفية وشرحها؟ أَوْلا؟

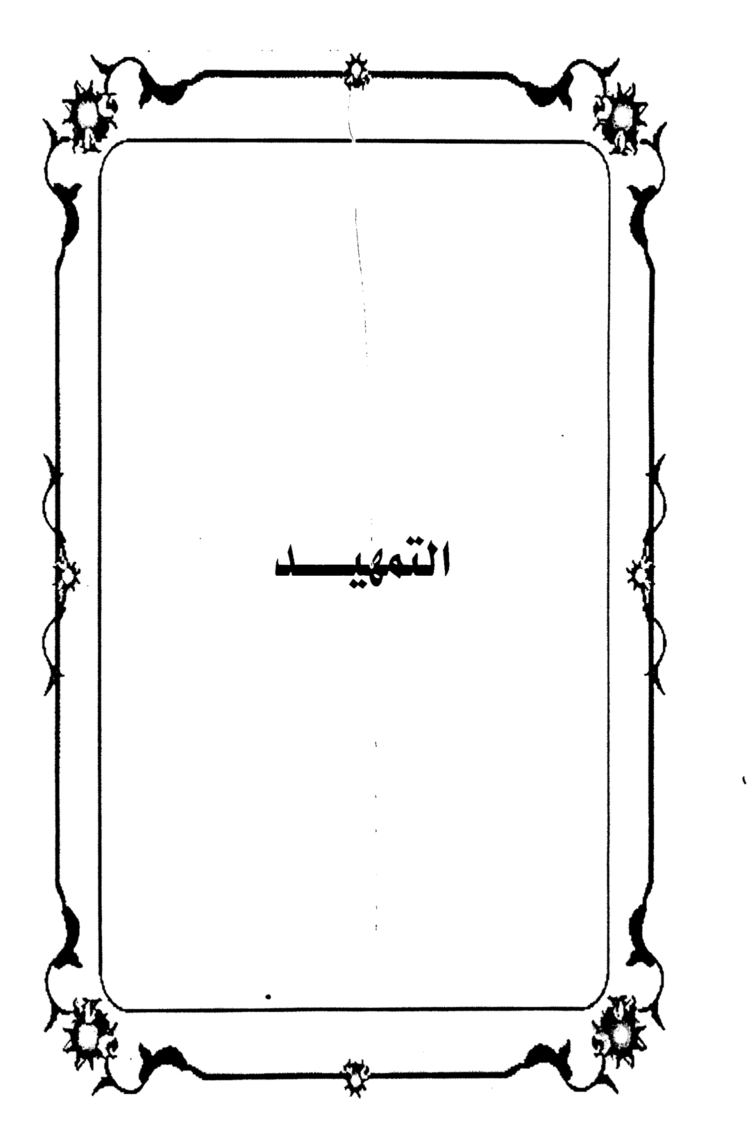
والقارئ لهذه الدراسة يرى بوضوح إجابة هذا التساؤل ٠

وأشير إلى أن إظهار موقف الشيخ محمد محيى الدين في معظم مسائل هذا البحث جاء عن قصد، حيث إنه عالم محقّق مدقّق وَقَفَ في شرحه لكتاب ابن عقيل وتحقيقه له موقف العالم المُنْصِف الذى يعتمد في موقفه على الحجّة والبرهان، فكان حَكَماً عَدْلاً بينهما ٠

ولم أكن لأدّعى سبقا في هذا المجال ففى الساحة كثير من الأساتذة والزملاء الأفاضل الذين يبذلون قصارى جهدهم في الحفاظ على تراثنا جزاهم الله عن العربية وأهلها خير الجزاء ، داعيا المولى جلّ وعلا أن يجعل هذا العمل نافعا وأن يَسُدّ بِهِ رُكْناً شَاغِرًا في المكتبة العربيّة٠

والله الموفّق وهو الهادى إلى سواء السبيل،

المؤلف
أ.د/ جابر محمد محمود البراجة
أستاذ ورئيس قسم اللغويات الأسبق
في كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر
بالزقازيق



التمهيد

تمهيد

نبذة مختصرة عن ابن مالك وابن عقيل

أولا: ابن مالك صاحب الألفية والتسهيل

لا شك أن ابن مالك على كثرة مؤلفاته ذاعت شهرته بسبب ألفيته فى النحو والصرف ذلكم لأنه أودعها خلاصة ما فى منظومته السابقة عليها وهى الكافية الشافية التى جاءت فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز عارض بها ألفية ابن معطى حيث ضمنها ما فات ابن معطى، ولعل ما قاله فى أولها يشير إلى ذلك يقول ابن مالك فى أول الكافية الشافية[1]:

وَهذِهِ أُرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَةْ ∴ عَنْ أَكْثَرِ المُصَنَّفَاتِ مُغْنِيَةْ
فَمَنْ دَعَاهَا قَاصِدًا بِالْكَافِيَةْ ∴ مُصَدِّقٌ وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَةْ

وتسمى ألفية ابن مالك أيضا "بالخلاصة" إشارة إلى أنها اختصار للكافية الشافية حيث جاءت الخلاصة كما هو معروف عنها فى نحو ألف بيت ضمت قواعد النحو والصرف، ولذا فعلى الرغم من سبقها بألفية ابن معطى، وبالكافية الشافية لابن مالك نفسه تعتبر من أكثر كتب النحو أثرا، وأدومها نفعا، وهذا ما دعا كثير من النحويين إلى تناولها بالشرح والتحليل والتعليق

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٥ تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى ط جامعة أم القرى.

وتوضيح ما غمض منها وبيان مقصد ابن مالك فى كل كلمة من أبياتها وجاء شرح ابن عقيل عليها من أهم الشروح التى اهتم بها الدارسون والباحثون فى عصرنا الحاضر وفى العصور السابقة عليه من تأليف ابن عقيل له، ومن أجل هذا رأيت أن يكون هذا الشرح أحد المحاور التى قامت عليها هذه الدراسة ناهيك عما فيه من وقفات جادة لصاحبه من صاحب الألفية ابن مالك ، ولأنه شرح التسهيل أيضا لابن مالك فى كتابه المسمى: المساعد على تسهيل الفوائد، رأيت أن أضم وقفاته فيه من ابن مالك أيضا إلى هذا العمل حتى تكتمل الحلقة، ولنرى هل كان موقفهما فى الألفية وشرحها هو نفسه فى التسهيل وشرحه سواء أكان شرح التسهيل لابن عقيل كما بينت أم شرحه لابن مالك نفسه، ولذلك جاء عنوان البحث: "بَيْنَ ابْنِ مَالِك وابْن عَقِيل فِى شَرْحَى الأَلْفِيَّةِ وَالتَّسْهِيل" ولأننى حرصت على تحليل النصوص والآراء ومقارنتها بآراء النحويين بصفة عامة وشراح الألفية مثل المرادى وابن هشام والأشمونى وحاشية الصبان عليه، وشراح التسهيل مثل الدمامينى والسلسيلى وغيرهما بصفة خاصة، من أجل ذلك ذيلت العنوان بقولى: "دراسة نحوية مقارنة" ٠

وقد جعلت البحث مرتبا على أساس ما فى الألفية أولا ثم ما فى التسهيل وشرحه ثانيا ٠

وقد اعتمدت فى شرح ابن عقيل على تحقيق شيخ المحققين الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد، وكما أشرت سابقا أبرزت مواقفه هو الآخر من العَالِمَيْن الكَبيرَيْن ــ موضوع بحثنا ــ ابن مالك وابن عقيل ٠

أما فى كتاب التسهيل لابن مالك فقد اعتمدت على تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ولعله هو التحقيق الوحيد الذى ظهر حتى الآن وكتاب التسهيل كما يقول المترجمون لابن مالك هو مختصر من كتابه الضائع (كتاب الفوائد فى النحو)[١]٠

وقد شرح التسهيل كما قلت سابقا كثير من النحويين، لكن من أهم هذه الشروح وأشهرها شرح المؤلف نفسه، أى ابن مالك، الذى أكمله ابنه بدر الدين، حيث توقف شرح ابن مالك له عند أول باب إعراب الفعل، ثم توالت الشروح بعد ذلك منها التذييل والتكميل لأبىحيان، وقد قام بتحقيقه مبكرا نخبة من

(١) ينظر مقدمة: آراء ابن مالك المتعارضة د/ إبراهيم محمد أحمد الإدكاوى ط الحسين الإسلامية ٠

أساتذة كلية اللغة العربية بالقاهرة فى رسائل دكتوراه، وظهر الكتاب مطبوعا بتحقيق آخر لأساتذة أسهموا بنصيب كبير فى تداول هذا الكتاب ومن هذه الشروح أيضا : "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش" وقام بتحقيقه زملاء أفاضل من أساتذة جامعة الأزهر أيضا وشرفت بأن كنت واحدا منهم، وكانت أجزاء هذا الكتاب موضوع رسائل الدكتوراه لى ولهؤلاء الزملاء فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ·

وقد حرصنا على طبعه وإظهاره، وقد كان وقت كتابة هذا البحث تحت الطبع، ولعله يكون فى متناول أيدى الباحثين والدارسين قريبا إن شاء الله ·

هذا ولابن مالك مؤلفات أخرى كثيرة يصعب حصرها فى هذا التمهيد الموجز، لكننا نذكر منها:

١ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ·

٢ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ·

٣ - سبك المنظوم وفك المختوم·

٤ - شرح الجزولية، والجزولية هى مقدمة فى النحو لأبىموسى الجزولى·

٥ - لامية الأفعال وهى منظومة فى الصرف.

٦ - شرح لامية الأفعال .

مذهب ابن مالك النحوى:

لقد ظهر لى من خلال دراستى لما جاء فى الألفية والتسهيل وشرحه له أنه لم يكن من هؤلاء الذين يتعصبون لمذهب معين، وبخاصة البصريون والكوفيون، وإنما كان يؤيد الرأى الذى يراه صوابا ، فكان يؤيد البصريين حينما يرى أن رأيهم هو الصواب، وبمثل ذلك كان صنيعه مع الكوفيين وآرائهم، ولعل هذا ما يعرف بمذهب الانتخاب والاختيار ويدلنا على ذلك ما ذكره أحد الباحثين المحدثين فى بحث له عن الألفية وشروحها وشراحها حيث بنى هذا الباحث رأيه فى سبب موقف ابىحيان المتعنت من ابن مالك على أساس أنه لم يكن مثله متعصبا للبصريين.

يقول الباحث وهو الدكتور/ عبدالكريم الأسعد فى مجلة الدارة: "وربما كان سبب هذا الموقف المعاصرة بين ابن مالك، وأبىحيان، وهى حجاب كما يقال ، أو عدم تعصب ابن مالك للبصريين وحدهم، كما اعتاد أبوحيان أن يفعل"[1]أهـ.

(١) مجلة الدارة ص١٢٩ العدد الثانى المحرم ١٤٠٤ السنة التاسعة د/عبدالكريم الأسعد .

اسمه ومولـده: هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى الشافعى النحوى، وقد اشتهر باسم جده وهو ابن مالك، ولد هذا العالم الجليل سـنة ستمائة هجر ٦٠٠هـ على أرجح الأقوال فى مدينة جيان بالأندلس.

وفاته: وتوفى بعد حياة حافلة بالعطاء العلمى سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية ٦٧٢هـ، وصلى عليه بالجامع الأموى بدمشق(١).

(١) ينظر فى ترجمته بغية الوعاة للسيوطى ١/ ١٣٠ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، والوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى ٣/ ٣٦١ ط استانبول ١٩٣١م .

ثانيا: ابن عقيل صاحب شرحى الألفية والتسهيل

كان ابن عقيل من هؤلاء الذين أسهموا بقدر ملحوظ فى إبراز فكر ابن مالك، حيث إنه شرح مؤلفين من أهم وأشهر مؤلفات ابن مالك هما: شرح الألفية، وشرح التسهيل الذى أسماه "المساعد على تسهيل الفوائد"، ولقد حفل هذان الشرحان بمواقف واضحة لابن عقيل من ابن مالك، لكنها فى الحقيقة، لم تكن مبنية على رصد مخالفات واعتراضات لمجرد إظهارهما بقدر ما كانت وسيلة لإظهار الحقائق واضحة، ولذلك شملت هذه المواقف موافقات كثيرة من جانب ابن عقيل لابن مالك مما يدل على احترامه لفكر هذا العالم الجليل وأهمية مؤلفاته فى نظره.

وقد رأيت أن يكون الجانب الآخر من هذه المواقف بين هذين العالِمَيْن هو موضوع هذه الدراسة حتى نصل إلى الرأى الصائب والصحيح دون مَيْلٍ إلى أىٍّ منهما، إلا إذا كان مدعومًا بالأدلة الصحيحة والبرهان الساطع، ويهمنى هنا أن أقدم فكرة موجزة عن ابن عقيل، كما قدمت لابن مالك فيما سبق.

اسمه:

هو قاضى القضاة بهاء الدين بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، القرشى، الهاشمى، العقيلى ــ نسبة إلى عقيل بن أبىطالب ــ الهمدانى الأصل، ثم البالسى، المصرى.

مولده:

ولد ابن عقيل فى يوم الجمعة الموافق اليوم التاسع من شهر المحرم من سنة ثمان وتسعين وستمائة هجرية.

موقفه من ابن مالك:

سبق لى أن بينت موقف ابن عقيل من ابن مالك وقلت إنه كان مبنيا على احترامه فكر هذا العالم الجليل، وأؤكد ذلك بما ذكره الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد محقق كتابه شرح الألفية حيث قال وهو يتحدث عن بعض شراح الألفية: "ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقا بين الطريقين، بهاء الدين بن عقيل، فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هنا، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف فى نقد الناظم بحق، وبغير حق، كما لم ينحز له، بحيث يتقبل كل ما يجئ به، وافق الصواب، أو لم يوافقه.

ولصاحب هذا الشرح من الشهرة فى الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه، والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة"[1]أهـ.

(١) مقدمة شرح ابن عقيل ١/ ٨ للشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد .

مؤلفاته:

من أشهر مؤلفات ابن عقيل: شرح الألفية والمساعد وكلا الشرحين لكتابى ابن مالك: الألفية والتسهيل ــ وهما موضوع هذه الدراسة .

وهناك مؤلفات أخرى ذكرها محقق المساعد فى مقدمتـــه فقال: "شرح الألفية والتسهيل وقطعة من التفسير، وكان شـــرع فى كتاب مطول سماه التأسيس لمذهب ابن إدريس، أطال فيـــه النفس جدا ، قال فى مفتاح السعادة: وله من المصنفات كتـــاب الجامع النفيس على مذهب الإمام محمد بن إدريس، وفى مفتاح السعادة: وله كتاب الذخيرة فى تفسير القرآن، كتب منه مجلدين على نحو حزب ونصف ثم لَخَّصَهُ وسَمَّاه الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز، وله مطول على مسألة رفع اليدين، ثم لخصـــه فى كراس واحد"[(١)]أهـ .

مذهبه النحوى:

كان ابن عقيل مثل ابن مالك تقريبا فى بناء آرائه وفكـــره على أساس الاختيار والانتقاء، فلم يكن بصـــريا خالصـــا ولا كوفيا متشددا بل كان يختار من الآراء ما يراه صوابا، ودليـــل

---

(١) مقدمة المساعد ١/ح للدكتور محمد كامل بركات ، وينظـــر بغيـــة الوعـــاة للسيوطى ٢/ ٤٧ تحقيق أ/ محمد أبوالفضل إبراهيم .

ذلك قوله فى كتابه المساعد : "لَـمْ يَجْعَـل اللهُ لُغَـةَ العَـرَب مَحْصُورَةً فيما حَفِظَهُ البَصْرِيّون"[(١)] أهـ٠

وفاته :

تُوُفِّى ابن عقيل — رحمه الله — فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعمائة هجرية ٧٠٩هـ[(٢)] بعد أن ترك لنا هذا الميراث العلمى العظيم٠

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤/ ٢٦٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠

(٢) مقدمة شرح ابن عقيل ١/ ٨ للشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ٠



الباب الأول
المسائل النحوية

من خواص الاسم "التنوين"

يميز النحاة الاسم بعلامات تفرق بينه وبين الفعل والحرف وقد عبر ابن مالك عن هذه العلامات بقوله فى ألفيته:

بالجَرّ والتَّنْوِينِ والنّدا وأَلْ ∴ ومُسْنَدٍ للاسم تَمْييزٌ حَصَلْ

وواضح من كلام ابن مالك أنه جعل التنوين من خصائص الاسم ومن العلامات التى تميزه،

ومعروف أن التنوين على أنواع كثيرة:

أولها: تنوين التمكين، ويعرفه النحاة بأنه اللاحق للأسماء المعربة نحو: محمد وعلى، إلا جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، وإلا نحو: جوارٍ وغواشٍ، وذلك لأن التنوين فى جمع المؤنث السالم فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم، وهذا يعرف بتنوين المقابلة، أما التنوين فى: جوارٍ وغواشٍ، فهو عِوَضٌ عن حرف محذوف،

ثانيها: تنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية، ليفرّق به بين ما هو معرفة وما هو نكرة نحو: مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر،

ثالث أنواع التنـوين: تنوين المقابلة، وهو اللاحـق لجمـع المؤنث السالم كما بينا فيما سبق٠

رابعها: تنوين العوض، وهو إما عوض عن جملة مثل هذا التنوين الذى يلحق كلمة "إذٍ" عوضا عن جملة تكون بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ (١) ٠

أو عوض عن اسم، وهو اللاحق لكلمتى "كُـلّ وبَعْـض" عوضا عما يضافان إليه نحو: كلٌّ قَائِمٌ وَبَعْضٌ قَاعِدٌ ٠

أو عوض عن حرف كما فى جوار وغواش لما سبق٠

خامس هذه الأنواع: تنوين الترنم وهو اللاحـق للقـوافى المطلقة بحرف علة كما فى قول الشاعر:

وَقُـولِى إِنْ أَصَـبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَنْ

السادس: التنوين الغالى كما فى قول الشاعر (٢):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ∴ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

---

(١) الواقعة / ٨٤ ٠

(٢) رجز فى ديوان رؤبة بن العجاج ص١٨٦، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٦٨٠، والأشمونى بحاشية الصبان ١/ ٣٣، وشفاء العليل للسلسيلى ٢/ ٩٠، والهمع ٤/ ٢٣٦، والشواهد النحوية واللغوية فى شعر رؤبة بن العجاج ص١٠٦ من تأليفنا٠

ولم يجعل ابن عقيل هذه الأنواع كلها من التنوين من علامات الاسم، بل اقتصر على الأنواع الأربعة الأول ونفى أن يكون تنوين الترنم والتنوين الغالى من علامات الاسم، ولذا وجدناه قد اعترض على كلام ابن مالك الذى أورده فى ألفيته وهو قوله:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ∴ وَمُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ

فقال : "وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك، بل الذى يختص به الاسم هو : تنوين التمكين والتنكير، والمقابلة والعوض، وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف"[١]أهـ.

ولم يقتصر اعتراض ابن عقيل على ابن مالك هنا، لكنه أظهر ذلك أيضا فى كتابه المساعد على تسهيل الفوائد حينما علق على قول ابن مالك فى التسهيل: "ويعتبر الاسم بندائه وتنوينه فى غير روى".

فقال: احترز من تنوين الترنم نحو:

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٧ تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد .

وَقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَــدْ أَصَـــابَنْ(١)

فإنه لا يختص بالاسم، وكذلك التنوين الغالى نحو:

وَقَاتِم الأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْ"(٢)أهـــ

ولعل احتراز ابن مالك في التسهيل هنا بقوله: "فى غيـــر روى" يبين لنا أنه لم يرد ما فهمه ابن عقيل من كلامـــه فـــى الألفية أو أن ابن مالك ربما رأى أن كلامه فى الألفية قد يفهـــم منه ما فهمه ابن عقيل فاحترز من ذلك فى التسهيل، ولا يعـــد ذلك تراجعا من ابن مالك عن رأيه، وإنما هو توضيح وتبيين.

وما نريد أن نبينه هنـــا أن الشـــيخ محمـــد محيىالـــدين عبدالحميد ــ محقق كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن عقيـــل ــ قد رد على ابن عقيل اعتراضه على ابن مالك فقال:

هذا الاعتراض لا يرد على الناظم، لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنوينا إنما هو تسمية مجازية وليس من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له، لم يشـــملهما،

(١) البيت من الطويل وهو لجرير: وصدره: أقلى اللوم عاذل والعتابن . وينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٧ تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد.

(٢) المساعد لابن عقيل ١/ ٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات والبيت لرؤبة وهو من الرجز.

والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى، ولذا نرى أنـــه لا غبار على كلام الناظم"[١]أهـ٠

وأرى أن ما خَرَّجَ به الشيخ محمد محيى الدين كلام ابـــن مالك، ليس كافيا ، لأن ابن مالك لم يُفَرِّقْ بين التنوين المُسَمَّى بهذا الاسم حقيقة أو مجازا٠

والأَوْجَهُ ما قاله الشيخ محمد محيىالدين نفسه قبل ذلـــك على النوعين الأخيرين من أنواع التنوين، وهما تنوين التـــرنم والتنوين الغالى، حيث عَلَّق على الأَوَّل بقولـــه: هـــذا النـــوع خـــامس، ولا يخـــتص بالاســـم، وقـــد ذكـــره ومـــا بعـــده استطرادا"[٢]أهـ٠

ثم قال وهو يُخَرِّج الشاهد فى قول الشاعر[٣]:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ∴ لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَـدِنْ

فى هذا البيت شاهدان للنّحاة: **أَوَّلُهُمَا**: دخول التنـــوين الـــذى للترنم على الحرف وهو "قَدْ" فذلك يدل على أن تنـــوين التـــرنم لا يختص بالاسم، لأن الشىء إذا اخـــتص بشـــىء لـــم يجـــئ مـــع غيره"[٤]أهـ٠

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ٢١/١ هامش رقم (١) ٠
(٢) منحة الجليل ٢/ ١٨ هامش رقم (١) ٠
(٣) هو النابغة الذبيانى وينظر فى شرح ابن عقيل ١/ ١٩والبيت من الكامل٠
(٤) منحة الجليل ٢/ ٢٠ هامش رقم (٢) ٠

سبب بناء أسماء الأفعال

يرى ابن مالك أن سبب بناء أسماء الأفعال، هو كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وقد ظهر ذلك واضحا فى ألفيته وهو يتكلم عن سبب بناء الاسم، وهو مشابهته للحرف يقول:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِى ∴ لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِى
كَالشَّبَهِ الْوَضْعِىِّ فِى اسْمَىْ جِئْتَنَا ∴ وَالْمَعْنَوِىِّ فِى مَتَى وَفِى هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ∴ تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ(١)

وقد اعترض عليه ابن عقيل فى ذلك فقال: وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا فى النيابة مناب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل، فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فينبت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به٠

وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال"(٢)أهـ٠

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٣ تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد٠
(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٣ تحقيق الشيخ محمد محيىالدين ٠

ويؤيد الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد رأى ابن عقيـــل، حيث قال فى حاشيته على شرح ابن عقيل: "إذا قلت: هَيْهَـــاتَ زَيْدٌ مثلا، فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء:

الأول: وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح الذى رجحـــه جمهور علماء النحو، أن "هَيْهَاتَ" فعل ماض مبنى على الفتح لا محل لها من الإعراب ، و"زَيْدٌ" فاعل مرفوع بالضـــمة، وهـــذا الرأى هو الذى عليه قول الناظم: إن سبب البناء فـــى أســـماء الأفعال، كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل، لا ملفـــوظ ولا مقدر.

والثانى: وهو رأى سيبويه: أن "هَيْهَاتَ" مبتدأ مبنى علـــى الفتح فى محل رفع، فهو متأثر بعامل معنوى ، وهو الابتـــداء، و"زَيْدٌ" فاعل سد مَسَدّ الخبر.

والثالث: وهو رأى المازنى: أن "هَيْهَاتَ" مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، و"زيدٌ" فاعل به، وكأنك قلت: بَعُدَ بُعْدًا زيدٌ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام. ولا يجرى كـــلام الناظم على واحد من هذين القولين الثانى والثالث.

وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين، تضمن أغلب ألفاظه، وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر ـ وسائرهُ محمول عليه، لنعنى أن اسم الفعل ـ على هذين الرأيين ـ أشبه الحرف شبها معنويا، لا نيابيا"(١)أهـ٠

والواضح من كلام الشيخ محمد محيىالدين ـ على الرغم من تأييده لرأى الأخفش، الذى وصفه بأنه هو الصحيح الذى رجَّحه جمهور علماء النحو ـ إلا أنه وافق ابن عقيل فى أن المسألة خلافية، وليس الكلام على إطلاقه كما ذكر ابن مالك، ودليل ذلك ما قاله فى آخر كلامه: "ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين الثانى والثالث"(٢)أهـ٠

ونحن لا نختلف مع ابن عقيل ولا مع الشيخ محمد محيىالدين فى أن المسألة خلافية ، حيث نَصَّ على ذلك كثير من النحويين كالمهلبى فى كتابه نظم الفرائد حينما قال وهو يتحدث عن أسماء الأفعال: "فأما علّة بنائها خلاما وقع منها مصدرا فيه لفظ الفعل نحو: رُوَيْدًا و: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ (٣) وشبههما، فَلِوُقُوعها موقع فعل الأمر للمواجه، وقد قيل

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٣ حاشية رقم (١) ٠
(٢) السابق نفسه ٠
(٣) محمد / ٤ ٠

لتضمنها الحرف وهو لام الأمر وقد قيل لتضمنها تاء التأنيث وهو مذهب سيبويه"[١]أهـ.

وعلى الرغم من أن المهلبى فى كتابه يرى أن هذه الأسماء، وهى أسماء الأفعال لها موضع من الإعراب حيث قال : فإذا ثبت اسميتها، لم يل أيضا من أن يكون لها موضع من الإعراب إما رفعا أو نصبا، أو خفضا.. الخ"[٢]أهـ.

على الرغم من ذلك كله إلا أننا نقول: إن ابن مالك قد ذكر كلامه وبنى رأيه على ما يراه صحيحا عنده وهو مذهب الأخفش الذى رجحه جمهور النحاة، فليس لأحد أن يخطئه فيما يراه صحيحا فى مسألة خلافية، ليس فيها رأى قاطع.

(١) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص٧٤ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين.
(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص٧٢ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين.

حكم بناء الفعل المضارع المتصل "بنون الإناث"

يعترض ابن عقيل على ابن مالك فى جعله بناء الفعل المضارع حال اتصاله بنون النسوة مسألة ثابتة لا خلاف فيها حيث يقول ابن مالك فى ألفيته :

"وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ"

حيث علق ابن عقيل على هذا بقوله: "فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو: "هل تَضْرِبَنَّ يا زيد" فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنه مبنى مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد. ومثال ما اتصلت به نون الإناث "الهندات تضْرِبْنَ" والفعل معها مبنى على السكون، ونقل المصنف ــ (يقصد ابن مالك) ــ فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الإناث وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبوالحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح[1].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٩ ــ ٤٠ تحقيق الشيخ محمدمحيى الدين عبدالحميد .

ويظهر من كلام الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد أنـــه يوافق ابن عقيل فيما ذهب إليه حيث ذكر فى تعليقه على هـــذا الكلام ما نصه: "ممن قال بإعرابه ــ يقصد المضارع المتصل به نون الإناث ــ السهيلى وابن درستويه وابن طلحة، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فـــى صيرورة النون جزءا منـــه، فتقـــول فـــى نحـــو:﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [١] (يرْضِعْنَ) فعل مضارع مرفوع بضمة مقـــدرة على آخره منع من ظهورها شبه يرضعن، بأرضعن فـــى أن النون قد صارت فيه جزءا منه.[٢]أهـ٠

وما ذكره الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد منقول تقريبا من شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك حيث يقول: "وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل: إن المتَّصِلَ بهـــا مَبْنِـــىٌ بـــلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلى، إلى أنه معرب بإعراب مقـــدر منـــع مـــن ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى"[٣]أهـ٠

---

(١) البقرة ٢٣٣ ٠
(٢) منحة الجليل ١/ ٤٠ حاشية رقم (١) بتحقيق شرح ابن عقيل ٠
(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ١/ ١١٨ ٠

وقد رجعت إلى شرح التسهيل لابن مالك، فلم أجد ما نسبه إليه ابن عقيل والأشمونى وغيرهما من أن المتصل بنون الإناث من الأفعال المضارعة مبنى بلا خلاف، فابن مالك ذكر أنه مبنى وبين سبب بنائه، لكنه لم يذكر لا فى التسهيل ولا فى شرحه كلمة "بلا خلاف" التى هى محل الاعتراض، وهذا هو كلام ابن مالك فى التسهيل وشرحه ٠

يقول فى التسهيل: والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له، فأعرب، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث[١].

ويقول فى شرح التسهيل تعليقا على كلامه السابق : "وفى قولنا فى المضارع .. فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث" إشعار بأن المضارع لا يحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا، بل المؤكد بها معرب ومبنى .. إلى أن قال: وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لتركبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكما، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئا واحدا .. وقيل إنما بنى المتصل بنون

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد وآخر ٠

الإناث ، لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنها لا تلحق الأسماء ، وما لحقته من الأفعال إن بَاينَ الاسم ازدادت بها مباينته، وإن شَابَهَهُ نقَصَت بها مُشَابَهَتُه"(١)أهـ.

وإذا كان ابن عقيل قد اعترض على ابن مالك هنا، فإنه لم يعترض عليه فى كتابه على شرح التسهيل وهو المسمى بالمساعد على تسهيل الفوائد حيث علّق على كلام ابن مالك وهو: "مَا لَمْ يَتَّصِلْ به نوُنْ تَوْكِيدٍ أَوْ إِنَاثٍ" فقال: "فإن اتصل به أحدهما بُنِيَ نحو: هل تَضْرِبَنَّ يا زَيْدُ، ويا هندات هل تَضْرِبْنَ"(٢)أهـ.

والحقّ أن ابن عقيل كان حريصا فى كلامه حينما نسب هذا الرأى إلى ابن مالك، حيث قال: "ونقل المصنف فى بعض كتبه، أنه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الإناث"، فلم يذكر ابن عقيل كتابا معيّنا بخلاف الأشمونى الذى نسب إليه الرأى فى شرح التسهيل.

وكما رأينا من كلام ابن مالك لم يقل فيه ما نسبه إليه الأشمونى،وللإنصاف نقول إن كلام ابن مالك فى التسهيل

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦ ــ ٣٧ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل١/٢١ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

وشرحه ليس فيه ما يشير إلى وجود خلاف فى المسألة، ولكنه فى الوقت نفسه ليس فيه ما ينفى وجود هذا الخلاف، وهذا رُبّما يجعل الباب مفتوحا للاجتهاد فى تفسير وتأويل كلامه.

ومن العجيب أن نرى بعض شراح التسهيل مثل الدّماميني يسيرون وراء هذه المقولة دون التّثبّت من حقيقة وجودها فى شرح التسهيل لابن مالك ، يقول الدّمامينى: وما فى شرح المصنف رحمه الله من التصريح بنفى الخلاف فى بناء المضارع الذى اتصلت به نون الإناث، مقدوح فيه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة وطائفة إلى أنه معرب تقديرا"[(١)] أهـ.

وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن هذه الآراء تحتاج إلى توثيق.

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١/ ١٣٠ للدّمامينى

علامة إعراب الأسماء الستة

المشهور أن الأسماء الستة تعرب بعلامات فرعية هى الواو فى حالة الرفع والألف فى حالة النصب والياء فى حالة الجر وهذا ما يعبر عنه النحويون بأنها معربة بالحروف، وما يراه ابن مالك فى ألفيته يتوافق مع هذا الرأى حيث يقول :

وارْفَعْ بوَاوٍ وانْصِبَنَّ بالْأَلِفْ ∴ واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

ويختلف رأى ابن عقيل عن ابن مالك فى ذلك حيث يرى أن هذه الأسماء تعرب بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ويرى أن ذلك هو الصحيح •

يقول وهو يتحدث عن هذه الأسماء: "والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن لكسرة وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله:

وَارْفَعْ بوَاوٍ ـ إلى آخر البيت

والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو، والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة

على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح، لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره"[١]أهـ٠

وعلى الرغم من اعتراض ابن عقيل هنا على ابن مالـــك فى شرح الألفية، إلا أنه لم يُبْدِ اعتراضًا عليه فى شرحه على التسهيل فى كتابه المسمى: المساعد على تســهيل الفوائـــد[٢]، حيث رأى ابن مالك هناك ما رآه هنا ٠

ويظهر من كلام الشيخ محمد محيىالـــدين عبدالحميـــد ــ رحمه الله ــ أنه يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك فى ألفيته غير أنه نسب إليه فى التسهيل أنه يقول بالرأى الآخر وهو أنها معربة بحركات مقدرة على الواو، والألف ، والياء٠

يقول الشيخ محمد محيىالدين فى تعليقه على شرح ابـــن عقيل: "وأشهر هذه الأقوال ثلاثة: **الأول:** أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب، وهذا رأى جمهور البصريين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فـــى أحـــد قوليه، وهو الذى ذكره الناظم ومال إليه هنا ، **والثـــانى:** أنهـــا معربة من مكان واحد أيضا وإعرابها بحركات مقـــدرة علـــى

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٤٤ ٠
(٢) ينظر المساعد لابن عقيل ١/ ٢٥ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠

الواو، والألف والياء ... وهذا مذهب سيبويه وهو الذى ذكـره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجَّحَه الناظم فى كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ... **والقول الثالث:** قول جمهور الكوفيين: وحاصله أنها معربة من مكانين"(١)أهـ٠

وما نسبه الشيخ محمد محيىالدين إلى ابن مالك من أنـه رجّح فى التسهيل مذهب سيبويه الذى يرى فيه أنهـا معربـة بحركات مقدرة على الواو، والألف والياء، ليس صحيحا، لأن ما قاله ابن مالك فى التسهيل هو: "وَتَنُوبُ الوَاوُ عَنِ الضَّـمَّةِ، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب، وأخ، وحم"(٢)أهـ٠

وما قاله ابن مالك فى التسهيل قاله فى شرحه ، حيث ذكر أن فى إعراب الأسماء الستة خمسة أقوال، لكنه جعل الـرأى الذى قال به هنا فى الألفية والتسهيل هو أسهل الآراء، وأبعدها عن التكلف يقول:فى إعراب هذه الأسماء خلاف:

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٤٤ حاشية رقـم (١) للشـيخ محمد محيىالدين ٠
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣ ٠

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم يجعل إعرابها بالحركات والحروف معا.

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها مَنْوِيًّا فى حروف المد، وما قبلها حركات اتباع مدلول بها على الإعراب المنوى.

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المدّ على سبيل النّيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف"[1]أهـ.

فكيف إذن ينسب الشيخ محمد محيىالدين، ـ وهو المحقّق المُدَقّق ـ هذا الرأى إلى ابن مالك فى كتابه التسهيل، فَلَعَلّه لم يطلع عليه واكتفى بنقله عن غيره، ولا يَقْدَحُ هذا فى مكانة هذا الشيخ الجليل الذى ذَلّلَ صعاباً كثيرة لجل الدارسين.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٣ .

ونشير إلى أن فى المسألة آراء غير التى ذكرت أوصلها النحويون إلى ثلاثة عشر رأيا نذكرها هنا تتميما للفائدة:

الأول: رأى سيبويه — وقد بيّنّاه فيما سبق —، ونسبه السيوطى فى الهمع أيضا إلى الفارسى وجمهور البصريين، وذكر أن ابن مالك وأبا حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين صححوا هذا الرأى(١) .

وقد بينا فيما سبق عدم صحة نسبة هذا الرأى إلى ابن مالك .

الثانى: مذهب الأخفش حيث يرى أن حروف المدّ وهى الواو، والألف والياء دَوَالّ على الإعراب . وينسب إليه صاحب الإنصاف فى مسائل الخلاف الرأى القائل: إنها معربة من مكانين، وهو رأى الكوفيين(٢) .

---

(١) ينظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ١/ ١٢٤، والنُّكت الحسان لأبى حيان صـ٣٧ تحقيق د/عبدالحسين الفتلى، وتذكرة النحاة لأبى حيان ص٢١٤ تحقيق د/عفيف عبدالرحمن. ط بيروت ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م، وينظر من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه ص١٥ — ٢٥ من تأليفنا.

(٢) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/ ١٧ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين .

الثالث: رأى المازنى والزَّجَّاج، حيث يذهبان إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات التى قبــل الحــروف ، والحــروف إشباع[1].

(١) ينظر الهمع ١/ ١٢٦ ط بيروت.

إعراب المُثَنَّى وما أُلْحِقَ به

يرى ابن مالك أن المثنى وما ألحق به يرفعان بعلامات فرعية هى الألف فى حالة الرفع والياء المفتوح ما قبلها فى حالتى النصب والجر وعبر عن ذلك فى ألفيته بقوله:

بِالْألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلاَ ∴ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ

وقد اعترض ابن عقيل عليه فى ذلك، حيث ذهب إلى أن الإعراب فى المثنى وما ألحق به يكون بحركة مقدرة على الألف رفعا، والياء نصبا وجرا، لكنه على الرغم من ذلك يجعل ما ذكره ابن مالك هو المشهور فى لغة العرب يقول ابن عقيل: "وأشار المصنف بقوله:

"بِالْألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلاَ"

إلى أن المثنى يرفع بالألف، وكذلك شبه المثنى وهو: كل ما لا يصدق عليه حَدّ المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله: "وَكِلاَ"، ثم قال: "ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن الياء تخلف الألف فى المثنى والملحق به فى حالتى الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا"[١].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٥٧ .

ثم قال بعد ذلك أيضا معترضا علـــى رأى ابـــن مالـــك: "وحاصل ما ذكر، أن المثنى وما ألحق بـــه يرفـــع بـــالألف، وينصب ويجر بالياء، وهذا هو المشهور .

والصحيح أن الإعراب فى المثنى والملحق بـــه بحركـــة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا، وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والبـــاء نصـــبا وجرا هو المشهور فى لغة العرب، ومن العرب مـــن يجعـــل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا"[١]أهـ .

وهذه اللغة الأخيرة التى أشار إليهـــا ابـــن عقيـــل هـــى المعروفة بلغة القصر وهى إلزام المثنـــى الألـــف فـــى كـــل الحالات[٢] وعلى ذلك أعرب بعض النحويين اسم الإشارة فـــى قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٣] فى بعض الوجوه الواردة فيه .

ومما يجدر التنبيه إليه أن رأى ابن مالك وابن عقيل هنـــا هو نفسه رأيهما فى إعراب الأسماء الستة كما سـبق، كـذلك رأيهما فى شرح التسهيل وفى المســـاعد هـــو نفســـه رأيهمـــا هنا،غير أن ابن عقيل فى المساعد، لم يعترض على ابن مالك كما اعترض عليه هنا[٤].

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٥٧ ــ ٥٩ .
(٢) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١/ ١٣ تحقيق محمد محيىالدين .
(٣) من الآية رقم ٦٣ من سورة طه.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩، والمساعد ١/ ٣٩ .

حُكْمُ فَتْحِ نُونِ الْمُثَنَّى، وَكَسْرِ نُونِ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ

من المعروف لدى المعربين أن حق نون المثنى والملحق به الكسر، وحق نون جمع المذكر السالم وما ألحق به الفتح، إلا أنه قد تفتح نون المثنى وقد تكسر نون الجمع، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله:

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ∴ فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِــهْ ∴ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِــهْ

يقول ابن عقيل: "وحق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذا ومنه قوله[(١)]:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِــي أَبِيــهِ ∴ وَأَنْكَرْنَــا زَعَــانِفَ آخَــرِينِ

وقوله[(٢)]:

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِــلٌّ وَارْتِحَــالٌ ∴ أَمَا يُبْقِي عَلَــيَّ وَلاَ يَقِينِــي
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّــي ∴ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك. وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة، ومنه قوله[(٣)]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ∴ فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَــةٌ وَتَغِيــبُ

---

(١) هو جرير بن عطية والبيت فى شرح ابن عقيل ١/ ٦٧ وهو من الوافر
(٢) هو سحيم والبيتان فى شرح ابن عقيل ١/ ٦٨ وهما من الوافر
(٣) هو حميد بن ثور الهلالى والبيت فى شرح ابن عقيل ٦٩/١ وهو من الطويل

ويعترض ابن عقيل بعد ذلك مباشرة على ما يراه ظاهرا من كلام ابن مالك من أن فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القلة فيقول:

وظاهر كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن فتح النون فى التَّثْنِيةِ كَكَسْرِ نون الجمع فى القلة، وليس كذلك، بل كسرها فى الجمع شاذ، وفتحها فى التثنية لغة كما قدمناه[١]أهـ.

ويذكر الشيخ محمد محيىالدين أن ما ورد من فتح نون المثنى وكسر نون الجمع إنما هو ضرورة لا لغة، ثم ذكر رأيا للشيبانى وابن جنى مفاده أن من العرب من يَضُمّ نون المثنى. يقول: المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة فى المثنى مفتوحة فى الجمع .. وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ضرورة لا لغة، ثم قيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما، وقيل لا ، بل مع الألف والواو أيضا، وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٧ ـ ٧٠ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد.

يَـا أَبتَـا أَرّقَنِـى القِـذّانُ ∴ فَالنّوْمُ لا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ[1] أهـ

ويبدو من كلام الشيخ محمد محيىالدين أنـه يؤيـد هـذا الرأى الأخير الذى يرى أن فتح نون المثنى وكسر نون الجمع ضرورة لا لغة، وهو بذلك يخالف ابن مالك فيما يراه من أن فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القلة كما يختلف مع ابن عقيل فيما يراه من أن كسر النون فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة، حيث إن هناك فرقا بين الضرورة والقلة واللغة٠

وأرى أن ما ذهب إليه الشيخ محمد محيىالدين هو الصواب حيث إن ما ورد من فتح نون المثنى وكسر نون الجمع جاء فى الشعر، ولم يرد منه شىء نثرا، مما يدل على أن ذلك ضرورة لا لغة٠

وبالرجوع إلى رأى ابن مالك فى التسهيل وشرحه وجدنا أنه يخالف ما رآه فى ألفيته، حيث ذكر فيهما أن فتح نون المثنى لغة، وليس قليلا ٠

يقول: "وفتحها لغة"، ثم يقول معلّقاً على قول الشاعر:

---

(١) منحة الجليل بشرح ابن عقيل ١/ ٧١ للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد والبيت من الرجز ولم يعرف قائله٠

عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ∴ فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

أنشده الفراء بالفتح، وليس موضع ضرورة"(١)أهـ.

وقد أيد الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى ما ذكره ابن مالك فى التسهيل وشرحه من أن كسر نون الجمع وما ألحق لغة، ورفض الرأى القائل بأنه ضرورة، وهو بذلك يخالف ابن عقيل.

يقول الصبان : "قوله: لغة، أى لا ضرورة كما قيل به، وقوله: وجزم به، أى بكونه لغة، وهذا هو الراجح"(٢)أهـ.

ومما هو لافت للنظر أن ابن عقيل لم يعترض فى كتابه المساعد على ابن مالك كما اعترض عليه فى شرح الألفية، بل شرح كلام ابن مالك فى المساعد على تسهيل الفوائد بقوله: "زعم الكسائى أن فتح النون مع الياء لغة لبنى زياد بن فقعس، قال: وكان لا أحد يزيد عليهم فصاحة، وقال الفراء: هى لغة لبعض بنى أسد"(٣).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩ ــ ٦٢ .
(٢) حاشية الصبان ١/ ١٥٩ .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٣٩ .

حكم تقديم الضمائر المنصوبة غَيْر المتَّحِدَة فى الرُّتْبَة على بعضها حال اجتماعها مُتَّصِلَة أو مُنْفَصِلَة

يقول ابن مالك فى ألفيته عن هذه المسألة:

وَقَدِّم الْأَخَصَّ فِـــى اتِّصَـــالِ ∴ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انفِصَال

المعروف أنه إذا اجتمع ضـــميران منصـــوبان، أحـــدهما أخص من الآخر، فإنهما إما أن يكونا متصلين بمعنى أنه لـــم يفصل بينهما بفاصل، وإما أن يكونا قد فصل بينهما .

فإن كانا متصلين، فلا خلاف فى أنه يقدم الأخص منهمـــا على الآخر، ويكون تقديمه حينئذ واجبا، نحو الدرهم أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتَنِيه ، بتقديم الكاف واليـــاء علـــى الهـــاء؛ لأن الكـــاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، والكاف والياء أخص من الهاء، ولا يجوز فى هذه الحالة تقديم الهاء مع الاتصـــال، فلا يقال مثلا: الدرهم: أَعْطَيْتُهُوكَ، ولا أَعْطَيْتَهُونى ، وأجـــاز ذلك قوم مستدلين بما رواه ابن الأثير فى غريب الحديث مـــن قول عثمان ﷺ : "أَرَاهُمِنى البَاطلُ شَيْطَانا" حيث قَدَّم الهاء على

الياء، والياء أخص من الهاء كما بينا، وقد جعل صاحب شرح التصريح ذلك نادرا[١].

وهذا الذى قلناه ظاهر من كلام ابن مالك فى ألفيته فى البيت الذى أوْردناه فى بداية حديثنا هنا .

وما يذكره ابن مالك فى عجز البيت من قوله:

وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ

يدل على أنه إن فصل بين الضميرين، كنت بالخياريين أن تقدم الأخص كما فى نحو: الدرهم أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ وأَعْطَيْتَنِى إِيَّاهُ، أو تقدم غير الأخص كما فى نحو: الدرهم أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ، وأَعْطَيْتَهُ إِيَّاىَ.

وقد اعترض ابن عقيل على كلام ابن مالك هنا حيث يرى أن جواز تقديم غير الأخص على الأخص هنا، ليس على إطلاقه، بل يكون ذلك عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس امتنع تقديم غير الأخص على الأخص على الرغم من الانفصال.

(١) هو الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٠٨، حيث قال: "وأما قول عثمان ﷺ : "أراهمنى الباطل شيطانا" فنادر ، والأصل: أراهم الباطل إيَّاى شيطانا .

يقول ابن عقيل معلقا على كلام ابن مالك معترضا عليه: "وإليه أشار بقوله: "وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ" وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص فى الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس لم يجز، فإن قلت: زيدٌ أَعْطَيْتُكَ إيّاه، لم يجز تقديم الغائب، فلا تقول: زيدٌ أَعْطَيْتُهُ إيَّاكَ، لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ"(١)أهـ.

وما ذهب إليه ابن عقيل هنا أيده الصبان فى حاشيته حيث قال معلقا على قول ابن مالك : "قوله: "وَقدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ" أى فى حال انفصال ثانى الضميرين، وشرط ذلك أمن اللبس، فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما فى المعنى نحو: زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إيّاه، ومن هذا تعلم أن الحديث الذى ذكره الشارح ليس من باب التخيير، بل تقديم الأخص فى الجملة الأولى منه واجب، وتقديم غيره فى الجملة الأخيرة منه واجب فافهم"(٢)أهـ.

هذا وللشيخ محمد محيى الدين فى هذه المسألة تعليق يبدو فيه أنه يميل إلى رأى ابن مالك، حيث قال معلقا على كلام ابن عقيل: "إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٦ ــ ١٠٧ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ٢٠٣ .

يصلح أن يكون فاعلا، كما ترى فى مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا، ويصلح أن يكون مأخوذا، أما نحو:الدرهم أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ،أو الدرهم أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، فلا لبس، لأن المخاطب آخذٌ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر"(١)أهـ٠

وفى رأيى أنه طالما أن هناك ما يوقع اللبس فى بعض الأحيان فلا مانع من التقييد بأمن اللبس كما يرى ابن عقيل٠

ورأى ابن مالك هنا هو ذات رأيه فى التسهيل وشرحه حيث قال فى التسهيل(٢):

"يتعين انفصال الضمير إن حصر بإِنَّمَا ... أو نصبه عامل فى مضمر قبله غير مرفوع، إن اتَّفَقَا رُتْبَةً، وربما اتَّصلا غائبين إن لم يشتبها لفظا، وإن اختلفا جاز الأمران، ووجب فى غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال، خلافا لكثير من القدماء"(٣)أهـ٠

ويقول فى شرح التسهيل : "ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة: الدرهم أَعْطَيْتُكَهُ، وأَعْطَيْتُك إِيَّاهُ، فمع

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٠٧ ٠
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٨ ٠
(٣) شرح التسهيل ١/ ١٤٧، ١٤٨ ٠

الانفصال لك أن تقدم الأسبق وأن تؤخره ، ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعا عن العرب فلو قلت: أَعْطَيتُهُوكَ أو نحوه، لم يجز عند سيبويه ، وفاقا للمسموع واقتصارا عليه، وأجـازه غيره قياسا"[١]أهـ٠

وما قاله ابن عقيل فى شرح الألفية من اشتراط أمن اللبس حين تَقْديم غير الأخص فى الانفصال، قاله فى شـرحه علـى التسهيل حيث قال فى المساعد: "فإنه يجوز تقديم كـل منهمـا نحو: الدِّرْهَمَ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وأَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ لكن بشرط أن لا يلبس فإن ألبس وجب تقديم الفاعل فى المعنى"[٢]أهـ٠

---

(١) شرح التسهيل١/ ١٥١وينظر الكتاب لسيبويه٢/ ٣٦٤ تحقيـق الشـيخ هارون٠
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ١٠٦ ٠

العلاقة بين الاسم واللقب والكنية من حيث التقديم والتأخير

يعرف النحاة الاسم بأنه ما ليس بكنية ولا لقب نحو: محمد وعمرو، والكنية بأنه ما كان فى أَوَّلِه أَبٌ أَوْ أُمٌّ كأبى عبدالله وأم الخير، واللَّقَب بأنه ما أَشْعَرَ بمدح نحو زين العابدين أو ذَمٍّ كأنف النّاقة.

والحكم أنه إذا صحب اللقب الاسم وجب تقديم الاسم وتأخير اللقب كما فى قولهم: زيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديم اللقب حينئذ فلا يقال: أنف الناقة زيد إلا على قلة وجاء على ذلك قول الشاعر(١):

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا ∴ بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

حيث قدم اللقب على الاسم فى قوله : "ذا الكلب عمرا" والقياس يقتضى تقديم الاسم على اللقب فكان يجب أن يقول : "بأن عمرا ذا الكب" وقد عبر عن ذلك ابن مالك فى ألفيته حين قال:

واسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً، وَلَقَبَا ∴ وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

(١) هى جنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان والبيت فى شرح ابن عقيل ١٢٠/١ وهو من البسيط.

وقد علق ابن عقيل على كلام ابـن مالـك هنـا بقولـه: "وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله: سواه الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: أبو عبدالله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقـب على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبدالله، ويوجد فى بعض النسخ بَدَلَهُ قوله:

"وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا": "وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا" وهو أحسن منه؛ لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص فى أنـه يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدم، ولو قال: "وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاها صحبا" لما ورد عليه شىء، إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية وهو الاسم فكأنه قال: "وأخـر اللقـب إذا صحب الاسم"[1]أهـ.

والحقيقة أن الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد قد حسـم هذه القضية التى أثارها ابن عقيل بما ذكره من أقوال بعـض العلماء فيها وأَتْرُك هنا الشيخ محمد محيىالدين يتحدث بنفسـه

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٢١ ــ ١٢٣ .

حيث يقول: "هذا الذى ذكره الشارح ــ يقصد ابن عقيل ــ هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية علــى اللقــب أو تأخيرها عنه، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيــره ــ كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى ــ ذكروا أن قول ابن مالك: "وأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا" مــوهم لخــلاف المــراد معتمدين فى ذلك على مذهب جمهور النحاة، لكن قال السيوطى فى همعه: إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جــواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتنــاع تقديمه عليها وهو المختار، وهذا يفيد أن الذى يوهمــه كــلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على مــا عداه سواء أكان ما عداه اسما أم كنية"[(١)]أهــ٠

وإذا كنت قد بينت قبل ذلك أن الشيخ محمد محيىالدين قد حسم هذه القضية فأنا أكرر ذلك هنا بعد أن ذكرنا كلامه بتمامه حيث بين فى نهايته أن الذى يوهمه كلام ابن مالك مقصود له، وأن مذهبه فى هذه المسألة هو وجوب تأخير اللقب علــى مــا عداه سواء أكان ما عداه اسما أم كنية، وإذا كان هذا مذهبه فلا

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٢١ وينظر همــع الهوامــع للسيوطى ١/ ٧١ ط بيروت٠

اعتراض على ما ذكره من أنه موهم لخلاف المراد، لأنه يذكر ما يتفق مع مذهبه.

هذا وقد خرج الأشمونى كلام ابن مالك فى الألفية بما يرفع تَوَهُّم دخول الكنية فى قوله: "سِوَاهُ" وهو ما اعترض به ابن عقيل على ابن مالك يقول الأشمونى: "وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله: سواه، بقوله : (وإن يكونا) أى الاسم واللقب (مفردين فأضف) الاسم إلى اللقب (حتما) إن لم يمنع من الإضافة مانع"[(١)] أهـ.

ونختتم هذه المسألة بما علَّلَ به ابن مالك وجوب تأخير اللقب عن الاسم حال اجتماعه معه وهو: أن اللقب فى الغالب منقول من اسم غير إنسان، كبطَّة وقُفَّة، فلو قدم، توهم السامع أن المراد مسماه الأصلى، وذلك مأمون بتأخره، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام"[(٢)] أهـ.

هذا وإذا كان ابن عقيل قد أظهر اعتراضه على ابن مالك فى الألفية، فإنه لم يعترض عليه فى شرحه على التسهيل، حيث عَلَّق على قول ابن مالك فى التسهيل "ويَتْلُو غَالباً اسمُ ما لقب به" بقوله: واستظهر بقوله: غالبا على ما وقع فيه اللقب مقدما على الاسم..الخ"[(٣)] أهـ.

---

(١) شرح الأشمونى ١/ ٢١٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٤، وينظر همع الهوامع للسيوطى ١/ ٧١ ط بيروت .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ١٢٨ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة

من المعروف ان صدر الصلة لا يجوز حذفه مع غير "أيّ" إلا إذا طالت الصلة نحو: جاء الذى هو ضارب زيدا فيجوز حذف هو فتقول: جاء الذى ضارب زيدا،ومن ذلك قولهم: ما أنا بالذى قائل لك سوءا، أى: "بالذى هو قائل لك سوءا" فإن لم تطل الصلة كان الحذف قليلا وأجازه الكوفيون قياسا نحو: "جاء الذى قائم" والتقدير: "جاء الذى هو قائم" ومن ذلك قوله تعالى فى قراءة الرفع: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ والتقدير: "الذى هو أحسن" وقد جوزوا حذف العائد الذى هو صدر الصلة فى "لاسيما زيد" إذا رفع زيد وجعلت "ما" موصولة، وزيد خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : "لاسِيّ الذى هو زيد"، فحذف العائد الذى هو المبتدأ وهو قولنا "هو" وجوبا ، ويلحظ أن هذا الموضع حذف فيه صدر الصلة مع غير "أيّ" وجوبا على الرغم من عدم استطالة الصلة وهذا مقيس وليس بشاذ كما يقول ابن عقيل .

ويبين ابن عقيل أن ابن مالك يشير بقوله فى الألفية:

"وأبَـوْا أنْ يُخْتَـزَلْ ∴ إنْ صَلَحَ البَاقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ

إلى أن شرط حذف صدر الصلة: أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة، كان يكون جملة نحو: جاء الذى هو أبوه منطلق، أوهو ينطلق، أو أن يكون ما بعده ظرفا أو جارا ومجرورا تامَّيْنِ نحو: جاء الذى هو عندك، أو "هو فى الدار" فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا يجوز أن يقال: جاء الذى أبوه منطلق، نعنى : "الذى هو أبوه منطلق"، لأن الكلام يتم دونه، فلا يُدْرَى أَحُذِفَ مِنْهُ شىءٌ أم لا ، ولا يختص هذا الحكم كما يقول ابن عقيل بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط: أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه، لم يجز حذف العائد، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضمير — غير ذلك الضمير المحذوف — صالح لعوده على الموصول نحو: "جاء الذى ضربته فى داره" فلا يجوز حذف العائد من ضربته ، فلا يقال: جاء الذى ضربت فى داره، لأنه لا يُعْلَمُ المحذوف.

وبعد شرح ابن عقيل لكلام ابن مالك الذى أورده فى ألفيته يعترض عليه بقوله:

((وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإبهام؛ فإنه لم يُبَيِّنْ أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا، وسواء

أكان الموصول "أيّاً" أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغَيْر "أيّ" من الموصولات، لأن كلامه فى ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يحذف مع "أى" ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم نحو: جاء الذى هو أبوه منطلق، ويعجبنى أيهم هو أبوه منطلق، وكذلك المنصوب والمجرور نحو: جاء الذى ضربته فى داره، ومررت بالذى مررت به فى داره، ويعجبنى أيهم ضربته فى داره، ومررت بأيهم مررت به فى داره"[١]أهـ.

وكما اعترض ابن عقيل على ابن مالك فى حذف العائد هنا اعترض عليه فى حذف العائد المنصوب المشار إليه بقوله فى الألفية: "والحذف عندهم كثير ينجلى" حيث قال: وأشار بقوله: "والحذف عندهم كثير ينجلى" إلى آخره إلى العائد المنصوب، وشرط جواز حذفه، أن يكون متصلا، منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو: جاء الذى ضربته، والذى أنا مُعْطيكَهُ درْهَمٌ، فيجوز حذف الهاء من ضربته، فتقول: "جاء الذى

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٦٨ .

ضربت" ... وكذلك يجوز حذف الهاء من "معطيكه" فتقول: "الذى أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ" ومنه قوله(١):

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ∴ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

تقديره : الذى الله مُولِيكَهُ فَضْلٌ، فحذفت الهاء ، وكلام المصنف يقتضى أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف، فالحذف منه قليل"(٢)أهـ.

وما اعترض به ابن عقيل هنا على ابن مالك فى حذف العائد المنصوب فيما سبق اعترض به أيضا الأشمونى فى شرحه، ولكنه خرج كلام ابن مالك تخريجا يزيل عنه الإبهام فقال: "فى عبارته أمور: الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل، وليس كذلك، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفَرْعِيّة الوصف فيه مع إرشادى إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخيره الوصف"(٣)أهـ.

وهذا تخريج حسن من الأشمونى لكلام ابن مالك، غير أن كلامه فى التسهيل وشرحه يُؤَكِّدان ما ذكره فى الألفية، حيث

---

(١) لم يعرف وهو فى شرح ابن عقيل ١/ ١٦٩ والبيت من بحر البسيط.
(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٦٨ ــ ١٧١ وينظر شرح التصريح ١/ ١٤٦، حيث يرى الشيخ خالد الأزهرى ما يراه ابن عقيل هنا.
(٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ١/ ٢٧٤ .

إنه لم يفرق بين الفعل والوصف ، حقيقة هو قَدَّم ذكر الفعــل على ذكره للوصف لكن هذا لا يعني ـ كما يرى الأشموني ـ أنه يفرق بينهما، يقول ابن مالك: ويجوز حــذف عائــد غيــر الألف واللام، إن كان متصلا منصــوبا بفعــل أو وصــف أو مجرور بإضافة صفة ناصبة له تقديرا، أو بحرف جُرَّ بمثلــه معنى... الخ"(١) أهـ ، وهنا يعترض ابن عقيل على ابن مالك فيقول: "بفعل أو وصف" ومن الأول:«أَهَــذَا الّــذِى بَعَــثَ اللهُ رسولا»أي بعثه وهو كثير، ومن الثاني وهو قليل جدا:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلاً فَاحْمِدَنْهُ بِهِ ∴ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

أي مُولِيكَهُ"(٢) وهذا يدل على ثبات ابن عقيل على موقفه، ويؤكد صحة ما ذهب إليه ٠

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٣ ٠
(٢) المساعد لابن عقيل ١/ ١٥١ ٠

دخول "أَلْ" عَلَى الأسْماء الْمنَقُولَة وَحُكْم إثْبَاتِها أوْ حَذْفِهَا

تأتى "أَلْ" على ثلاثة أنواع:

أَوَّلها: أن تكون معرفة وهذه هى التى تدخل على اسم نكرة فتحوله إلى معرفة، و"أل" هذه أى التى للتعريف تـأتى أيضـا على ثلاثة أقسام:

الأوَّل أن تكون للعهد كقولنا: لقيت رجلا فأكرمت الرجل، وكما فى قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾(١)

الثانى من أقسام "أَلْ" التى للتعريف أن تكون لاسـتغراق الجنس نحو قوله تعـالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝﴾(٢) وعلامة "أل" هذه ، أن يصلح موضعها "كُلّ" فنحن فـى غيـر القرآن تستطيع أن تقول: "كُلّ إنسان فى خُسْر" .

الثالث من أنواع "أَلْ" المعرفة: أن تكون لتعريف الحقيقة كما فى قولهم: الرّجُلُ خَيْرٌ من المرأة، أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

وإلى "أل" المُعَرّفَة أشار ابن مالك بقوله فى الألفية:

---

(١) المزمل/ ١٥، ١٦
(٢) العصر/ ١، ٢ .

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ،أَوِ اللَّامُ فَقَطْ ∴ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ "الــنَّمَطْ"

ثانيها: أى ثانى أنواع "أل" بصفة عامة: أن تكون زائــدة وهذه فى زيادتها تكون لازمة، وغير لازمة وقد مثّل ابن مالك للازمة بكلمة"اللات" التى هى اسم صنم كان بمكة وبكلمة "الآن" وهى ظرف زمان مبنى على الفتح، وإن كان بعض النحــويين يَرَوْنَ أن كلمة "الآن" ليست اللام فيها زائدة، لأنها بمعنى هــذا الوقت، كذلك مثَّلَ ابن مالك لِلاَّم الزَّائدة اللاَّزمة بــــ"الــّذين، واللات" وهما اسما موصول، وهذا بناء علــى رأيــه فــى أن تعريف الموصول يكون بالصلة لا بالألف واللاَّم، وعلى هــذا "فأل" هنا زائدة، وأقول هذا، لأن بعض النحاة يرى أن تعريف الموصول يكون بــ"أَلْ" إن كانت فيه، نحو "الذى" فإن لم تكــن فيه فَبنيّتها، نحو: "مَنْ، وَمَا" إلا "أيّا" فإنها تتعرف بالإضافة ٠

أما "أَلْ" الزّائدة زيادة غير لازمة فهى الداخلة على العلــم اضطرارا مثل قولهم فى "بَنَات أَوْبَر"-وهو لنوع مــن الكمــأة"- "بَنَاتُ ٱلأَوْبَر" ومن ذلك قول الشاعر(١):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً ∴ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

(١) لم يعرف والبيت فى شرح ابن عقيل ١/ ١٨١ وهو من الكامل٠

ومنه أيضا "أل" الداخلة على التمييز اضطرارا كما فـــى قول الشاعر(١):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْـتَ وُجُوهَنَـا

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فالأصل : "طب نفسا" فزيدت الألف واللام، وهـذا بنـاء على مذهب البصريين الذين يرون أن التمييـز لا يكـون إلا نكرة، أما الكوفيون فيجيزون مجئ التمييز معرفة، وعلى ذلك فالألف واللام عندهم غير زائدة.

وإلى هذه اللام الزائدة بِنَوْعَيْهَا أشار ابنُ مالك بقوله فـى ألفيته:

وَقَـدْ تُـزَادُ لاَزِمًـا كَـاللاَّتِ

وَالآنَ وَالَّـذِينَ ثُـمَّ الـلاَّتِ

ولاضْطِرَارٍ : كَبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

كَذَا "وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ" السَّرِى

ونريد أن نبين أنه يريد بـ"اللاّت" الأُولى اسـم الصّـنم المعروف والذى فيه "أَلْ" زائدة زيادة لازمة، أما "اللاّت" الثانية

(١) هو رشيد اليشكرى وينظر فى شرح ابن عقيل ١/ ١٨٧ والبيت من الطويل

فهى الاسم الموصول الذى دخلت عليه "أل" الزائدة أيضا كما يرى ابن مالك.

بقى لنا أن نبين النوع الثالث من أنواع "أل" بصفة عامة وهو ما تكون فيه للمح الأصل أو للمح الصفة، وكلا التعبيرين واحد والمراد بها "أل" الداخلة على ما سمى به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول "أل" عليه كقولنا فى "حَسَن" الْحَسَن، وفى "حَارِث" الْحَارِث، وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولنا فى "فَضْل" الفَضْل،وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولنا فى"نُعْمَان" : "النُّعْمَان": فيجوز فى هذه الأسماء دخول "أل" نظرا إلى الأصل، وحذفها نظرا إلى الحال، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلاَ ∴ لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

كَالْفَضْلِ والْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ ∴ فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ .

وقد اعترض ابن عقيل على ابن مالك فى قوله: "فذكر ذا وحذفه سيَّان" فقال: "وكذلك أيضا، ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات ينزل

على الحالتين اللتين سبق ذكرها، وهو أنه إذا لمح الأصل، جئ بالألف واللام، وإن لم يلمح لم يؤت بهما"[١].

وقد عَلَّق الأشمونى على كلام ابن مالك بما يؤكد اعتراض ابن عقيل لكنه حمل كلام ابن مالك على محمل يعقبه من الاعتراض عليه، يقول: (فَذِكْرُ) أل (ذا) حينئذ، و(حذفه سِيّان) إذ لا زائدة مترتبة على ذكره، وإن أراد أن دخول "أل" سبب للمح الأصل، فليسا بسببين لما يترتب على ذكره من الفائدة، وهو لمح الأصل، نعم هما سيّان من حيث عدم إفادة التعريف، فليحمل كلامه عليه[٢]أهـ، وبمثل ذلك خرج الخضرى كلام ابن مالك حيث قال: "وكذا قول المصنف "سيّان" أى فى عدم التعريف لا مطلقا"[٣]أهـ. ونَنَبِّه هنا إلى أن ابن مالك فى التسهيل وشرحه ذكر زيادة "أل" فى الأعلام بصفة عامة دون تفصيل فقال: "وتعرض زيادتها فى علم" وتبعه فى ذلك ابن عقيل[٤].

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٨٥ .
(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .
(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٨٧ .
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٩، والمساعد لابن عقيل ١/١٩٨ .

وتتميما للفائدة أقول إن هناك قسما تأتى فيه الألف واللام للغَلَبَة كما فى "أل" الداخلة على "المدينة" يعنى مدينة رسول الله ﷺ وكذا الداخلة على "الكتاب" أى كتاب سيبويه، فإن حقهما أن يصدقا على كل مدينة وعلى كل كتاب، لكن غلبت "المدينة" على مدينة رسول الله ﷺ ، و"الكتاب" على كتاب سيبويه، بدليل أنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الذّهن غيرهما.

وهذه الألف لا تحذف إلا فى النداء أو الإضافة نحو قولهم: "يا صَعِق" فى "الصَّعِق" وهو اسم اختص بخُوَيْلِد بن نُفَيل، ونحو قولهم: هذه مدينة رسول الله ﷺ ، ولا تحذف فى غير ذلك إلا شذوذا ، فقد سمع من كلامهم: "هذا عَيُّوقُ طَالِعًا" والأصل العَيُّوقُ، وهو اسم نجم(١).

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٨٦، وشرح الأشمونى ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

حكم تقديم الخبر الفِعْلىّ

تتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسين هما: المبتدأ والخبر، والأصل هو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لكن يجوز فى حالات العكس أى تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وقد يكون ذلك واجبا أو جائزا أو ممتنعا، وحالة الامتناع هذه تعنى مجئ الجملة الاسمية على الأصل: فيكون المبتدأ مقدّما والخبر مؤخرا ويكون تأخير الخبر حينئذ واجبا أى يمتنع تقديمه على المبتدأ، وذلك إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ وليس هناك مايُبَيّن المبتدأ من الخبر كما فى قولنا: محمد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو، فالخبر فى هذين المثالين يمتنع تقديمه على المبتدأ لأننا لو قَدّمناه فقلنا: أخوك محمد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ، ونحن نريد أن يكون خبرا، وليس هناك ما يدل على ذلك، ومعنى ذلك أنه إن وجد دليل فى حَالَةِ تَسَاوى المبتدأ والخبر تعريفا أو تنكيرا، جاز تقديم الخبر كما فى قولهم: "أبو يوسف أبو حنيفة"، لأنه معلوم أن المراد هو تشبيه أبى يوسف بأبىحنيفة، وليس العكس، ومن ذلك قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنَا وَبَنَاتُنَا ∴ بَنُوهُنّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فـــ"بنونا" خبر مقدم و"بنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر، لأن المراد هو أن "بنى أبنائهم كبنيهم"، وليس العكس كذلك يمتنـــع تقـــديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر فعلا رافعا لضـــمير المبتـــدأ مستترا، نحو: زيد قام، فلا يجوز: قام زيد عل أساس أن "زيد" مبتدأ مؤخر، والفعل خبر مقدم؛ لأن الجملة حينئـــذ أصـــبحت جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، وعلى ذلك فلو كان الفعـــل رافعا لاسم ظاهر نحو: زيد قام أبوه ورافعا لضمير بارز نحو: الزيدان قاما، جاز تقديم الخبر على المبتدأ، فيجوز فى المثـــال الأول: قام أبوه زيد ، وفى المثال الثانى: قاما الزيدان، علـــى أساس أن كلمة "الزيدان" مبتدأ مؤخر، وقاما خبر مقدم، ومنـــع بعض النحويين ذلك، وقد عبر ابن مالك عن ذلك كله بقوله فى ألفيته:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْءَانِ ∴ عُرْفًا وَنُكْرًا عَـــادِمَىْ بَيَـــانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ∴ أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـــرَا

وهنا يعترض ابن عقيل علىقول ابن مالك : "كذا إذا مـــا الفعل كان الخبرا" حيث إن كلام ابن مالك كما يقول ابن عقيل يقتضى وجوب تأخير الخبر إذا كان فعلا مطلقا، أى سواء أكان

رافعا لضمير المبتدأ مستترا، أو رافعا لاسم ظاهر، أو ضمير بارز.

يقول ابن عقيل: "وإذا عرفت هذا فقول المصنف : "كذا إذا ما الفعل كان الخبرا" يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلى مطلقا، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم"[١]أهـ.

وقد حاول الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل أن يخرج كلام المصنف على وجه يصححه فقال: "قوله: فقول المصنف الخ" يمكن الجواب عنه بأن "أل" فى الفعل للعهد العلمى بين النحاة العارفين، وأما المبتدى فلابد له من موقف"[٢]أهـ.

كذلك خرج الأشمونى كلام المصنف على وجه آخر فقال : "(وكذا) يمتنع التقديم (إذا ما الفعل) من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذى فاعله ليس محسوسا، بل مستترا"[٣]أهـ.

وما اعترض به ابن عقيل على ابن مالك هنا اعترض به الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه التصريح حيث قال: "المسألة

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٥ .
(٢) حاشية الخضرى ١/ ١٠٢ .
(٣) شرح الأشمونى ١/ ٣٣٣ .

الثانية: مما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، إذا تقدم الخبر، وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: زيد قام أو يقوم ... بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: زيد قائم، أو كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز، إلى أن قال: وهذا التقييد لابد منه فى قول الناظم"[(١)]أهـ .

وأرى أن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك هنا فى محله؛ لأنه كما قال ابن عقيل: يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلى مطلقا، أى: سواء أكان رافعا لضمير المبتدأ مستترا، أم كان رافعا لاسم ظاهر، أو لضمير بارز، والأمر ليس على إطلاقه كما رأينا .

ولعل ابن مالك تدارك ذلك فى شرح التسهيل، حيث قيد وجوب تأخير الخبر اللفظى، يكون فاعله ضميرا مستترا نحو: زيد يقوم، يقول فى شرح التسهيل: "ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر لم يجز تقديم الخبر، لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم كقولك فى الزيدون قاموا، قاموا الزيدون، على أن يكون

(١) التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ١٧٣ .

قاموا خبرا مقدما ولا يمنع من ذلك احتمال كونه علـــى لغـــة: أكلوني البراغيث، لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام مـــن تلـــك اللغة، والحمل على الأكثر راجح"[1]أهـ٠

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٨ ، وينظر المســاعد لابــن عقيــل ١/ ٢٢١ ٠

مجئ خبر كاد وعسى غير مضارع

المعروف أن خبر "كاد" أو إحدى أخواتها، لا يكون إلا فعـلا مضارعا نحو: كاد محمد يقوم، وعسى محمد أن يقوم، وندر مجئ خبر هذه الأفعال اسما بعد كاد وعسى نحو قول الشاعر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا ∴ وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ(١)

ونحو قول الآخر(٢):

أَكْثَرْتَ فِى العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ∴ لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسَيْتُ صَائِمًا

وقد عبر ابن مالك عن ذلك فى ألفيته فقال:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَـدَرْ ∴ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَبَـرْ

ونلحظ أن ابن مالك هنا لم يقل: لكن ندر مجيئـه اسـما مثلا، بل قال : "لكن ندر غير مضارع".

وقد لاقى هذا اعتراض ابن عقيل عليه؛ لأنه يوهم اندراج الاسم والظرف والجار والمجرور، والجملة الاسمية، والجملـة الفعلية التى فعلها غير مضارع .

---

(١) البيت لتأبط شرا ، وينظر فى شرح ابن عقيـل ١/ ٣٣٥ والتصـريح ١/ ٢٠٣

(٢) قيل هو لرؤبة وقيل هو مجهول القائل،وينظر فى شـرح ابـن عقيـل ١/ ٣٢٤ .

يقول ابن عقيل معلنا اعتراضه على ابن مالك: "لكن الخبر فى هذا الباب لا يكون إلا مضارعا، نحو: كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم، وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد ...

وهذا هو مراد المصنف بقوله: "لكن ندر — إلى آخره" لكن فى قوله: "غير مضارع" إبهام، فإنه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجئ هذه كلها خبرا عن "عسى، وكاد" بل الذى ندر مجئ الخبر اسما، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين"[1]أهـ٠

وقد أجاب الشيخ محمد محيىالدين عن هذا الاعتراض مصححا كلام ابن مالك فقال معلقا على كلام ابن عقيل: "يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن فى كلام الناظم حذف الواو وما عطفته، وأصل الكلام، "لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر"[2]أهـ٠

ولعل ما أجاب به الشيخ محمد محيىالدين عن اعتراض ابن عقيل يزيل اللبس الذى يوهمه كلام ابن مالك٠

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٥ — ٣٢٦ ٠
(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٦ هامش رقم (١) ٠

ولو رجعنا إلى التسهيل وشرحه لوجدنا أن ابن مالك كان كلامه محدّدا فيهما، حيث قال: "وربما جاء خَبَرَا هُمَا مفـردين منصوبين" وعلق على ذلك بقوله: "من عادة العرب فى بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهـوا على ذلك الأصل، لئلا يجهل ، فمن ذلك جعل بعض العـرب خبر كاد وعسى مفردا منصوبا، كقول الشـاعر فـى أصـح الروايتين :

فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا ∴ وَكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُهَا وَهِىَ تَصْفِرُ(١)

ومثال جعل خبر عسى مفردا منصوبا قول العرب: عسى الغويرُ أبؤسا، وقول الراجز(٢):

أَكْثَرْتَ فِى العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًـا ∴ لاتَلْحَنى إنّىِ عَسَيْتُ صَائِمًا"(٣)أهـ

ولذلك لم يعترض ابن عقيل فى كتابه المساعد علـى مـا ذكره ابن مالك هنا(٤).

---

(١) البيت من الطويل وهو لتأبط شرا وينظـر فـى التصـريح ١/ ٢٠٣، والعينى ٢/١٦٥، والدر اللوامع للشنقيطى ١/ ١٠٧، وشـرح التسـهيل لابن مالك ١/٣٩٣ .

(٢) رجز ينسب لرؤبة بن العجاج وقيل قائله مجهول وهـو فـى شـرح التسهيل ١/٢٩٣ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٩٣ .

(٤) ينظر المساعد لابن عقيل ١/ ٢٩٧ .

دخُولُ "مَا" الزَّائدة على إنَّ وأَخَواتِها

إذا دخلت "ما" على إنَّ أَوْ إحدى أخواتها كفَّتْهَا عن العمل إلا "ليتَ" فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فيجوز أن تقــول "ليتَمَا محمدًا قائمٌ" على إعمالها، ويجوز "ليتَمَا محمدٌ قائمٌ" برفع الاسم والخبر على إهمالها. ومعنى ذلك أن "ما" هذه وهى "ما" الزائدة تَكُفُّ هذه الأحرف عن العمــل، فتزيــل اختصاصــها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الأفعال نحو قوله تعــالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[(١)]، وقوله تعــالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾[(٢)]، ومثل ذلك قول الشاعر وهــو الفرزدق:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَــا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[(٣)]

ولعل سائلا يسأل: لماذا كفت "ما" هنا هذه الأحرف عــن العمل إلا ليت، حيث جاز فيها الإعمال والإهمال كما رأينا؟

---

(١) الأنبياء / ١٠٨ .
(٢) الأنفال / ٦ .
(٣) البيت فى منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤ وهــو مــن بحــر الطويل.

والجواب أنها كفت هذه الأحرف عن العمل لأنهـا لمـا دخلت عليها أزالت اختصاصها بالجملـة الاسـمية وجعلتهـا صالحة للدخول على الجملة الفعلية كما رأينا فيمـا سـبق، إلا "لَيْتَ" فإنها حينما تدخل "ما" عليها لا يزيل هذا الاختصـاص، بل تظل باقية على اختصاصها، ولذلك لم تبطـل عملهـا، لأن اختصاص هذه الأحرف بالأسماء هو سبب إعمالها، فلمـا لـم يزل هذا السبب فى "ليت" بقى لها العمل دون أخواتها وقد بين ابن مالك حكم اتصال "ما" بهذه الأحرف فقال:

وَوَصْلُ "مَا" بِذِى الحُرُوفِ مُبْطِلُ
إِعْمَالَهَا وَقَـدْ يُبَقَّـى الْعَمَـلُ

وقد اعترض ابن عقيل على كلام ابن مالك هنا حيث رأى أن كلامه يفيد فى ظاهره جواز إعمالها جميعا على قلّة وهذا ما لا يراه ابن عقيل حينما قال:

وظاهر كلام المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ أن "مـا" إن اتّصلت بهذه الأحرف كفّتْها عن العمل، وقد تعمل قليلا، وهـذا مذهب جماعة من النحويين، كالزجاجى وابن السراج، وحكـى الأخفش والكسائى: "إنما زيدًا قائم"، والصحيح المـذهب الأول

وهو أنه لا يعمل مع "ما" إلا "ليت"[١]، وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذ"[٢]أهـ.

والملحوظ أن ابن عقيل فى اعتراضه هنا كان مُنْصِفًا حيث بيّن أن رأى ابن مالك هو مذهب جماعة من النحويين، كالزجاجى وابن السراج هذا على الرغم من اختياره لمذهب غيره وهو أنه لا يعمل منها مع "ما" إلا "ليت" غير أنه حكم على ما حكاه الأخفش والكسائى بالشذوذ، لكن ابن هشام فى أوضح المسالك، جعل الإعمال فى "إنّ" حال اتصال "ما" بها نادرًا، حيث قال: "وندر الإعمال فى "إنما"[٣]أهـ، ومعروف أن هناك فرقا بين النادر والشاذ، وما ذكره ابن هشام هنا ضِمْنًا ذكره الشيخ خالد الأزهرى صراحة حيث بَيّن أن ما ذكره ابن هشام هو مذهب الأخفش، فقال مُعَلّقا على كلام ابن هشام: (وندر الإعمال فى إنما) نحو: إنما زيدًا قائم بنصب زيد،رواه الأخفش والكسائى عن العرب سماعا"[٤]أهـ.

---

(١) هذا مذهب سيبويه، ينظر منحة الجليل بشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤ .
(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤ ــ ٣٧٥ .
(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٣٠ للشيخ محمد عبدالعزيز النجار.
(٤) شرح التصريح ١/ ٣٢٥ .

وهذا يرد ما حكم به ابن عقيل على رأى الأخفش والكسائى بالشذوذ. لكن ابن عقيل على الرغم من ذلك كان محقا حينما بيّن أن كلام ابن مالك فى الألفية[1] يفيد فى ظاهره أن "ما" إن اتصلت بهذه الأحرف تكفها عن العمل، وقد تعمل جميعها قليلا، فليس جواز الإعمال والإهمال عنده خاصا بالحرف "ليت" ويؤكد ذلك ما ذكره فى شرح التسهيل حيث بيَّن صراحة أنه يؤيد رأى ابن السراج، يقول ابن مالك: "وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا، وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدا قائم، فأعمل مع زيادة "ما" وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب، وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا وإن لم يثبت سماع فى إعمالها جميعها وبقوله أقول فى هذه المسألة ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ"[2]أهـ.

وتأكيدا لرأى ابن مالك وموقف ابن عقيل منه أذكر ما قاله ابن مالك فى متن التسهيل حيث بين أن الإعمال فى "إنّما" قليل، وأنه غير مسموع فى "كَأَنَّمَا ولَعَلَّمَا،ولَكِنَّمَا"،ولكنه عاد

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢ .

وقال:والقياس سائغ، يقول ابن مالك:"وتلى ما"ليْتَ فتعمل وتُهْمَل،و"قلّ الإعمال في إنّما،وعدم سماعه في كأنما ولعلما،ولكنما،والقياس سائغ"(١)أهـ.

وقد علق ابن عقيل في كتابه المساعد على قول ابن مالك: "والقياس سائغ" بقوله: "فيقال: كأنما زيدا قائم، قياسا على ما سمع من : إنما زيدًا قائم. إذ لا فارق، ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع "ما" إلا "لَيْتَ"(٢)أهـ.

ونلحظ هنا أن ابن عقيل صرَّح باختياره المذهب الأول الذي ذكره في شرح الألفية، والذي بَيَّنَ هنا في المساعد أنه مذهب سيبويه، لكنه هنا في المساعد لم يُبَيِّن ذلك، بل ذكر الآراء دون ترجيح ، اللهم إلا ما عَلَّق به على كلام ابن مالك كما رأينا، وهذا يُبَيِّن لنا أنه كان في شرح الألفية أَوْضَح.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢٩ .

. العطف على اسم إنَّ

العطف على اسم "إنَّ" إما أن يكون قبل أن تستكمل خبرها أو بعده، فإن كان قبل استكمال الخبر، أى قبل أن تأخذ خبرها تعين نصب الاسم المعطوف عند جمهور النحويين؛ فتقول: إن زيدًا وعمرًا قائمان، وإنك وزيدًا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع.

أما إذا كان العطف بعد استكمال الخبر، أى بعد أن تأخذ "إنَّ" خبرها، جاز فى الاسم المعطوف وجهان:

أولهما: النصب عطفا على اسم "إنَّ" نحو: "إنَّ زيدا قائم وعَمْرًا".

ثانيهما: الرفع نحو: "إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو" واختلف النحاة فى وجه رفع الاسم المعطوف حينئذ، فقال بعضهم وهو الكسائى إنه مرفوع عطفا على محل اسم "إن" فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وقال جمهور البصريين(١) إنه مرفوع على أساس أنه مبتدأ خبره محذوف، أو أن خبره هو المذكور فيما بعد، وخبر إن هو المحذوف، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة "إن" واسمها وخبرها.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/ ١٤٤ ــ ١٤٥ تحقيق أ/ عبدالسلام هارون.

وقد جعل ابن عقيل مذهب الكسائى هو ظاهر كلام المصنف ولكنه جعل الرأى الثانى وهو مذهب البصريين هو الصحيح .

يقول وهو يذكر الوجهين الجائزين فى الاسم المعطوف على اسم "إن" فى هذه الحالة: "والثانى: الرفع نحو "إن زيدا قائم وعمرو"، واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم "إن"، فإنه فى الأصل مرفوع، لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح"(١)أهـ.

وما ذكره ابن مالك فى ألفيته عن هذه المسألة هو قوله:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
مَنْصُوبِ "إِنَّ" بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

ولعل قول ابن مالك هنا: "وجائز رفعك معطوفا" يشير إلى جواز الوجهين فقط، الرفع والنصب، وليس كما زعم ابن عقيل من أنه يشير إلى الرفع عطفا على محل اسم "إنّ" ، ويؤكد ذلك قوله فى التسهيل: "يجوز رفع المعطوف على اسم إن، ولكنَّ

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٦ .

بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقا"[١]أهـ ، فذكر جواز الرفع دون بيان وجهه.

وقد أوضح الصبان فى حاشيته قول ابن مالك السابق فى الألفية بما يتناسب مع رأى ابن عقيل، حيث قال: "قوله: معطوفا على منصوب إنَّ" ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم إنَّ، فيكون الرفع باعتبار محله قبل إنَّ على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل، ونسب إلى الكوفيين وبعض البصريين، وهو الأقرب إلى عبارة المصنف"[٢]أهـ.

وكلام الأشمونى نفسه يبين ذلك حيث علَّق على كلام ابن مالك فى الألفية بقوله: "وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم، مثل: ما جاءنى من رجل وامرأةٌ بالرفع، لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إن كان فاصل، فإن لم يكن فاصل نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، تعين الوجه الأول، وقد أشعر قوله: "وَجَائِزٌ، أن النصب هو الأصل والأرجح"[٣]أهـ.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٧ .
(٢) حاشية الصبان ١/ ٤٤٥ تحقيق طه عبدالرؤوف.
(٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ١/ ٤٤٥ ــ ٤٤٦ .

لكن اللافت للنظر فى كلام الأشمونى أنه علّق على كلام ابن مالك بغير ما علّق به ابن عقيل والصّبان حيث رأى أن قوله : "وَجَائِزٌ" يشعر بأن النصب هو الأصل والأرجح.

وقد لفت نظرى أيضا ما شرح به ابن عقيل كلام ابن مالك فى التسهيل حيث ذكر أن العطف بالرفع على اسم إنّ على أنه مبتدأ وخبره محذوف، يقال إنه هو الصحيح، بخلاف قوله فى شرح الألفية حيث قال هناك وهو الصحيح" يقول فى كتابه المساعد على تسهيل الفوائد : (يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع) فيجوز رفع الاسم الذى صحب العاطف بعد اسم إنّ وخبرها بإجماع من النحاة نحو: إنّ زيدًا لقائم وعمرو، ورفعه على العطف على محل اسم إن عند قوم ، وعلى الابتداء والخبر محذوف عند قوم، ويقال إن هذا هو الصحيح، وإنه المفهوم من كلام سيبويه"[1]أهـ.

وأقول إن كلام ابن عقيل هنا يشعر بعدم اقتناعه بهذا الرأى على عكس ما عبّر به فى شرح الألفية، ولعل هذا يعد من قبيل العدول عن هذا الرأى.

---

(١) المساعد لابن عقيل ١/ ٣٣٥ ــ ٣٣٦.

وأودّ أن أبيّن هنا شيئا مُهمًّا وهو أن ابن مالك فى شـــرح التسهيل يشعر كلامه بتأييده للرأى القائل بأن المعطوف مبتــدأ وخبره محذوف، وهو ما وجَّهَ به ابن عقيل كلامه فى الألفيــة على خلافه، والذى دعانى إلى ذلك هو أنه حينما أراد أن يبيّن أن العطف فى هذه الحالة هو من قبيل عطف الجمل، وليس من عطف المفردات، استدلّ على ذلك بأن "إنّ" وأخواتها مشــبهة بالأفعال لفظا ومعنى واختصاصًا، فلا عمــل للابتــداء بعــد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناســخة، فكيــف يكون رأيه إذن فى أن رفع المعطوف على أساس أنه معطوف على محل اسم "إنّ"، ولتوضيح ذلك وتأكيده اذكر ما قاله فــى كتابه شرح التسهيل وهو: "وهذا العطف المشار إليه، ليس من عطف المفردات، كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمــل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة... وأيضا فإنّ وأخواتهــا مشبهة بالأفعال لفظا ومعنى واختصاصا، فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعــد دخــول الأفعــال الناســخة ... والحاصل أن عمل الابتداء بعــد إن منســوخ لفظــا ومحــلا كانتساخه بكان وظن؛ إلا أنّ إنّ ولَكنّ لم يتغير بدخولهما معنى الجملة؛ ويتغيّر بدخول كأَنَّ وليت ولَعَلَّ، فجاز أن يعطف بعــد مَصْحُوبَىْ إنّ ولكنّ مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره، كما

يجوز ذلك بعد المبتدأ، لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحا للدلالة على المحـــذوف إذ لا تخـــالف بينهما بخلاف خبر كأن وليت ولعل، فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد فلا يغنى أحدهما عن الآخر"[١]أهـ.

ولعل فى كلام ابن مالك هنا دليلا قاطعا على إبطال مـــا فَهِمَهُ ابنُ عقيل ومن سار على دَرْبِه من كلامه فـــى الألفيـــة، حيث لا دليل على قولهم إلا الظَّنّ.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٨ ـــ ٤٩ .

الفصل بين الفعل والفاعل المؤنّث

مما هو ظاهر لدى الجميع أن الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء **التأنيث** الساكنة، لتدل على كون الفاعل مؤنثا، نحو: قامت هند، وذهبت فاطمة، وطلعت الشمس، وكما هو ظاهر لا فرق فى ذلك بين كون الفاعل مؤنثا حقيقا كما فى المثالين الأولين، **أو** كونه مؤنثا تأنيثا مجازيا كما فى المثال الثالث، لكن لابد **أن** ندرك أن هذه التاء التى تلحق الفعل ليست على حالة واحدة، بل لها حالتان: حالة تكون فيها لازمة، وحالة تكون جائزة، فتلزم التاء الساكنة الفعل الماضى فى موضعين اثنين:

أولهما: إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل سواء كان هذا المؤنث حقيقيا **أم** مجازيا نحو: هند قامت، والشمس طلعت، فلا يجوز لنا هنا حذف التاء من الفعل فى المثالين بمعنى لا يجوز أن نقول **فيهما:** هند قام، والشمس طلع، بل لابد من لزوم التاء، إلا إذا كان **الضمير** منفصلا نحو : هند ما قام إلا هى، فلا يؤتى بالتاء **كما فى** المثال.

ثانيهما: إذا كان الفاعل مؤنثا ظاهرا حقيقى التأنيث نحو: قامت هند، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله فى ألفيته:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى المَاضِــى إِذَا
كَانَ لأُنْثَى كـ"أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى"
وَإِنَّمَــا تَلْــزَمُ فِعْــلَ مُضْــمَرِ
مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِــمٍ ذَاتَ حِــرِ

ومعنى كلام ابن مالك أن هذه التاء الساكنة لا تلــزم فـــى غير هذين الموضعين، فلا تلزم فى المؤنث المجازى الظاهر، بل يجوز لنا ذكرها أو حذفها نحو: طلــع الشــمس، وطلعــت الشمس كذلك إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير "إلا" جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبــات نحــو: أتـــى القاضِىَ بنتُ الوَاقِفِ، والأجود أن نقول: "أَتَتْ"، كذلك نقــول: قام اليوم هندٌ، والأجود: قامَتْ ، وهذا يوضّحه قول ابن مالك:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى
نَحْوِ "أَتَى القَاضِىَ بِنْتُ الوَاقِفِ"

أما إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنــث بــــ"إلا" امتنـــع الإثبات عند الجمهور فتقول: ما قام إلاّ هنــدٌ، ومــا طلــع إلا الشمسُ ولا يجوز الإثبات، أى إثبات التاء إلا فى الشعر وجاء ذلك فى قول الشاعر ، وهو ذو الرمة:

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا

وَمَا بَقِيَتْ إِلاّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ(١)

وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله فى الألفية:

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّـــلاَ

كـــ"مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَـــلاَ"

وهنا يعترض ابن عقيل على كلام ابن مالك فيقول: "فقول المصنف : "إن الحذف مفضل على الإثبات" يشعر بأن الإثبات ــ أيضا ــ جائز ، وليس كذلك؛ لأنه إن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الإثبات قليل جدا"(٢)أهــ.

وما قاله ابن عقيل واعترض به على ابن مالك قاله ابـــن هشام فى أوضح المسالك وهو يتحدث عن الفصل "بإلاّ" بـــين الفعل والفاعل المؤنث يقول: "إلا إن كان الفاصل إلاّ" فالتأنيـــث خاص بالشعر. نص عليه الأخفش وأنشد على التأنيث(٣):

---

(١) ينظر البيت فى شرح ابن عقيل ١/ ٩٠ وهو من الطويل
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٩١ .
(٣) لم يعرف قائله وهو فى ضياء السالك إلى أوضح المســـالك ٢/ ٢٤ ، تحقيق الشيخ عبدالعزيز النجار.

مَـا بَرِئَـتْ مِـنْ رِيبَـةٍ وَذَمّ
فِى حَرْبِنَـا إلاَّ بَنَـاتُ الْعَـمّ

وجوزه ابن مالك فى النثـر، وقـرئ : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾[1] ـ ﴿ فَأَصْبَحُوا[2] لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾[3] أهـ.

لكننا نلحظ فى كلام ابن هشام أنه ذكر رأى ابن مالك دون اعتراض عليه؛ بل إن ما ذكره من آيات ، ربما يكون تأييـدا لرأيه من غير أن يفصح عن ذلك.

وإذا كان هذا هو موقف ابن هشام كما بينا، فنود أن نظهر موقفا آخر للشيخ محمد محيىالدين عبدالحميـد، انبـرى فيـه للدفاع عن ابن مالك حيث علق على كلام ابن عقيـل السـابق بقوله: "إن الذى ذكره الشارح تَجَنٍّ على الناظم، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب، وذلك بـأن هـذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعلـه المؤنث بإلا، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، وهذا هـو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صـريح الدلالـة

(١) يس / ٥٣ .
(٢) الأحقاف / ٢٥ .
(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ٢٣ ـ ٢٤ .

عليه، ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه، فإذا قلت: "لم يزرنى إلا هند" فإن أصل الكلام: لم يزرنى أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير، لم يكن لك إلا حذف التاء، لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم"[1]أهـ.

وكما رَدّ الشيخ محمد محيىالدين كلامَ ابن عقيل، كذلك رَدَّ الخضرى فى حاشيته كلامَ ابن عقيل أيضا فقال: "قوله: "وليس كذلك" أى ليس جائزا فى النثر هو خاص بالشعر، لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب: إنّ الصّحيح جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور، وقد قرئ: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا ترى إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[2]

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/ ٩١ هامش رقم (١) .
(٢) الأحقاف / ٢٥ .

بالرفع نائب فاعل "ترى"، ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ (١) بالرفع فلا اعتراض عليه"(٢)أهـ.

وأرى أن ما ذكرته من ردّ هؤلاء العلماء الأجلاّء على ابن عقيل، ودفاعهم عن ابن مالك فيه الكفاية، جزاهم الله عن العربية وأهلها خير الجزاء. غير أنّى أريد أن أعقّب على ذلك وأقول: ربّما يكون اعتراض ابن عقيل على ابن مالك بناء على ما ذكره ابن مالك فى كتاب آخر له، كما ذكر الخضرى فى كلامه حينما قال: "لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب: إن الصحيح جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور ... الخ"(٣)أهـ.

كما أن كلام الشيخ محمد محيى الدين صريح فى الدلالة على أن ابن عقيل ألزم ابن مالك فى هذا الكتاب بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه هنا(٤).

ولعل كلام ابن مالك فى كتابه التسهيل وما علق به الدمامينى فى كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد يؤكد ذلك

---

(١) سورة يس / ٥٣ .
(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٦٤ .
(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٦٤ .
(٤) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/ ٩١ حاشية رقم (١) للشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد .

يقول ابن مالك: "ولحاقها مع الحقيقى المقيد المفصول بغير "إلاّ" أجود، وإن فصل بها، فبالعكس"(١)أهـ.

ويقول الدمامينى معلقا على هذا الكلام معترضا على ابن مالك فى النهاية: "وفى كل من المسألتين خلاف: فقال المبرد(٢): لا يجوز مع الفصل بغير "إلاّ" غير التأنيث، وقال غير الأخفش من البصريين: لا يجوز مع الفصل بـ"إلاّ" غير التذكير.

والصحيح جواز التذكير فى الأول، والتأنيث فى الثانى قليلا فيهما، وعبارة المصنف تقتضى الجودة فيهما، وليس كذلك(٣)أهـ.

وما ذكره الدمامينى هنا يؤكد ما قاله الخضرى والشيخ محمد محيي الدين ردًّا على اعتراض ابن عقيل فيما سبق، وهذا يدل على أن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك ليس مَبْنياًّ على ما ذكره فى الألفية بل هو مبنى على ما ذكره فى غيرها مثل

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد٤/ ٢٢٩ تحقيق د/ محمد عبدالرحمن المفدى.
(٢) المقتضب للمبرد٣/ ٣٤٩ تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة.
(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى ٤/ ٢٣٠ .

التسهيل، وكان من الواجب عليه أن يبين فى اعتراضه ذلـــك الأمر.

وبرجوعنا إلى شرح التسهيل وجدنا ابن مالك قال فيه فعلا ذلك يقول: وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا، إلا فى الشعر كقول الراجز:

مَا بَرِئَتْ مِــنْ رِيبَــةٍ وَذَمّ ∴ فِى حَرْبِنَا إلاّ بَنَــاتُ الْعَــمّ[١]

والصحيح جوازها فى غير الشعر، لكن علـــى ضـــعف، ومنه قراءة مالك بن دينار وأبى رجاء والجحدرى بخلاف عنه : ﴿فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم﴾ ، ذكرها أبوالفتح بن جنى وقـــال إنها ضعيفة فى العربية، وإلى نحو هذا أشـــرت بقـــولى: "وإن فصل بها فبالعكس" أى إن فصل بإلا، فالحـــذف أجـــود مـــن لحاقها"[٢]أهـ.

وبرأى ابن مالك قال المرادى فى شرح الألفية له، يقول: "وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل "بإلا" إلا فى الضـــرورة،

(١) ينظر الرجز فى المساعد لابن عقيل ٣/ ٢٩٠، والتصريح ١/ ٢٧٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد وآخر.

والصحيح جوازه فى النثر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار وأبىرجاء الجحدرى: ﴿فَأَصْبَحُوا(١) لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ (٢)أهـ.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن سبب تحفظ ابن عقيل فى اعتراضه على ابن مالك ربما يكون بسبب إطلاعه على رأيه فى شرح التسهيل فأراد أن يكون كلامه محتملا لكليهما، أى ما فى الألفية، وما فى التسهيل، ويؤيد ذلك ما ذكره فى كتابه المساعد على تسهيل الفوائد حيث ردد كلام ابن مالك الذى ذكره فى شرح التسهيل، والذى أوردته فيما سبق يقول ابن عقيل: "وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بـإلا، إلا فى الشعر كقوله:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ ∴ فِى حَرْبِنَا إِلاّ بَنَاتُ الْعَمّ(٣)

والصحيح جواز ثبوتها فى غير الشعر، ولكن على ضعف، ومنه قراءة مالك بن دينار، وأبىرجاء والجحدرى بخلاف عنه: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ ذكرها أبوالفتح، وقال: إنها ضعيفة فى العربية"(٤)أهـ.

---

(١) الأحقاف / ٢٥ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/عبدالرحمن سليمان.

(٣) رجز لم يعرف قائله وهو فى المساعد ١/ ٣٩٠، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ٢٤ .

(٤) المساعد لابن عقيل ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِل

حُكْمُ نِيَابَةِ الْمَفْعُول الثّانى من باب "أَعْطَى" عَنِ الْفَاعِل

الفعل المبنىّ للمجهول إما أن يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو قرأ محمد الكتاب، وإما أن يكون متعديا إلى أكثر من مفعولين كأن يكون متعديا إلى اثنين كما فى باب ظن وأخواتها نحو: ظننت القمر ساطعا، أو باب "أعطى" نحو: أعطيت عليا درهما، والمقصود من ذلك ما كان متعديا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما فى باب "ظن" أو إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كما فى باب "أعطى" وقد يكون متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كما فى "أعلم" فى قولنا: أعلمت محمدا عليا ناجحا ·

فإن كان الفعل متعديا إلى مفغول واحد فليس هناك مشكلة فيما ينوب عن الفاعل إلا إذا اجتمع فى الكلام مع المفعول به شىء آخر كالظرف والمصدر والجار والمجرور، وكلام البصريين غير الأخفش واضح فى أنه طالما وجد المفعول به فى الكلام فلا ينوب غيره تقدم أو تأخر كما فى نحو: ضرب الوالد ابنَهُ فى البيت أَمَامَ إِخْوَته ضَرْبًا خَفِيفًا لِيُؤَدِّ بَهُ. فتقول: ضُرِبَ الابْنُ فى البيت أَمَامَ إخوته ضَرْبًا خَفِيفاً ، فالابن فى المثال-كما نرى-نائب عن الفاعل·

أما الكوفيون فيجيزون نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به فى الكلام فيجوز على رأيهم أن ينوب الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر عن الفاعل .

ويرى الأخفش أنه طالما تقدم المفعول به على غيره لا يجوز نيابة غيره عن الفاعل فلا يجوز أن نقول فى المثال السابق مثلا: ضُرِبَ الابْنَ فِى البيت أَمَامَ إخْوَتِهِ ضَرْبٌ خَفِيفٌ .. على أساس أن المفعول به مقدم على المصدر، أما إذا تقدم غير المفعول به فى الكلام عليه جاز إقامة أى واحد منها. هذا بالنسبة للفعل المتعدى إلى مفعول واحد .

أما إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين، فإما أن يكون من باب "ظَنّ" ، أو من باب "أَعْطى"، فإن كان من باب "ظَنّ" فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثانى، فنقول فى: ظَنَّ محمدٌ زيدًا قائما "ظُنَّ زَيْدٌ قائمًا"، وكذلك بالنسبة للفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فنقول فى : أَعْلَمْتُ محمدًا علياًّ نَاجحًا : "أُعْلِمَ مُحَمَّدٌ علياًّ نَاجحاً" أما إذا كان الفعل المتعدى إلى مفعولين من باب "أَعْطَى" أى أنّ المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كما فى قولنا: "أعْطَيْتُ محمدًا دِرْهَمًا" فذكر ابن مالك أنه يجوز إقامة الأول أو الثانى منهما طالما أنه

لم يحصل بإقامة الثانى لَبْسٌ فيجوز لنا فى المثال السابق أن نقول: أُعْطِىَ محمدٌ درهماً بإقامة المفعول الأول، ويجوز: أُعْطِىَ محمدًا درهمٌ بإقامة الثانى، لأنه لا لبس حينئذ فى الكلام حيث إنه من المعلوم أن الدرهم هو المُعْطَى سواء نَابَ عن الفاعل أو لم ينب ، أما إذا حصل بإقامة الثانى لبس، كما فى قولنا : "أَعْطَيْتُ زيدًا عَمْرًا" فلا يجوز إقامة الثانى بمعنى أنه لا يجوز أن تقول: "أُعْطِىَ زيدًا عمرٌو"؛ وذلك لأن كلا منهما، – أى المفعول الأول والمفعول الثانى هنا – يصلح أن يكون آخذا بخلاف المثال الأول.

وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله:

وباتّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ

بَابِ "كَسَا" فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

وهنا يعترض ابن عقيل على ابن مالك فيقول: "ونقل المصنف الاتفاق على أن الثانى من هذا الباب يجوز إقامته عند أَمْن اللبس؛ فإن عنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم، فليس بجيد؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة، والثانى نكرة، تَعَيَّن إقامة الأول، فتقول: "أُعْطِىَ زيدٌ درهمًا"

ولا يجوز عندهم إقامة الثانى، فلا تقول: "أُعْطِىَ دِرْهَمٌ زيدًا"(١).

ولعل ما قاله ابن عقيل هنا فى اعتراضه على رأى ابن مالك يؤكده ما اعترض به الدّمامينى فى كتابه شرح التسهيل على ابن مالك فى هذه النقطة.

يقول الدمامينى: "وأنت خبير بأن كلام المصنف يقتضى أيضا تجريد الثانى من باب "أَعْطَى" عن الخلاف، لأنه قال: "خلافًا لمن أطلق المنع فى باب "ظَنَّ" و"عَلِمَ" ، فاقتضى بطريق المفهوم أن باب (أَعْطَى) لا خلاف فيه أنه يجوز إقامة الثانى إذا أمن اللبس، وقد صرح بهذا المفهوم فى شرح هذا الكتاب، وفى غير ذلك من كتبه، وليس كما قال، فإن الخلاف فى المسألة مأثور، وصرح به الشارح وغيره"(٢)أهـ.

ورأى أن ما فَسّرَ به ابن عقيل كلام ابن مالك وإن كان قد احتاط لنفسه فيه، حين قال: "فإن عنى أنه اتفاق من جهة النحويين"الخ هو الصواب؛ لأن كلمة "اتفاق" لا تعنى اتفاق البصريين فقط ولا اتفاق غيرهم فقط، وإنما هى تشمل جميع

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤/ ٢٦٢ .

النحويين، وهذا ما فهمه المرادى أيضا من كلام ابـــن مالـــك، وبهذا يكون كل منهما محقّا فى اعتراضه٠

ولو رجعنا إلى كتاب المساعد على التسهيل لابن عقيـــل لوجدنا أن ابن عقيل هناك متمسك بالرأى الذى قاله فى شـــرح الألفية حيث علّق على قول ابن مالك فى التسهيل وهـــو: "ولا تُمْنَع نِيَابَةُ غير الأول من المفعولات مطلقًـــا إن أُمِـــنَ اللَّـــبْسُ خلافا لمن أطلق المنع فى باب ظن وأعلم"، فقال ابـــن عقيـــل: أى: سواء كان من باب أعطى أو ظن أو أعلم ... فإن خيـــف لبس تعين إقامة الأول، نحو: أُعْطِىَ زَيْدٌ عَمْرًا، وكذا الباقى ... واختيار المصنف الجواز فى ظَنَّ، وأَعْلَمَ كمـــا ســـبق، وهـــو مذهب قوم، ووجهه القياس على جواز: أُعْطِىَ درهمٌ زيدًا، فإنه لا خلاف كما زعم المصنف فى جوازه[1] أهـــ، فيفهم من قوله: كما زعم المصنف، أنه لا يوافقه عليه ٠

---

(١) المساعد لابن عقيل ١/ ٣٩٩ ـــ ٤٠٠ ٠

المفعول المطلق

حكم عمل المصدر الواقع مَوْقِع الفِعْل

يُعرّف النحاة المفعولَ المطلق بأنه: المصدر المنتصب: توكيدًا لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، فمثال الأول ضَرَبْتُ ضربًا، ومثال الثانى، سِرْتَ سَيْرَ مُحمدٍ، ومثال الثالث: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْن، وقد سمى هذا المفعول مفعولا مطلقا، لصدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيّدا، فيقال المفعول به، والمفعول فيه والمفعول معه، والمفعول له، وكما هو واضح من التعريف يتبين أن المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال، لأنه كما مثلنا يكون مؤكدا لعامله أو مبيّنا لنوعه، أو مبيّنا لعدده.

وقد ينوب عنه ما يدل عليه نحو: كُلّ وبَعْض مضافين إلى المصدر كما فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1] ونحو: ضَرَبْتُه بَعْضَ الضَّرْب.

كما ينوب عنه المصدر المرادف لمصدر فعله المذكور نحو: قَعَدْتُ جُلُوسًا، فالجلوس ناب مناب القعود لمرادفته له،

---

(١) سورة النساء / ١٢٩.

كذلك ينوب عن المصدر اسم الإشارة كما فى قولنا: ضربته ذلك الضرب، ويرى بعض النحويين أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر، فلابد من وصفه بالمصدر كما فى المثال السابق •

ويعترض ابن عقيل على هذا الرأى مستدلا بما ذكره سيبويه من أمثلة تدل على خلاف ذلك، يقول: "وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلابد من وصفه بالمصدر، كما مثلنا، وفيه نظر؛ فمن أمثلة سيبويه "ظَنَنْتُ ذاك" أى: ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنّ، فذاك إشارة إلى الظَّنّ، ولم يوصف به[1]أهـ •

كذلك ينوب عن المصدر ضميره، نحو: "ضربته زيدا" أى ضربت الضَّرْبَ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾[2] أى: لا أعذب العذاب•

كما ينوب عن المصدر عَدَدُهُنحو: ضربته عشرين ضربةً ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[3] ، وينوب عنه

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٤ •
(٢) المائدة/ ١١٥ •
(٣) النور/ ٤ •

أيضا الآلة، نحو: "ضربته سَوْطًا" والأصل: ضربته ضرب سوط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وهذه الأنواع من المصدر أى المؤكد أو المبيّن للنوع أو المبيّن للعدد ـ بالنسبة لحذف عاملها أو عدم حذفه ليست سواء، بل هناك اختلاف بينها.

فالمصدر المؤكد، لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله، وتقويته، والحذف مناف لذلك.

أما المصدر غير المؤكد فيجوز حذف عامله إما جوازا وإما وجوبا فالحذف الجائز نحو قولنا: "سَيْرَ زَيْد" لمن قال: أى سَيْرٍ سِرْتَ؟ وضربتين، لمن قال: كم ضربت زيدا، والتقدير: سرت سير زيد، وضربته ضربتين.

أما الحذف الواجب فله مواضع منها:

١ - إذا وقع المصدر بَدَلاً مِنْ فِعْلِه وهو مقيس فى الأمر نحو: قيامًا لا قعودًا، أى : قم قياما، وفى النهى نحو: لا تقعد "قُعودًا" وفى الدعاء، نحو: "سَقْيًا لَك" أى: سَقَاكَ الله.

٢ - إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو: "أَتوانِياً وقَدْ عَلَاكَ المَشِيبُ" أى: أَتَتَوانَى وَقَدْ عَلَاكَ.

وإلى هذا الحذف الواجب يشير ابن مالك بقوله فى الألفية:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَــعَ آتٍ بَــدَلاَ
مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلاً اللَّــذْ كَانْــدُلاَ

وقد عَلّقَ ابن عقيل على هذا البيت قائلا:

وأشار بقوله:"كَنَدْلاً" إلى ما أنشده سـيبويه وهــو قــول الشاعر(١):

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافـًا عِيَـابُهُم
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِــبِ

فَنَدْلاً نائب مناب فِعْل الأمر، وهــو انـْدُل ... وزُرَيـْق منادى، والتقدير: نَدْلاً يا زُرَيْقُ الْمَالَ"(٢)أهـ.

ثم يعترض ابن عقيل على ما ذكره عن ابن مالك من أنه أجاز أن يكون "زريق" مرفوعا بـ"نَدْلاً" فقال: "وأجاز المصنف أنْ يكون مرفوعا بنَدْلاً، وفيه نَظَر؛ لأنّه إن جُعِلَ "نَدلاً" نَـابَ

---

(١) هو أعشى همدان والبيتان فى شرح ابن عقيل ١/ ١٧٨ وهما من الطويل.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٦ ــ ١٧٩ .

مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير: "انْدُل" لم يصح أن يكون مرفوعا به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا، فكذلك ما ناب منابه، وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير "لِيَنْدُلْ" صح أن يكون مرفوعا به ، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب نحو: ضربا زيدا، أى اضرب زيدا"[1]أهـ٠

وقد أنصف الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ابنَ مالك من ابن عقيل فأبطل اعتراضه فقال: "ولو كان "زُرَيْقُ" فاعلا لجاء به منوّنا؛ لأنه اسم رجل كما علمت، فلما جاء به غير منوّن علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف٠

ومن هنا نعلم أنه لا داعى لمناقشة الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن "زُرَيْقُ" فاعل"[2]أهـ٠

وأرى أن اعتراض ابن عقيل مردود بما جاء فى كلامه، حيث رفض نيابة المصدر عن فعل الأمر للغائب مستدلا على

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٩ ٠
(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عيل ٢/ ١٧٩ هامش رقم (١) ٠

ذلك بأن المنقول هو نيابة المصدر عن فعل الأمر للمخاطـــب، ومثل لذلك بقوله: نحو "ضَرْباً زيدًا، أى: اضْرِبْ زيدًا"(١).

فهو يعترف بنيابة فعل الأمر للمخاطب، ويرفضه فيما رآه ابن مالك بحجة أنه رفع اسما ظاهرا وهو "زُرَيْقٌ" عِلْماً بأن ابن مالك لم يصرح بذلك، يعنى لم يصرح بأن "زريـــق" مرفـــوع بـــ"ندلا" على أنه فاعل، لأنه كما قال الشيخ محمد محيي الـــدين لو كان فاعلا لجاء به منونا؛ لأنه اسم رجل، أى "عَلَمٌ" والعلَـــمُ كما هو معلوم فى النداء يكون مبنيا والمبنى لا ينـــون وبـــذلك يكون "زُرَيْقُ" منادى بحرف نداء محذوف كما قال الشيخ محمد محيي الدين، ويكون المصدر "نَدْلاً" الذى ناب عن فعل الأمـــر "اندل" قد رفع ضميرا وليس اسما ظاهرا، وأن "زُرَيْـــقُ" كمـــا رأينا منادى بحرف نداء محذوف والتقدير: "يا زُرَيْقُ" فيكـــون مبنيا على الضم، ويؤكد ذلك ما علّق به الأشمونى فى شـــرحه على ألفية ابن مالك على البيت نفسه حيث قال : "فَنَدْلاً" بدل من اللفظ "بانْـــدُلْ"، والأصـــل: انْـــدُلْ يـــا زُرَيْـــقُ المـــالَ، أى اخْتَطِفْه"(٢)أهـ.

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٩ .
(٢) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢/ ١٧٠ .

ويوضح ذلك أيضا ما جاء فى حاشية الصبان تعليقا على كلام الأشمونى وهو: "قوله والأصل انْدُلْ يا زُرَيْقُ، يقتضى أن زُرَيْقًا اسم رجل، وفى العينى أنه اسم قبيلة، وعليه فالأصـــل: انْدُلِى، أو انْدُلُوا، ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا، والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنهـا سميت باسم أبيها"[١]أهـ٠

ويمكن القول بأن ابن عقيل بنى رأيه على ما جــاء فـــى العينى أو فى غيره من أن "زُرَيْقُ" اسم قبيلـــة، ولـــيس اســـم رجل٠

هذا ونريد أن نُنَبّه على أنّ هناك مواضع أخرى يحـــذف فيها عامل المصدر وجوبا لكننا اكتفينا بما ذكرناه، لأنه موضع الاعتراض٠

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/ ١٧٠ ٠

ناصب المفعول فيه المُسَمّى ظَرْفًا

عَرّفَ ابنُ مالك الظَّرْفَ بأنه: زَمانٌ أو مَكَانٌ ضُمِّنَ مَعْنَى "فِى" باطِّرَاد، ومثّل له بقوله: "امكث هنا أزمنا"، حيث جمع هذا المثال ظرف المكان وهو قوله: هنا، وظرف الزمـــان وهـــو قوله: أزمنا، وبالنظر إلى كل منهما نجد أنـــه تضـــمن معنـــى حرف الجر "فى" ؛ لأن المعنى: أمكث فى هذا الموضع وفـــى أزمن، وما قاله ابن مالك فى الألفية يوضح ذلك يقول:

الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا

"فِى" باطِّرَادٍ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

ويبين ابن عقيل أن ابن مالك احترز بقوله: ضُمِّنَ معنـــى "فى" مِمّا لم يتضَمَّن من أسماء الزمان أو المكان معنى "فـــى"، كما إذا جُعِل اسم الزمان أو المكان مبتدأ، أو خبرا، نحو: "يومُ الجمعة يومٌ مبارك، ويومُ عَرَفَه يومٌ مبارك، والدار لزيدٍ" فإنـــه لا يسمى ظرفا والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهـــا مجـــرورا ، نحو: سرت فى يومِ الجمعة، وجلست فى الدار، على أن فـــى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح، وكذلك مـــا

نصب منهما، مفعولا به، نحو: "بنيت الـدار، وشـهدت يـوم الجمل"[١]أهـ.

ويرى ابن عقيل أن ابن مالك احترز بقولـه فـي بيـت الألفية: "باطّراد" من نحو: دَخَلْتُ البيت، وسَكَنْتُ الدار، وذَهَبْتُ الشأم"؛ لأن كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنـى "في"، ولكن تضمنه معناه ليس مطـردا؛ لأن أسـماء المكـان المختصة لا يجوز حذف "في" معها، فليس البيت والدار والشأم في الأمثلة المذكورة ليست منصوبة على الظرفية، وإنما هـي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف هو: ما تضمن معنى "في" باطّراد، وهذه متضمنة معنى "في" لا باطراد[٢].

وهنا يعترض ابن عقيل على كلام ابن مالك فيقول: "هـذا تقرير كلام المصنف"، وفيه نظر؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثـة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضـمنة معنى "في"؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى "في"، فكذلك ما شبه به، فلا يحتاج إلى قوله: "بـاطراد" ليخرجهـا، فإنهـا خرجت بقوله: ما ضُمّن معنى "في" والله تعالى أعلم"[٣]أهـ.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٩١ .
(٢) المرجع السابق نفسه.
(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢ .

وأرى أن اعتراض ابن عقيل هنا فى محلـــه؛ لأن هـــذه الكلمات الثلاث التى ذكرت فيما سبق منصوبة علـــى التشـــبيه بالمفعول به والمفعول به غير متضمن معنى "فى"، فكذلك مـــا شبه به يكون غير متضمن معنى "فى"(١)، وقد يكون ابن مالك ذكر ذلك من باب إزالة الشبهة؛ لأن النحاة يختلفون فى ناصب هذا الظرف كما سترى بمعنى هل ناصبه هو الواقع فيه فقـــط وهو المصدر، أو أنه ينتصب به وبغيره كالفعل والوصف؟

والرأى الأول كما يرى ابن عقيل أى أنـــه لا ينصـــبه إلا الواقع فيه وهو المصدر هو رأى ابن مالك الظاهر فى قوله فى الألفية:

فانْصِبْهُ بالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهــرًا

كَـــانَ، وَإلاَّ فَـــانْوِهِ مُقَـــدَّرَا

وقد اعترض عليه ابن عقيل حيث ذكر أن الظرف ينصبه الواقع فيه وغيره كالفعل والوصف. يقـــول: "وظـــاهر كـــلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقـــط، وهـــو المصـــدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف"(٢)أهـــ.

---

(١) ينظر شرح الألفية للمرادى ٢/ ٩٠ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢ .

وقد رَدّ الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ـ رحمه الله ـ هذا الاعتراض الذى اعترض به ابن عقيل على ابن مالك ــ عليه رحمة الله ــ مُبَيِّناً أن المصدر يدل على الحَدَثِ بدلالة المطابَقَة، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التَّضَمُّن، وليس فى كلام ابن مالك ما يدل صراحة على أنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحَدَثِ بالمُطَابَقَة.

يقول الشيخ محمد محيىالدين : "اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحَدَثُ، فإذا قلت لأحد: "جلست أمامك"، فالجلوس ــ وهو الحَدَث ــ هو الذى وقع أمامك، وكذلك إذا قلت: أنا جالس أمامك، وكذلك إذا قلت: كان جلوسٌ أمامك.

واعلم أيضا أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة، لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما

يدل بالمطابقة، أو بالتضمن، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يَرِدُ اعتراض الشارح أصلا"(١)أهـ.

ويؤكد كلام الشيخ محمد محيىالدين فى رده اعتراض ابن عقيل ما قاله الأشمونى فى أحد تنبيهاته حيث قال: "وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه؛ لأن الواقع هو نفس الحدث، وليس هو الناصب، والأصل: فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله، فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام"(٢)أهـ.

وبمثل ذلك قال المرادى فى شرح الألفية له حيث قال معلقا على بيت الألفية السابق وهو:

فانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ ... ∴ البيت

يعنى أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل، أو ما فى معناه، وأن الناصب له قد يكون ظاهرا نحو: جلست أمام المسجد، وسرت يوم الخميس، وقد يكون مقدرا إما جوازا نحو: "يوم الجمعة" لمن قال : "متى قدمت"؟

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢ حاشية رقم "٢" .
(٢) شرح الأشمونى ٢/ ١٨٨ .

وإمـــا وجوبـــا كـــالواقع خبـــرا أو صـــفة أو حـــالا أو صلة"(١)أهـ٠

ولعل ما أوردته من رد هؤلاء النحاة يبطل اعتراض ابن عقيل ويثبت رأى ابن مالك٠

ولو رجعنا إلى كلام ابن مالك فى التسهيل وشرحه، لتأكد لنا صحة ما حلل به الأشـــمونى والمـــرادى والشـــيخ محمـــد محيى الدين رأى ابن مالك، حيث إنه فى شرح التسهيل يقـــول: ونَبَّهتُ بقولى: "الواقع فيه ناصب لـــه مـــذكور أو مقـــدر" أن الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيـــه، وأن الـــدال على الواقع فيه قد يكون مقدرا، فالمـــذكور ظـــاهر، والمقـــدر كالعامل فيما وقع خبرا، كزيد عندك"(٢)أهـ٠

فقوله: كالعامل فيما وقع خبرا كزيد عندك يدل على أنـــه يريد أن الناصب للمفعول هو الواقـــع فيـــه وغيـــره كالفعـــل والوصف، لأن العامل فى "عندك" فى المثال الذى أورده هـــو: كائن أو مستقر، وقد بين ذلك السيوطى فى كتابه همع الهوامع حين قال: والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظـــاهرا

---

(١) شرح الألفية للمرادى ٢/ ٩١ ٠
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠١ ٠

نحو قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقـــع فـــى يـــوم الجمعة وفى الأمام، وهو العامل فيه، أو مقدرا نحو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة، فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لا ملفوظ به"[١]أهـــ.

واعتقد أنه ليس هناك خلاف فى أن الظرف "عندك" متعلق بمحذوف تقديره استقر أو مستقر، يعنى أن المقدر هو الفعل أو ما يشبهه، وهذا يدل على أن مراد ابن مالك فى الألفية لـــيس كما فسره ابن عقيل فى شرحه عليها .

ودليل ذلك أيضا أنه فى المساعد على تسهيل الفوائد، لـــم يَرُدّ رَأْيَ ابن مالك، بل علّق على قوله : "لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له" بقوله : فإذا قلت قمت يوم الجمعة ، فالناصب لهما كائن أو مستقر وهو مقدر، والكون والاستقرار هو الواقع فى الظرف"[٢]أهـــ.

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ١/ ١٩٥ ط بيروت .
(٢) المساعد لابن عقيل ١/ ٤٨٩ .

قطع النعت عن المنعوت

من الأمور البدهية أن النعت يتبع المنعوت فـي إعرابـه رفعا ونصبا وجرا كما يتبعه فى تعريفه أو تنكيره، فهذه خمسة أشياء يجب فى النعت أن يتبع المنعوت فيها فتقول: جاء رجلٌ كريمٌ ورأيتُ رجلاً كريمًا، ومرَرْتُ برجلٍ كَريمٍ، كما تقول جاء الرجُلُ الكريمُ ورأيت الرجلَ الكريمَ ومررت بالرجلِ الكريمِ ٠

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله فى ألفيته:

وَلْيُعْطَ فِى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا

لِمَا تلا ، كَـ"امْرُرْ" بِقَوْمٍ كُرَمَا

وهذه الأشياء الخمسة التـي ذكرناهـا وهـي الإعـراب والتعريف والتنكير يجب أن يطابق النعت المنعوت فيها مطلقا أى سواء رفع النعت اسما ظاهرا، أم ضميرا مستترا٠

أما بالنسبة لمطابقة النعت للمنعوت فى الإفـراد والتثنيـة والجمع وكذلك التذكير والتأنيث، فحكمه فى ذلك حكم الفعل٠

فإن رفع أى النعت ـ ضميرا مستترا، وجب حينئذ فيه أن يطابق المنعوت مطلقا، أى فى الإعراب، والتعريف والتنكير، وكذا فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث نحو: محمد

رجل حسن، والمحمدان رجلان حسنان، والمحمـدون رجـال حسنون، وهند امرأة حسـنة، والهنـدان امرأتـان حسـنتان، والهندات نساء حسنات.

فالنعت فى هذه الأمثلة قد طابق المنعوت فيما ذكرنا شأنه شأن الفعل لو وضع مكانه، فإننا لو قلنا مثلا بدلا من المثـال الأول وهو: محمدٌ رجُلُ حَسَنٌ: لو قلنا: محمدٌ رَجُلٌ حَسُنَ وكذا لو قلنا بدلا من المثال الثانى المحمدان رجَلَان حَسُنَاَ وكـذا: المحمدون رجالٌ حَسُنُوا وهند امرأةٌ حَسَنَةٌ والهنـدان امرأتـان حَسُنَتَا، والهندات نساء حَسُنَّ، لوجدنا أن الفعل طابق ما قبله فى كل هذه الأشياء أى أنه طابقه فى واحد من الرفـع والنصـب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحـد مـن الإفـراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث فيكون قد طابقـه فى أربعة أشياء من عشرة كما رأينا فكذلك النعت.

أما إذا كان النعت رافعا لاسم ظاهر كان بالنسـبة إلـى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، فإن كان مذكرا ذكّر، وإن كان مؤنثا أنّث لكنه يكون دائما مفردا فلا يثنى النعت ولا يجمع فتقول: مررت برجل حَسَنَةٍ أُمُّهُ وبامرأتين حَسَنٍ أبَوَاهُمَا، وبرجالٍ حَسُنَ آباؤهم لأنه كما قلنا قبل ذلك إن حكم النعت هنا

حكم فعله فنحن نقول: مررت برجُلٍ حَسُنَتْ أُمُّهُ، وبــامرأتين حَسُنَ أَبَوَاهُمَا وبرجالٍ حَسُنَ آباؤُهم(١).

فيكون النعت حينئذ قد طابق المنعوت فى اثنين من خمسة أشياء، فى واحد من الرفع والنصــب والجــر، وواحــد مــن التعريف والتنكير وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ، والتَّذْكِيرِ، أَوْ

سِوَاهُمَا ـــ كالْفِعْلِ،فَاقْفُ ما قَفَوْا

وهذه الأحكام التى ذكرناها فى النعت من حيث مطابقتــه للمنعوت تكون واجبة، إذا لم يقطع النعت عن المنعوت.

أما إذا قطع النعت عن المنعوت بمعنى أنه لا يكون حينئذ تابعا لما قبله جاز فى هذا الاسم حينئذ وجهان:

الأول: الرفع على إضمار مبتدأ نحو: مررت بمحمدٍ الكريمُ برفع "الكريمُ" على أنه خبر لمبتــدأ محــذوف والتقــدير هــو الكريمُ.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٥ .

الثانى: النصب على إضمار فعل فتقول فى المثال نفسه: مررت بمحمد الكريمَ ، بنصب "الكريمَ" على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنِى الكريمَ .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا

مُبْتَدأً، أوْ نَاصِباً، لَنْ يَظْهَرَا

وقد علق ابن عقيل على كلام ابن مالك هنا معترضا على قوله: "لَنْ يَظْهَرَا" فقال: "وقول المصنف "لَنْ يَظْهَرَا" معناه أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح، إذا كان النعت لمدح نحو: مررت بزيدٍ الكريمُ، أو ذم نحو: مررت بعمرٍو الخبيثُ أو تَرَحُّمٍ نحو: مررت بزيد المسكينُ، فأما إذا كان لتخصيص، فلا يجب الإضمار، نحو: مررت بزيد الخياطُ أو الخياطَ، وإن شئت أظهرت فتقول: هو الخياطُ أو أعنى الخياطَ، والمراد بالرافع والناصب لَفْظَةُ هُوَ، أو أعْنِى"[1]اهـ.

وقد بَيَّنَ المرادى فى شرحه على ألفية ابن مالك فى كتابه المسمى توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك أن

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٥ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين .

هذا الرأى الذى ذكره ابن عقيل والذى اعترض فيه على ابن مالك هو رأى يونس بن حبيب، ولكن المرادى وافق ابن مالك فى رأيه ولم يخالفه، وإليك ما قاله حتى يتضح لنا رأى يونس ، يقول: "ولا يجوز إظهار المبتدأ ولا الفعل كما سبق.

وخالف يونس فى الترحم، فلا يجوز القطع وإن كان لتوكيد كقوله: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾[1] أو ملتزما نحو: الشِّعْرى العَبُوُر، أو جاريا على مشارِبِهِ نحو: "هذا العالم" لم يجز القطع.

وإن كان لتخصيص، وليس أحد الثلاثة، نحو: "مررت بزيدٍ الخياطُ" جاز قطعه إلى الرفع على إضمار "هو" وإلى النصب على إضمار "أعنى" ويجوز إظهارهما، بخلاف نعت المدح والذم والترحم"[2] أهـ.

وما قاله الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك موافق لرأى يونس وابن عقيل حيث علّق هو الآخر على قول ابن مالك : "لَنْ يَظْهَرَا" بقوله: أى لا يجوز إظهارهما، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو: "الحمد لله الحميدُ"

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣

بالرفع بإضمار "هو" ونحو: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ ﴾[(١)] بالنصب بإضمار "أذم"، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص، فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول: مررت بزيد التاجر، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: هو التاجرُ، وأعنى التاجرَ"[(٢)]أهـ.

ويوافق ابن هشام يونس بن حبيب فى رأيه مخالفا فى ذلك رأى ابن مالك حيث قال : "وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبر المبتدأ، أو مفعولا لفعل، فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم، أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل، كقولهم: "الحمد لله الحميدُ" بالرفع بإضمار هو، وقوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[(٣)] بالنصب بإضمار "أذم"، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: "مَرَرْتُ بزيد التاجر" بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: "هو التاجرُ" و"أعنى التاجرَ"[(٤)]أهـ.

وأقول إن ما أوردته من نصوص لهؤلاء العلماء يُبَيِّنُ للقارئ أن رأى ابن عقيل هو الذى يحظى بالقبول، وإن كان ــ

---

(١) المسد/ ٤ .
(٢) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣/ ١٠٢ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد.
(٣) المسد / ٤ .
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٨٠ تحقيق الشيخ محمد محيىالدين.

كما رأينا — تابعا فيه لغيره، ولعل ما ذكره ابن مالك نفسه فى كتابه شرح التسهيل يبين أنه لا يوجب الإضمار — أى إضمار الفعل — إذا كان النعت لمجرد التخصيص أوالتوضيح، بل يوجبه كما قال العلماء السابقون إذا كان لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، غير أنى أود أن أنبه إلى أنه قال ذلك فى معرض حديثه عن النعت المسبوق بمنعوتين عاملاهما غير متحدين نحو: مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين، وقد عبر عن ذلك بقوله فى التسهيل: فإن عدم الاتحاد، وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإظهار فى غير تخصيص بوجهيه فى نعت غير مؤكد، ولا ملتزم، ولا جارٍ على مشاربهِ"٠

وقد علق ابن مالك على كلامه هذا بقوله فى شرح التسهيل له : وقولى: "بفعل لائق" نبهت به على أن بعض المواضع يليق أمدح ... وبعضها يليق به أو ذم ... وبعضها يليق به "أرحم" ... وبعضها يليق به "أعنى" ... وإذا كان المضمر أَمْدَحُ أو أَذُمّ أو أَرْحَم، لم يجز الإظهار، وإذا كان المضمر "أعنى" جاز الإظهار والإضمار، وموضع تقدير

"أعنى" هو موضع التخصيص المنبه عليه بقولى: ممنوع الإظهار فى غير تخصيص"[١]أهـ.

وبناء على ذلك فيكون ابن مالك قد تراجع فى التسهيل وشرحه عما قاله فى الألفية، إلا إذا جعلنا قوله: "لَنْ يَظْهَرَا" من الفعل والفاعل نعتًا لقوله : مبتدأ، وتكون الألف حينئذ للإطلاق، وليست هى ضمير الاثنين، وحينئذ يكون كلامه فى التسهيل وشرحه موافقًا لكلامه فى الألفية، وقد استندت فى هذا الرأى الذى قُلْتُهُ إلى ما ذكره الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد فى إعرابه لبيت الألفية السابق حيث قال: "مبتدأ" مفعول به لمضمر، أو عاطفة "ناصبا" معطوف على قوله: "مبتدأ"، وجملة "لَنْ يَظْهَرَا" من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معا، فالألف ضمير الاثنين، أو لأولاهما، فالألف للإطلاق، والأَوَّلُ من الإعرابين أَوْلَى"[٢]أهـ.

فالشيخ محمد محيىالدين وإن كان قد رجَّحَ الإعراب الأول الذى تكون الألف فيه ضمير الاثنين، إلا أنه أجاز الرأى الثانى الذى تكون الألف فيه للإطلاق، وعلى ذلك تكون جملة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٦ ــ ٣١٨ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد وآخر.

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٤ هامش رقم (٢).

"لن يظهرا" نعتا لقوله فى البيت: "مبتدأ" وبذلك يكون وجـــوب الإضمار خاصا بما إذا كان النعت لمجرد المـــدح أو الـــذم أو الترحم ، أما إذا كان لغير ذلك كما قال ابـــن عقيـــل فيكـــون الإضمار والإظهار جائزين، ومما يجدر ذكره هنا أن رأى ابن عقل فى كتابه المساعد على تسهيل الفوائد هو رأيه نفس فـــى شرح الألفية السابق، حيث علق على كلام ابـــن مالـــك فـــى التسهيل بقوله : فيجب إضمار المبتدأ والفعل فى نعـــت غيـــر التخصيص، وهو المذكور قبل ذكره، وأما التخصيص فيجـــوز معه إظهار الرافع والناصب نحو: مررت بزيد الخيـــاط، وإن شئت: هو الخَيَّاطُ، أو الخَيَّاطَ وإن شئت: أَعْنِى الخَيَّاطَ"[١]أهـ٠

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٤١٥ ــ ٤١٦ تحقيـــق د/ محمد كامل بركات٠

حُكْمُ تَرْخِيمِ الْمُرَكَّبِ الإسْنَادِىّ

اضطرب كلام ابن مالك فى ترخيم المركب تركيب إسناد نحو: شَابَ قَرْنَاهَا، فذكر وهو يتحدث عن حكم ترخيم ما ليس مؤنثا بالهاء أنه لا يجوز ترخيمه أى المركب الإسنادى وقد عبر عن ذلك بقوله فى الألفية:

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِى كُلِّ مَا ∴ أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا وفِّرْه بَعْدُ، وَاحْظُلاَ ∴ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ
إلاّ الرُّبَاعِىَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمْ ∴ دُونَ إضَافَةٍ ، وَإسْنَادٍ مُتَمْ

فقوله:

وَاحْظُلاَ ∴ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ
إلاّ الرُّبَاعِىَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمْ ∴ دُونَ إضَافَةٍ ، وَإسْنَادٍ مُتَمْ

يفيد أنه لا يرخم ما ليس مؤنثا بالهاء إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون رباعيا فأكثر.

الثانى: أن يكون علما.

الثالث: أن لا يكون مركبا تركيب إضافة ولا إسناد ومثال ما اجتمعت فيه هذه الشروط: عثمان وجعفر فيقال فى ترخيمهما: يَاعُثْمَ، وَيَا جَعْفَ.

وبذلك يخرج ما كان على ثلاثة أحرف نحو "زيدٌ وعمرو" وما كان على أربعة أحرف غير علم نحو: قائم وقاعد وكــذلك ما ركّب تركيب إضافة نحو: عَبْدَ شَمْس، وأيضا مــا ركــب تركيب إسناد نحو: شَابَ قَرْنَاهَا، فلا يرخّم شــيء مــن هــذه الأشياء.

ولكن ابن مالك عاد وجعل ترخيم المركب تركيب إســناد قليلا وليس ممتنعا كما ذكر فيما سبق ، يقول فى الألفية معبرا عن ذلك:

والْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ ∴ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْـرٌو نَقَلْ

فقوله هنا "وَقَلْ" ترخيم جملة»يفيد أنَّ تــرخيم المركــب تركيب إسناد قليل وليس ممتنعا، وهذا عكس ما ذكره ســابقا، وقد استدل ابن مالك على رأيه هنا بما ذكره مــن أن ســيبويه وهو المقصود من قوله: "وعمرو" قَدْ نَقَلَ ذلــك، أى نقــل أن ترخيم المركب الإسنادى قليل وليس ممتنعا.

وقد اعترض ابن عقيل على ابن مالك فيما ذكره هنا، ومن أن سيبويه نقل ذلك حيث قال: "تقدم أن المركب تركيب مــزج يرخم، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه، فتقول فــى

"مَعْدِ يكَرِبْ" ، "يَا مَعْدِى"، وتقدم أيضا أن المركب تركيب إسناد، لا يرخم، وذكر هنا أنه يرخم قليلا ٠

وأن عمرا ــ يعنى سيبويه ــ وهذا اسمه، وكنيته أبوبشر، وسيبويه: لقبه ــ نقل ذلك عنهم، والذى نَصَّ عليه سيبويه فى باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ، وفهم المصنف عنه من كلامه فى بعض أبواب النسب جواز ذلك"[١]أهـ ٠

والحقُّ أَنَّ ما ذكره ابن عقيل هنا هو الصّواب، وذلك لأن سيبويه لم يقل ما نسبه إليه ابن مالك من أن ترخيم المركب تركيب إسناد يجوز على قلة، لكنه ــ أعنى سيبويه ــ ذكر صراحة أنه لا يجوز ترخيمه٠

يقول سيبويه: "واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُه، وما أشبه ذلك"[٢]أهـ٠

كما أن ما ذكره ابن عقيل من أن ابن مالك فَهِمَ ذلك من كلام سيبويه فى بعض أبواب النسب صحيح أيضا، حيث قال سيبويه وهو يتكلم عن النسب إلى المركب: "هذا باب الإضافة

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٩١ ــ ٢٩٢ تحقيق/ الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد٠
(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٢ ط الأميرية ٠

إلى الحكاية" فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبدالقيس وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك فى تأبَّطَ شَرًّا تَأَبَّطِيّ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يَا تَأَبَّطُ أَقْبِلْ، فيجعل الأول مفردا، فكذلك تفرد فى الإضافة"(١)أهـ٠

وللإنصاف أقول: إن ابنَ مالك معذُورٌ فيما فهمه من كلام سيبويه فى باب النسب هنا وذلك لأن الظاهر من كلام سيبويه في قوله: "ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تَأَبَّطُ أَقْبِلْ، فيجعل الأول مفردا فكذلك تفرد فى الإضافة" يفهم أنه يجيز ذلك، أى يجيز ترخيم المركب تركيب إسناد، حيث إنه قاس حذف عجزه فى النسب على حذف عجزه فى النداء، أى فى المنادى المرخم، لأن المعروف أن الترخيم هو حذف آخر المنادى وقد عبر ابن مالك عن ذلك — أى عن الترخيم — بقوله:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى .:. كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

وعلى ذلك يكون ابن عقيل محقًّا فيما اعترض به على ابن

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٨٨ ط الأميرية٠

مالك فى الأولى، لكنه قد جانبه الصواب فيما نسبه إلـــى ابـــن مالك من أنه فهم ذلك عن سيبويه فى بعض أبـــواب النســـب، فكلام ابن عقيل يحمل ضمنا تخطئة ابن مالك فيما فهمه عـــن سيبويه من أنَّ بعض العرب أجاز تـــرخيم المركـــب تركيـــب إسناد، وهو ما عبر عنه ابن مالك فى ألفيته بقوله:

والْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ ∴ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْـرٌو نَقَلْ

ويقابل ذلك ما ذكره فى التسهيل وشرحه، حيث ذكر هناك ما ذكره هنا، بل إنه فى شرح التسهيل ذكر صراحة أن سيبويه منع فى باب الترخيم ترخيم المركب الإسنادى، ولكنه فى باب النسب نَصَّ على أن من العرب من يرخمـــه، وَرَتَّـــبَ علـــى ترخيمه النَّسَبَ إليه ٠

يقول ابن مالك فى التسهيل: "يجوز ترخيم المنادى المبنى إن كان مؤنثا بالهاء مطلقا، أو عَلَمًا زائدا على الثلاثة بحـــذف عجزه إن كان مركبا"[(١)] أهـ٠

ويقول مُعَلِّقًا على ذلك فى شرح التسهيل "ثم بَيَّنْـــت مـــا يحذف من العلم فى الترخيم، فقلت: بحـــذف عجـــزه إن كـــان مركبا، فيتناول ذلك المركب بمـــزج كَحَضَـــرَمَوْت وسـِيبَوَيْه

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢١ ٠

وخَمْسَةَ عَشَرَ، فيقال: يا حَضْرَ، ويَا سِيبَ، ويـا خَمْسَـةَ فـى المسمى خمسة عشر، وكذلك ما أشبهها، وتتناول أيضا المركب بإسناد كتأبّطَ شَرًّا، وأكثر النحويـون يمنعـون ترخيمـه، لأن سيبويه منع ترخيمه فى باب الترخيم، ونص فى باب النسـب على أن من العرب من يرخمه فيقول فى تأبّطَ شَرًّا: يا تَـأَبَّطُ، ورتب على ترخيمه النسـب إليـه ولا خـلاف فـى النسـب إليه"[١]أهـ.

وما ذكره ابن مالك فى الألفية وفى التسهيل وشرحه يؤكّد لنا قناعته التامة بما فهمه عن سيبويه وما قاله هنا وهناك، وهو محقٌّ فى ذلك فكلام سيبويه واضح كما جاء فى نصـه الـذى ذكرته قبل ذلك وهو: "وذلكقَوْلُكَ فى تأبّطَ شَرًّا: تَأَبّطِيّ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تَأَبّطُ أَقْبِلْ فيجعـل الأول مفردا، فكذلك تفرد فى الإضافة"[٢]أهـ.

والعجيب أن ابن عقيل فى كتابه المساعد علـى تسـهيل الفوائد يؤيّد ما ذكره ابن مالك من قول سيبويه، لكنه يعتـرض على ذلك بقوله: "وليس هذا نَصًّا فى الترخيم" لاحتمـال إرادة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢١، ٤٢١ .
(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٨٨ط الأميرية

الإفراد لا على جهة الترخيم"[١]أهـ ولنترك ابن عقيل نفسه يذكر لنا ما قاله فى المساعد حيث جاء فيه ما نصه : "النحويون متفقون على منع ترخيم العلم المركب تركيب إسناد، ونص سيبويه فى باب الرخيم على المنع قال: الحكاية لا ترخم، ومثل بتَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُه، قال: ولو رخَّمْتَ هذا لَرَخَّمْتَ رجلا يُسَمَّى

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجوَاءِ تَكَلَّمِى[٢]

قال المصنف: ونص فى النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول: يَا تَأَبَّطُ. انتهى. والذى فى النسب: وإذا أضفت إلى الحكاية حذفت، وتركت الصدر، وذلك قولك: تَأَبَّطِيٌّ؛ ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يَا تَأَبَّطُ أَقْبِلْ، فيجعل الأَوَّل مُفْرَدًا، فكذا يفرد فى الإضافة، يعنى النسب.

وليس هذا نصًّا فى الترخيم؛ لاحتمال إرادة الإفراد على جهة الترخيم، أى ينادى مرة: يا تَأَبَّط شَرًّا، ومرة: يا تَأَبَّط، ولذلك قال: يُفْرَد دون ترخيم وأتى مبنيا على الضم"[٣]أهـ.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٥٥٣ .

(٢) صدر بيت لعنترة من الكامل وعجزه :

.... ∴ وَعِمِى صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِى

وهو فى الكتاب ١/ ٣٤٢ ط الأميرية، والمساعد ٢/ ٥٥٣ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٥٥٣ .

وما ذكرته من كلام ابن مالك وابن عقيل فى الألفية وفى شرح التسهيل يدل على ثبات كل منهما على رأيه فى الكتابين، وإن كان ابن مالك قد اضطرب رأيه فى الألفية فمرة قال بالمنع ومرة أخرى قال بالجواز على قلة غير أننى أريد أن قول:

إن ما فهمه كل منهما من كلام سيبويه مختلف عن الآخر، فابن مالك فهم كلام سيبويه على أنه قاس النسب على الترخيم فى جواز حذف عجزه، ـ وهذا كما قلت قبل ذلك ظاهر من كلام سيبويه ـ وابن عقيل يجعل ما حكم به سيبويه فى باب النسب منفردا عن باب الترخيم، فلا يقاس هذا على ذاك، واستنتج ذلك من قول سيبويه: "ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يَا تَأَبَّطُ أَقْبِلْ، فيجعل الأول مفردا، فكذلك تفرده فى الإضافة"(١)أهـ.

وهذا الذى استدل به ابن عقيل غير مقبول لأمرين:

أولهما:أنه بنى رأيه على الاحتمال،حيث قال:"وليس هذا نصا فى الترخيم لاحتمال إرادة الإفراد على جهة الترخيم.الخ"(٢)أهـ

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٨٨ ط الأميرية .
(٢) المساعد لابن عقيل ٢/ ٥٥٣ .

وما يبنى على الاحتمال يسقط به الاستدلال كمـــا يقـــول الأصوليون.

ثانيهما: إن كلام سيبويه وقوله : فيجعل الأول مفـــردا ... الخ أى تجعله غير مركب يعنى تحذف منه العجـــز وتقتصـــر على الصدر، كما هو واضح فى تمثيله بيا تَأَبَّطَ أَقْبِلْ.

ولكى أكون منصفا أذكر ما قاله بعض شراح الألفية فـــى هذه المسألة لنعرف أىّ الرأيين هو الصواب دون تَحَيُّـــز إلـــى أحدهما.فَمِمَّنْ تكلّم فى هذه النقطة المرادى فى كتابـــه توضـــيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك حيث بَيَّنَ أن تـــرخيم المركب الإسنادى جائز على لغة قليلة، كما ذكر أن أباحيان رد رأى ابن مالك لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه.

يقول المرادى : وقوله:

(......... وَقَـــــلْ ∴ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ)

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كَتَأَبَّطَ شَرًّا، وهو جائزٌ، لأن سيبويه حكى ذلك فى بعض أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تَأَبَّطَ شَـــرًّا تَأَبَّطِيّ، لأن من العرب من يقول يَا تَأَبَّطُ، ومنع ترخيمـــه فـــى

باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح: فعلم أن جوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشار بقوله: (وذَا عَمْرٌو نَقَلْ) وعمرو هو اسم سيبويه.

قال الشيخ أبوحيان: وهو غير صحيح، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه، بل قال من العرب من يفرد فيقول: "يا تَأَبَّطَ" فيجعل الأول مفردا. وليس مناقضا لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم. ولذلك قال: من يفرد، ولم يقل من يرخم، ولا نعلم خلافا عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم"[1]أهـ.

ونلحظ هنا أن ما نقله المرادى عن أبىحيان هو نفسه ما قاله ابن عقيل إلا أن أباحيان كان صريحا فى كلامه فلم يضمن كلام سيبويه شيئا من الاحتمال كما ضمنه ابن عقيل، وليس ذلك فقط، بل إنه ــ أعنى أباحيان ــ وَصَفَ ابن مالك فى كتاب الارتشاف بأنه أساء فهم كلام سيبويه.

يقول أبوحيان: "وأجاز بعض النحويين ترخيم ما زاد على ثلاثة، فأجاز فى غَضَنْفَر: يا غَضَنْفَ، وإن كان عَلَماً، فإما أن يكون مركبا تركيب المَزْجِ أو تركيب الجملة، إن كان مركبا

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٤/ ٥٠ ــ ٥١.

تركيب الجملة فنص سيبويه على أنه لا يجوز ترخيمه، وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة وكَرَّرَ ذلك في تصانيفه، وهو غَلَطٌ منه وسُوءُ فَهْمٍ على سيبويه"[1]أهـ.

وأرى أن ما رَدَّ به أبوحيان على ابن مالك ووصفه إياه بأنه أساء فَهْمَ كلام سيبويه، فيه تَجَنٍّ على ابن مالك، وَوَصْفٌ له بما لا يليق حيث إن ما علَّلَ به أبوحيان رَفْضَه رأيَ ابن مالك وهو أن سيبويه لم ينص على ترخيم المركب الإسنادى، يمكن أن يُرَدَّ به على أبىحيان بأن سيبويه نص أيضا على جواز ترخيمه حيث قاس النسب عليه،وأَحْسَنُ منه ما علَّلَ به الصبَّانُ مَنْعَ ترخيم المركب الإسنادى وهو أنه منقول عن جملة والجملة محكية بحالها فلا تُغَيَّر.

يقول الصبان فى حاشيته تعليقا على قول الأشمونى وهو يذكر شروط ترخيم الاسم غير المؤنث بالهاء : "الرابع: أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم بَرَقَ نَحْرُه، وتَأَبَّطَ شَرًّا "قوله أن لا يكون ذا إسناد" أى لا يكون منقولا عن الجملة؛ لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير"[2]أهـ.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىحيان ٣/ ١٥٤ تحقيق د/ مصطفى النماس وينظر الهمع للسيوطى ١/ ١٨٣ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٢٦١ تحقيق طه عبدالرءوف سعد.

ولعل ما قاله الصبان فى تعليله عدم جواز ترخيم المركب الإسنادى هنا هو ما فهمه من كلام سيبويه فى كتابه وما ذكرناه سابقا من قوله: "واعلم أنّ الحكاية لا تُرَخّم، لأنك لا تريـد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تأبّطَ شَرًّا وبَرَقَ نَحْرُه، وما أشبه ذلك"[1] أهـ٠

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٢ ط الأميرية٠

حكم المُركَّب تَرْكِيبَ المَزْجِيّ إذا سُمِّيَ به وكانَ مَخْتُوماً بمثل مَفَاعِل أو بأَلِف التَّأنيث من حيث الصَّرْفُ والمَنْعُ مِنْه

إذا سميت اسمامركَّباً تركيبا كتركيب حضَرَمَوْت أى أنه يكون مركبا كتركيب المركّب المَزْجِىّ، وذلك كأن تركب اسما من كلمتى عَبْد ومَسَاجد، وكلمتى عَبْد ودَنَانِير فتقول: عَبْدَ مَسَاجد وعَبْدَ دنَانير على أنهما مثل حَضَرَمَوْت فى التركيب كذلك إذا ركبت من اسم مع اسم آخر مختوم بألف التأنيث نحو: عَبْد بُشْرَى أو عَبْدَ حَمْرَاء بشرط أن يكون هذا المركب عَلَماً، فإنك حينئذ تمنعه من الصرف للتركيب والعلمية، فإذا نَكَّرتَه بمعنى أنك لَمْ تُسَمِّ بِهِ ولم تجعله عَلَماً صَرَفْتَهُ عند الأخفش والجمهور، وذلك لزوال العَلَمِيّة، فلم يَبْقَ بعد تفكيره إلاّ التركيب، وهو غير كاف لمَنْع الاسم من الصرف، وقد رَأَى ابنُ مالك أن ما كان ممنوعا من الصرف دُونَ عَلَمِيّةٍ مُنِعَ معها وَبَعْدَها أيضا إن لم يكن أَفْعَل تفضيل مجرّدًا مِن "مِنْ" .

يقول : "ما مُنِعَ صَرْفُه دون عَلَمِيّةٍ مُنِعَ مَعَهَا، وبعْدَهَا أيضا إن لم يكن أفْعَل تَفْضِيل مُجَرّدًا مِنْ مِنْ".

وقد فسر ابن عقيل كلام ابن مالك بقوله : فإذا نكرت شيئا مما ذكر بعد التسمية به كان ممنوعا أيضا، وقد مثل ابن عقيل

لقول ابن مالك : ما منع صرفه دون علمية منع معهـا بقـوله: "كأحمر وسكران وأُخَر ومَثْنَى ومساجد، وحُبْلى وحمراء فَيَمْنَع الأوّلَ وزنُ الفعل والعَلَمِيّة، والثّانى هِىَ وزيادة الألف والنون، والثالث والرابع يأتى الكلام عليهما .. الخ"(١)أهـ.

لكن ابن مالك قال بعد ذلك : "خلافا للأخفش فى مركـب تركيب حَضَرَمَوْت مختوم بمثل مَفَاعِل أو مفَاعِيل أو بِذى ألف التأنيث"أهـ(٢).

وهذه النقطة هى التى تعنينا هنا، ولقد ذكرنا معها ما سبق أن تحدث عنه ابن مالك، لأنه ــ أعنى ابن مالك ــ جعل الحكم عاما أى سواء كان هذا الاسم مركبا أم غير مركب، حيث حكم بمنعه من الصرف على الرغم من أنه ذكر مخالفة الأخفش فى المركب تركيب حَضَرَمَوْت أو المركب مع اسم مختوم بـألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، حيث يرى الأخفش والجمهور أنه إذا نُكِّرَ ، صُرِفَ لزوال العلمية، وإذا بَقِى عَلَى عَلَمِيّتِه مُنِعَ، ويوافقه فى ذلك ابنُ عقيل، حيث اعترض على ابن مالك فـى قوله السابق "ما مُنِع صرفُه دون عَلَمِيّة مُنِعَ معهـا، وبعـدها أيضا خلافا للأخفش فى مركب تركيب حضـرموت .. الـخ"

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ٢٨ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٨ .

اعترض عليه بقوله : "وما اختاره المصنف من المنـــع قـــول ضعيف"[١].

لعل اختيار ابن مالك هنا وهو المنع من الصـــرف جـــاء مبنيا على أساس أن الكلمة قَبْلَ التركيب وقَبْلَ أن تجعل علمـــا كان فيها سبب المنع من الصرف موجودا كما أشار ابن عقيل نفسه فى توضيحه لكلام ابن مالك ، فكلمة أحمر مثلا ممنوعة من الصرف قبل أن تصير علما مركبا لكونها وصفا على وزن أفعل وكذلك كلمة مساجد وحمراء ممنوعان من الصرف قبـــل العلمية، فالأولى كانت ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع ، والثانية كانت ممنوعة من الصـــرف لكونهـــا مختومة بألف التأنيث، فلما ركبت وصارت علمـــين أصـــبحتا ممنوعتين من الصرف لكونهما علمين مركبين تركيبا مزجيـــا فحل التركيب مكان صيغة منتهى الجموع فى الأولى ومكـــان ألف التأنيث فى الثانية، فحينما زالت العلمية ـــ على رأى ابن مالك ـــ عادت إليها العلة السابقة التى كانت الكلمة ممنوعة من الصرف لسببها قبل التركيب والعلمية.

---

(١) المساعد ٣/ ٢ تحقيق د/ محمد كامل بركات .

فهذا ما أراه فى تحليلى لرأى ابن مالك الذى قاله فى هذه المسألة أما ابن عقيل، ومن سار على نهجهم فقد نظروا إلـــى الكلمة بعد أن ركبت وصارت علما دون النظر إلى ما كانـــت عليه قبل ذلك فلما كان سبب منعها من الصرف بعد التركيـــب هو العلمية والتركيب أصبحت إذا فقدت سببا من هذين السببين غير ممنوعة من الصرف، أى مصروفة، وهذا ما قالـــه ابـــن عقيل نفسه فى كلامه "فإذا نكرتـــه ــ أى المركـــب العلـــم ــ صرفته عند الأخفش والجمهور، لزوال العلمية، فلـــم يبـــق إلا التركيب وهو لا يمنع"[١]أهـ.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ابن مالك لم يتناول هـــذا الباب فى كتابه شرح التسهيل حيث تناول بعد باب الاختصاص باب أبنية الفعل ثم باب همزة الوصل ثم باب مصادر الأفعـــال الثلاثية وغير الثلاثية وتوقف عند هذا الحد وأكمل الكتاب بعده ابنه بدر الدين رحمه الله عليهما، وكل ما ذكره ابن مالك عـــن الممنوع من الصرف هو أنه يعرب بالفتحة نيابة عن الكســـرة فى الجزء الأول[٢].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ٢٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤١ .

حكم منع الأسماء المُلاَزمة للنّداء من الصّرْف إذا سُمِّيَ بها

الأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فَسَاق، ويَا خَبَاثِ معدولة من "فَعَال" أمْرًا إلى الملازم للنداء، وهى معدولة عن مؤنـث؛ لأنه لم يجئ العدل فى فَعَالِ عن مذكر •

هذه الأسماء إذا سمى بعضها مذكر، كأن تسـمى رجـلا بفساق فتقول: هذا فَسَاقُ، ومررت بفساقَ فتجعله ــ كما يـرى ابن مالك ــ إما معربا إعراب ما لا ينصرف ولا تبنِيه علـى الكسر، وقد يعرب منصرفا •

يقول ابن مالك فى التسهيل: "واتفقوا على كسـر "فَعَـالِ" أمْرًا أوْ مَصْدرًا، أوْ حَالًا، أو صِفَةً جارية مجرى الأعْـلَام، أو ملازِمَة للنداء وكلها معدول عن مؤنث، فإن سـمى ببعضـها مذكر فهو كعَنَاق وقد يجعل كصباحٍ"(١)أهـ•

وقد اعترض ابن عقيل على ابن مالـك حيـث يـرى أن المشهور فى مثل ذلك هو المنع من الصرف وعدم بنائه علـى الكسر، يقول ابن عقيل معلقا على كلام ابن مالك السابق : "فإذا

---

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٢٣ والمساعد لابن عقيـل ٣/ ٣٨ ــ ٤٠، والهمـع ١/٢٩ط بيروت

سميت رجلا بنزال وباقى أخواته إلى فساق قلت: هذا فساقُ، ومررت بفساقَ، معربا إعراب ما لا ينصرف، وكذا الباقى كما تفعل بعناقَ علم مذكر، ولا تبنيه على الكسر؛ لأنه مذكر حينئذ، ولا يجئ فَعَالِ معدولا عن مذكر، وأجاز بناءه على الكسر ابن بابشاذ.

ثم يقول متابعا كلامه معلّقا على قول ابن مالك (وقد يجعل كصَبَاحٍ) "فيعرب منصرفا، ولعل المصنف ألحق ذلك فى نَزَالِ وأخواته بما ذكره سيبويه فى رقاش، قال سيبويه: "ومن العرب من يصرف رقاش، إذا سمى به مذكر، بأنه سمى رجلا بصباح" والمشهور منعه ولا يبنى على الكسر"(١) أهـ.

والظاهر من كلام أبىحيان فى كتابه الارتشاف أنه يعترض على ما رآه ابن مالك هنا حيث قال: فأما فَعَالِ أمرًا كنزال أو مصدرًا كحماد أو حالا كبداد أو صفة جارية مجرى العلم .. أو ملازمة للنداء كفساق، فهذه كلها مبنية على الكسر إلا ما كان منها أمرا ... إلى أن قال: "وفَعَالِ هذه كلها معدولة عن مؤنث فإن سمى بشىء منها مذكر لا ينصرف خلافا لابن بابشاذ، فإنه أجاز فيه ذلك، وأجاز فيه البناء، وعن المبرد إذا

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ٤٠، والهمع ١/ ٢٩، والكتاب لسيبويه ٣/ ٣٧٠ ـ ٣٨٠ تحقيق الشيخ هارون.

سمى بعزال، فليس فيه إلا البناء، وزعم ابن مالك أن كل فعال المذكور يجوز صرفه كما لو سميت بصباح"[1]أهـ فقول أبىحيان هنا: وزعم ابن مالك .. الخ يدل على أنه يخالفه الرأى.

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىحيان ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ تحقيق د/مصطفى خليل النماس.

نصب الفعل المضارع بأَنْ مضمرة بعد الفاء
الواقعة فى جواب الرَّجاء

يرى ابن مالك أنه يجوز نصب الفعل المضارع بـأَنْ مضمرة بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الرجاء أى بعد "لعل" يقول ابن مالك فى التسهيل: "وتضمر أيضا لزوما بعد فاء السبب جوابا لأمر، أو نهى، أو دعاء بفعل أصيل فى ذلك، أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل ، أو لنفى محض أو مؤول، أو عرض، أو تَمَنٍّ أَوْ رَجَاء"[١]أهـ.

وقد علق ابن عقيل على قول ابن مالك "أو رجاء" فقال: "نحو: لعلَّ زيدًا يأتى فَيُحَدِّثَنَا بالنصب، ولم يثبت البصريون ذلك، وجعلوا التَّرَجِّى فى حكم الواجب، وأثبته الكوفيون على أن لَعَلَّ للاستفهام ، وصحح جماعة من المتأخرين إثباته، منهم ابن مالك مستشهدين بقوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٢] وقوله: ﴿فَتَنفَعَهُ﴾[٣] فى قراءة النصب فيهما"[٤] أهـ.

---

(١) التسهيل لابن مالك ٢٣١ تحقيق د/ محمد كامل بركات .
(٢) غافر/ ٣٧ .
(٣) عبس / ٤ .
(٤) المساعد لابن عقيل ٣/ ٨٨ ــ ٨٩ وينظر القراءة فى إتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

ثم يعترض بعد ذلك مباشرة على ما أَثْبَتَهُ ابنُ مالك من أَنَّ لَعَلَّ للاستفهام فيقول: "وأما كَوْن "لَعَلّ" للاستفهام فغير صحيح، والرّجَاء ظاهر فى قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ ٠

وقد خرّج ما ورد من ذلك على العطف علـى التَّـوَهُّم، لكثرة دخول "أَنْ" فى خبر "لَعَلّ" وإن كان اسمها جُثَّةً"أهـ[1].

وقد جعل بدر الدين بن مالك نصب الجواب بعـد "لَعَـلَّ" صحيحا حيث قال فى شرح التسهيل : "وأما الرَّجاء فقريب من التَّمنّي، وعند البصريين أَنَّ المقرون بأداة الترجى فـى حكـم الواجب، فلا يكون له جواب منصوب٠

وقال الكوفيون "لَعَلَّ" تكون استفهامًا وشَكًّا، وتُجَـاب فـى الوجهين، ومن أمثلتهم: لَعَلّى سأحج فَأَزُورَكَ، والبصـريون لا يعرفون الاستفهام بلَعَلَّ، ولا نصب الجواب بعدها والصحيح أن التَّرجّى قد يُحْمَل على التَّمنّى فيكون له جواب منصوب كقراءة حفص عن عاصـم: ﴿لعلّى أَبلغ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوات فَأَطلعَ﴾ [2] وكقول الراجز أنشده الفراء:

---

(١) المساعد ٣/ ٨٩ ٠
(٢) غافر/ ٣٦ وتنظر القراءة فى إتحاف فضلاء البشر ص٣٧٩ ٠

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا ∴ يُدِلْنَنَا اللمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا[١]
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[٢]

ومما يجب التنبيه إليه هنا هو أن ما نسبه ابن عقيل إلى ابن مالك فى قوله : "وصحح جماعة من المتأخرين إثباته منهم ابن مالك ، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ﴾[٣] هو رأى ابنه بدر الدين وليس كلام ابن مالك؛ لأن ابن مالك لم يَقُمْ بتكملة شرح التسهيل، بل تَوَقَّفَ عند أَوَّل باب إعراب الفعل، وأكمله بعده ابنه بدر الدين، وقد بيَّنْتُ ذلك فيما سبق. هذا وقد عَلَّلَ ابنُ يعيش لإضمار "أَنْ" فى هذه المواضع التى وقعت الفاء فى جوابها بأَنَّ المتكلم تَخَيَّل فى أوّل الكلام مَعْنَى المصدر حتى يصحّ العطف عليه .

يقول: "وإنما أضمرت "أَنَّ" ههنا ونُصِبَ بها من قِبَلِ أنّهم تَخَيّلوا فى أَوَّل الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زُرْنِى فأَزُورَكَ، فكأنّه قال: لِتَكُنْ منك زيارةٌ، فلما كان الفعل الأول فى تقدير المصدر، والمصدر اسم لم يسغ عطف الفعل الذى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٣ ـ ٣٤ .
(٢) رجز وهو فى معانى القرآن للفراء ٣/ ٩، ٢٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣، والعينى ٤/ ٣٩٦، والإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم ٢٦ .
(٣) غافر/ ٣٧ .

بعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا "أنْ" قبل الفعل صار مصدرا، فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم، وإنما تَخَيَّلوا في الأول مصدرا لمخالفة الفعلِ الثاني الفعْلَ الأول في المعنى، ولذلك إذا قلت: ما تزورني فَتُحَدِّثَني ، لم تُرِدْ أن تبقهما جميعا، إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معًا، ولكنك تريد: ما تزورني محدِّثًا، أي: قد تزورني ولا حديث، فأثبتَّ له الزيارة ونَفَيْتَ الحديث، فلما اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول عدلوا عن الظاهر وأضمروا مصدره، إذ الفعل يدل على المصدر، فاضطروا لذلك إلى إضمار "أنْ" لما ذكرت لك"[(١)]أهـ .

لكن يجب أن نشير إلى أن ابن يعيش لم يعتبر الرَّجاَء من المواضع التي ينتصب الفعل بعد الفاء الواقعة في جوابه، بل إنه لم يَعُدّ الدُّعاءَ أيضا ضمن هذه المواضع، لكنه عبر عنه بقوله: "ومنهم من يضيف إليها الدّعاء، يقول: فَأمَّا الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقدير "أنْ" أيضا، وذلك إذا وقعت جوابا للأشياء التي ذكرناها ، و"هي الأمر والنهي والاستفهام

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٧ ط بيروت، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/٢ .

والتَّمَنِّى والعَرْض، ومنهم من يضيف إليها الدّعاء ويجعلها سبعة، ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالأمر وَحْدَه؛ لأن اللفظ واحد"(١)أهـ٠

وفى كلام ابن يعيش هنا ما يُقَوِّى رَأْىَ ابن عقيل الذى أنكر نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة فى جواب "لَعَلَّ" كما يرى ابن مالك فى قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾(٢) حيث خَرَّجَ ابنُ عقيل ذلك على أنّه من العطف على التَّوَهُّم(٣)٠

وما جاء فى شرح الجمل لابن عصفور يُؤَيِّد رَأْىَ ابن عقيل، يقول ابن عصفور: ومما خَالَفَنَا فيه بعض الكوفية "لَعَلَّ" إذا كانت استفهاما فأجازوا النصب بعدها، وذلك لَعَلَّكَ تَحُجُّ فَأَحُجَّ مَعَك، أى: هَلْ تحجّ فأحجّ معك؟ فكما يكون النصب فى الاستفهام، فكذلك يكون هنا"(٤)أهـ٠

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٦ ٠
(٢) غافر/ ٣٦، ٣٧ ٠
(٣) ينظر المساعد لابن عقيل ٣/ ٨٩ ٠
(٤) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٥٣ تحقيق د/ صاحب أبوجناح٠

جزم جواب الأمر أو النهى المدلول عليهما بخبر أو اسم فعل

يرى ابن مالك فى التسهيل أنه يجوز جزم جواب الأمر أو النهى المدلول عليهما بخبر أو اسم فعل، كما يجوز جزمه حينما يكون مدلولا عليه بفعله واشترط لذلك شرطًا معيّناً وهو: أن يَحْسُنَ إقامة "إنْ تَفْعَل" مقام الأمر، و"إنْ لاَ تَفْعَل" مقام النّهى، فإنْ لَمْ يَحْسُن إقامتهما مقام الأمر أو النّهى لم يُجْزَم جوابهما.

يقول ابن مالك: "والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل كالمدلول عليه بفعله فى جزم الجواب لا فى نصبه خلافًا للكسائى فيه، وفى نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر، ولبعض أصحابنا فى نصب جواب "نَزَال" وشبهه، فإن لم يَحْسُن إقامة "إنْ تَفْعَلَ" مقام الأمر، و"إنْ لاَ تَفْعَل" مقام النّهى، لم يجزم جوابهما خلافا للكسائى"[1] أهـ.

وقد مثّل ابن عقيل لما لا يَحْسُنُ إقامة "إنْ تَفْعَل" فيه مقام الأمر بقوله: أَحْسِنْ إلىّ لا أُحْسِنْ إليْكَ، ولما لا يَحْسُنُ إقامة "إنْ لا تَفْعَلْ" فيه مقام النّهى بقوله: لا تَقْرَبْ الأسد يأكُلُكَ.

(١) التسهيل لابن مالك ٢٣٢ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

وبين ابنُ عقيل أن الجزم هنا فى الحالتين مُمْتَنِعٌ عند سيبويه وأكثر البصريين، لأنه لا يصح أن تقول: إنْ تُحْسِنْ إليَّ لا أُحْسِن إليْكَ، ولا: إنْ لاَ تَقْرَبِ الأَسَدَ، يَأْكُلْك، ويُعَلِّلُ ابنُ عقيل لاشتراط النَّفْيِ فى النهى بأنَّهُ محافظة على ما يقتضيه النَّهى من العدم(١).

لكن ابن عقيل يعترض بعد ذلك على قَوْل ابن مالك "خِلافاً لِلْكِسَائِيّ" بأنَّ المحفوظ هو نَقْلُ الخلاف فى المسألة الثانية فقط أى فى جزم الجواب فى النّهى أما جزمه فى الأمر فلا خلاف فيه ، يقول ابن عقيل: "المحفوظ نَقْلُ الخلاف فى المسألة الثانية، وظاهر كلام المصنف قد يُفْهِمُ نَقْلَ الخلاف عن الكسائى فى المسألتين، وعلى هذا يكون المنظور إليه تقدير الشرط على حسب ما يقتضيه الحال من إثبات أو نفى، فيقدر فى: أَحْسِنْ إلىّ أُبْغِضْك، إنْ لاَ تُحْسِنْ إلىّ أُبْغِضْك ، وفى: لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ: إنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ؛ إلاّ أَنَّ الأُولَى لَمْ يَرَ فيها خلافا، وأما الثّانية، فالمشهور فيها نَقْلُ الخلاف عن الكسائىّ، وحكاه ابنُ عصفور عن الكوفيين، وحكاه بعضُ المغاربة عن الكسائىّ وبعضُ المتأخرين، وقال الجَرْمِىّ فى

(١) ينظر المساعد لابن عقيل ٣/ ٩٩ .

الفَرْخ: يجوز الجزم فى النهى على رَدَاءَةٍ وَقُبْحٍ، وقال الأخفش: يجوز فيه، لا على الجواب، بل حَمْلاً على اللفـظ، لأن الأول مجزوم"[١]أهـ .

ولنذكر ما قاله ابن عصفور فى ذلك لنتبين صحَّةَ ما ذكره ابن عقيل .

يقول ابن عصفور: واختلف أهل البصرة والكوفـة متـى يجزم جواب النهى؟ فمذهب أهل البصرة أنه لا يجـوز جـزم جواب النهى حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليـه مـع أداة النهى نحو: لا تَعْصِ الله يَغْفِرْ لَكَ، لأنه يسوغ أن تقول: إنْ لا تَعْصِ الله يَغْفِرْ لك، ولا يجوز: لا تَعْصِ الله تَنْدَمْ، لأنـه لا يسوغ أن نقول: إنْ لاَ تَعْصِ الله تَنْدم .

ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهى إذا صَحَّ معنى الشرط، وصَحّ وقوع الفعل المنْهىّ عنه مع أداة النَّهْى أو دُونها بعد أداة الشرط فيجيزون لا تَعْصِ اللهَ تَنْدَمَ، لأنـه قـد ضُمِّنَ معنى: إنْ تَعْصِ الله تَنْدَمْ، وهذا فاسد[٢]أهـ .

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ٩٩ ـــ ١٠٠ تحقيق د/ محمد كامل بركات .
(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٩٢ ـــ ١٩٣ تحقيـق د/صـاحب أبوجناح .

وبناء على ما ذكره ابن عقيل من أن الخلاف منقول فـــى المسألة الثانية فقط وهى جزم جـــواب النهـــى، ولـــيس فـــى المسألتين كما يرى ابن مالك أى فى جواب الأمر أيضا أقول: إن الأدلة تدعم رأى ابن عقيل، ولذا أرى أنه هو الصواب٠

حُكْمُ جَزْمِ المَعْطُوف عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ المُقْتَرِن بالْفَاء

يذكر ابن مالك فى التسهيل أنه إذا عطف على فعل مقترن بالفاء وكان هذا الفعل واقعا بعد أداة شرط وفعله جاز فى هذا المعطوف الجزم ، لأن هذه الفاء يلزم من سقوطها فى الفعل المقترن بها جزمه لأنه هو الجواب، نحو: إن تأتنى فأحسن إليك وأكرمُك، وإن تأتنى فهو عِزٌّلكَ وَيَعْظُمْ قَدْرُك، وجاز جزم المعطوف حينئذ لأنه معطوف على الجواب، لأن الفاء لو سقطت من الأول لانْجَزَم؛ لأنه الجواب، ولو سقطت من الثانى لصحّ وقوع المجزوم موقعه ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ ﴾ (١) على قراءة حمزة والكسائى بجزم الراء والجزم حينئذ يكون على تَوَهُّم أن المعطوف عليه وهو المقترن بالفاء نُطِقَ به مجزوما، وهذا هو المعروف عند النحويين بالعطف على التوهم(٢)، وقد عَبّرَ ابنُ مالك عن جواز الجزم فى المعطوف حينئذ بقوله فى التسهيل: "وقد يُجْزَمُ المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفاء اللاّزم لسقوطها الجَزْم"(٣).

---

(١) الأعراف ١٨٦ .
(٢) ينظر المساعد لابن عقيل ٣/ ١٠٤ .
(٣) التسهيل لابن مالك ص٢٣٣ .

وقد بين ابن عقيل أن قول ابن مالــك "الــلازم" يخــرج صورتين: إحداهما فيها جواز الجزم فــى المعطــوف عليــه ــ يعنى المقترن بالفاء ــ نحو: إنْ تَأْتنى، فَتُسيء إلىّ ويُحْسِنْ إلىّ خَالِدٌ أُحْسِنْ إليْكَ؛ فلا يجوز فى: "يُحْسِن" الجزم، لأنك لــو أسقطت الفاء لما لزم الجزم، بل يجوز فى "تُسِيء حينئذ الرفع على الحال، والجزم على البدلية؛ والثانية فيها امتناع الجزم فيه نحو: إنْ تَرْكَبْ إلىّ فتضحك وتقرأ ، أُحْسِنْ إلَيْكَ، فلا يجــوز جزم تقرأ؛ لأن تضحك إذا حذفت منه الفاء لا يجوز جزمه، بل يرفع على أنه حال، أى إن تَرْكَبْ إلىّ ضَاحِكًا وقَارِئًا ، أُحْسِنْ إليك"(١).

وبعد ذلك يعترض ابن عقيل على ابن مالك فيقول، وهذا الذى ذكر هو مقتضى شرط لزوم الجزم، ولكن فى اشــتراطه نظر؛ والظاهر أن المعتبر صحة الجزم لا لزومه"(٢)أهـ.

وأقول: إن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك هنا ليس فى محلّه؛ لأن الصورتين اللتين أخرجهما ابن عقيل بناء على مــا فهمه من كلام ابن مالك جاء فيهما جواب الشرط بعــد الفعــل المعطوف بالفاء، قبل أن يستكمل الشَّرْطُ جَوَابَهَ، وما ذكره ابن

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٠٥ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٢) المرجع السابق نفسه.

مالك مبنى على أن العطف يكون بعد استكمال الجواب،على أساس أن يكون المعطوف عليه هو الجواب،بدليل أنه قال: "وقَدْ يُجْزَمُ المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفَاء اللاّزم لسُقُوطها الجَــزْم"(١) أى جزم الجواب ، وهذا صحيح ؛ والدليل على ذلك ما مثّــل به ابن عقيل نفسه وهو قوله تعــالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾(٢) فى قراءة من جزم ﴿يذَرْهُم﴾ حيث إن الجــزم هنــا بالعطف على الجواب،ويؤيّد ذلك ما قاله النحويون فى تخــريج قراءة الجزم فى الآية الكريمة .

يقول ابن يعيش : "وأمّا قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ فقد قُرِئ ﴿ويذَرْهُم﴾ جَزْمًا وَرَفْعًا، فــالجزم بــالعطف على الجزاء، وهو ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾لأنَّ موضعه جَزْمٌ، والمراد بالوضع أنه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما، والرفع علــى القطع والاستئناف، على معنى: وهو يــذَرُهُم فِــى طُغْيــانِهم، فَعَطَفَ هنا بالواو كما عَطَفَ فى الآية قبلها بالفــاء"(٣)أهـــ . وقَوْلُ ابْنِ يعيش هنا"كما عَطَفَ فى الآية قبلها" يقصــد قولــه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٣٣ .
(٢) الأعراف/ ١٨٦ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥٥ .

﴿يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾(١) حيث قُرِئَ ﴿فيغفر﴾ جزما ورفعا على ما تقدم ٠

فكلام ابن يعيش هنا مُنْصَبٌّ على الجواب المعطوف عليه بالفاء أو بالواو، وهذا معناه أن العطف تَمَّ بعد أن أَخَذَ الشرط جَوابَهُ وتَمَّ بِهِ الكلام . أما ما مَثَّلَ بِهِ ابنُ عقيل فى الحالتين فهو من العطف على فِعْلِ الشَّرط، وليس على جوابه، لأَنَنَّا لو حذفنا الفاء من الفعل فى المثال الأوّل وهو: إنْ تَأْتِنى فَتَسِيء إلىّ ويُحْسِن إلىّ خالد أُحْسِنْ إليك، لا يصحّ المعنى على جعل الفعل "تسيء" جوابًا، إذْ يكون الكلام: "إن تَأْتِنِى تُسِيءْ إلىّ" وأَعْتَقِدُ أَنَّ ذلك ليس هو المقصود من الكلام، والدليل على ذلك أنّ ابنَ عقيل جعل الجزمَ فى قوله: "تسيء" فى المثال الذى ذكره عند سُقُوطِ الفاء على البدليّة، وليس على أنّه هو الجواب، أما كلام ابن مالك فمبنىّ على أساس أن المُقْتَرِنَ بالفاء هو الجواب فى الأصل، ولذا جاز العطف عليه بالجزم، وما قيل فى مثال الصورة الأولى يقال فى مثال الصورة الثانية من الصورتين اللتين أخرجهما ابن عقيل من قول ابن مالك السابق ٠

---

(١) البقرة ٢٨٤ ٠

ويؤيد ما ذكرته من أَنّ ابنَ مالك يقصد بقوله: وقَدْ يُجْـزَمُ المعطوف على ما قرن بالفـاء الـلاّزم لسـقوطها الجـزم"(١) الجوَابَ، قولُ بدرالدين ابنِهِ فى تعليقه على كلام أبيه السـابق: "وهى الفاء الواقعة فى جواب شرط أو طلب"٠

أما الشرط، فإذا عُطِفَ علـى جوابـه المقـرون بالفـاء مضارع، فالوجه رفعه كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ (٢) لأن الكلام الذى بعد الفاء أجرى مجراه فى غير الجزاء، فحقّ ما عطف عليـه أن يكون كذلك، ويجوز فيه النّصب بإضمار "أَنْ" كمـا تقـدم، والجزم أيضا بالعطف على موضع الفاء، كقـراءة بعضـهم: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِىَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ونَظَّـرَ سيبويه الجَزْمَ فيه بالنّصب فى قوله(٣):

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيـدَا(٤)أهـ

---

(١) التسهيل لابن مالك ٢٣٣ ٠

(٢) البقرة ٢٧١ ٠

(٣) عجز بيت من الوافر ينسب لعبدالله بن الزبير، ولعقيبة الأسـدى وصـدره: مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِعْ٠

وهو فى شرح التسهيل لابن مالـك ٤/ ٤٧، وخزانـة الأدب ١/ ٣٤٣ ط:بولاق ، وشرح أبيات مغنى اللبيب لعبدالقادر البغـدادى ٧/ ٥٣، تحقيـق عبدالعزيز رباح وآخر ، نشر دار المأمون للتراث٠

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٧ ٠

وأقول: لَعَلّ ما يقصده بدرالدين بن مالك من قوله : "ونَظَّرَ سيبويه الجزم فيه بالنصب .. الخ" هو المجرور بحرف جر زائد٠

يقول ابن عصفور فى كتابه شرح جمل الزجاجى : "وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد، يكون فى موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجر منصوبا، ويكون فى موضع رفع إن كان قبل دخول الحرف مرفوعا، فمثال ما هو فى موضع نصب قبل زيادة حرف الجر قولك: ليس زيد بقائم، لأن أصله ليس زيد قائما، ومن العطف فى مثل ذلك قوله[1]:

مُعَاوِىَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِعْ ∴ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا

فعطف "الحديد" على موضع "الجبال"[2] أهـ٠

ومما يجب التنبيه إليه هنا هو أن المحققين من النحويين ذكروا لهذا النوع من العطف وهو العطف على الموضع أو العطف على المحل فكلاهما بمعنى واحد، ذكروا له ثلاثة شروط بينهما ابن هشام فى كتابه المغنى فقال وهو يتحدث عن

---

(١) سبق تخريجه٠

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٢٥٤ ٠

أقسام العطف: "والثانى: العطف على المَحَلّ، نحو: "ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعِدًا" بالنّصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

١ - **أحدها:** إمكان ظهور ذلك المَحَلّ فى الفصيح، ألاَ ترى أنه يجوز فى: "أليس زيدٌ بقائِمٍ" و"ما جاءنَى مِنْ امرأةٍ" أن تُسْقطَ البَاءَ فتَنصِب، و"مِنْ" فَتَرْفَع ، وعلى هذا لا يجوز: "مررت بزيد وعمرًا" خلافا لابن جنى؛ لأنه لا يجوز: "مررت زيدًا"٠

٢ - **الثانى:** أن يكون الموضع بحقّ الأصالة، فلا يجوز: "هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه"؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأَصْلُ إعْمَالُه، لا إضافته؛ لالتحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسُّكًا بقوله(١):

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ ∴ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّل

وقد مَرَّ جوابه ٠

٣ - **والثالث:** وجود المحرز ، أى الطالب لذلك المحل، وانْبَنَى على هذا امتناع مسائل :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس، وينظر فى مغنى اللبيب لابن هشام ٥/ ٤٦٨ تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب ، والهمع ٢/ ١٤١، وشرح الأشمونى ٣/ ١٠٧ تحقيق الشيخ محمد محيىالدين ٠
واستشهد البغداديون بهذا البيت على أساس أنّ العطف فيه من قبيل العطف على المحل؛ لأنهم يرون أن قوله : "قدير" معطوف على محل "صَفِيف" المنصوب٠

إحداها : "إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان" وذلك؛ لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التّجرُّد ، والتّجرُّد قد زال بدخول "إنّ"(١)أهـ .

وضَابِطُ هذه المسألة التى ذكرت هنا هو العطف للمرفوع على منصوب "إنّ"، أى على اسمها قبل أَنْ تَسْتَكْمِلَ الخَبَرَ .

وقد ذكر الدسوقى فى حاشيته على المغنى أنّ ابنَ مالك أَجَازَ ذلك، لأنه كما يقول لا يشترط عنده فى العطف على المحل ذلك الشرط، كَمَا ذَكَرَ أنّهُ جاء فى الخُلاَصَةِ قولُ ابْنِ مالك:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى :. مَنْصُوبِ إِنَّ قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ(٢)

وما ذكره الدسوقى عن ابن مالك لم يكن موجودا منه فى التسهيل شىء من هذا، بل إن رأيه هناك واضح، وهو عدم الجواز إلا بعد استكمال "إنّ" لِخَبَرِهَا، والبيت الذى رواه الدسوقى عن ابن مالك صوابه هو:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى :. مَنْصُوبِ "إِنَّ" بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

---

(١) مغنى اللبيب ٥/ ٤٦٥ ـ ٤٦٨ تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب.
(٢) ينظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢/ ١٢٠ .

ولم يكن فيه كلمة "قَبْلُ" كما ذكر الدسوقى، ولا أدرى كيف نَقَلَ الدسوقى عن ابن مالك ذلك، وهو المعروف بالدِّقـــة فـــى النقل٠

ولَعَلَّ هذا الذى يُنْسَبُ إلى ابن مالك من أنه لا يشترط فى العطف على المحل ذلك الشرط الثالث الذى ذكرناه وهو وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل، أقول: لَعَلَّ ذلك هو الذى جعل ابن عقيل يعترض على ما رآه ابن مالك فـــى جـــواز جـــزم المعطوف على الجواب المقترن بالفاء، وجزم الجـــواب عنـــد إسقاطها، ولَعَلَّهُ فَهِمَ ذلك مِمَّا قاله سيبويه إنَّ الجزم مَقِيسٌ على النَّصْب فى هذه المسألة، وقد ذَكَرْتُ قَوْلَهُ فيما سبق٠

وعلى هذا يكون اعتراض ابن عقيل على ابن مالك فـــى إجازته الجزم فيما عُطِفَ على مَا قُرِنَ بالفاء الواقع جوابًا لأداة شرط قبله بحيث لو سقطت هذه الفاء لزم من سقوطها جَزْمُ ما كان مقترنًا بها، يكون هذا الاعتراض قائما على أساس غيـــر صحيح ، حيث إنَّ ما ذكره ابنُ مالك مَبْنِيّ علـــى أســـاس أَنَّ العطف يَتِمُّ بعد استكمال الشرط لجوابه، أَمَّا ما مَثَّلَ بـــه ابـــنُ عقيل فهو قَبْلَ أن يستكمل الشرطُ جَوَابَهُ، كما بيَّنْتُ فيما ســـبق فالجهتان إذن مختلفتان. وَيُؤَكِّد ذلك ما ذكره ابنُ عصفور فـــى

هذه المسألة حيث قال: "وإذا عطفت في هذا الباب، فلا يخلو أن تعطف على الفعل الأول ، أو على الجواب ، فإن عطفت على الفعل الأول لم يجز فيها إلاّ الجزم نحو: إن يَقُمْ زيدٌ ويَخْـرُجْ عمروٌ يَغْضَبْ بَكْرٌ .

فإنْ عَطَفْتَ على الجواب، فلابد أن تعطف بالفاء أو بغير ذلك من حروف العطف، فإنْ عطفت بالفاء، جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرّفـع علـى الاسـتئناف، والنّصب بإضمار "أنْ" وهو أَضْعَفُ الوجوه، وإن عطفت بغير ذلك من حروف العطف لم يجز في المعطوف إلاّ الجَزْم نحو: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرو وَيَغْضَبْ بَكْرٌ[1] أهـ.

فكلام ابن عصفور هنا يؤكّد ما يراه ابن مالـك مـن أن العطف حينما يكون على الجواب المقترن بالفاء يجـوز فيـه الجزم كما ذكر ابن مالك.

أما إذا كان العطف قبل مجئ الجواب، فيكون حينئذ على الفعل ــ أعني فعل الشرط ــ وليس على الجواب، وهـذا مـا أراده ابن عقيل، ولهذا حَكَمْتُ على اعتراضه بأنه لـيس فـي مَحَلِّه.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٠٢ تحقيق د/صاحب أبوجناح.

حُكْمُ الْعَطْفِ بِـ"أَيْ" التَّفْسِيرِيَّةِ

يرى ابن مالك أن "أَيْ" التَّفْسِيرِيّة ليست من حروف العطف ولذلك لا يجوز العطف بها حتى لو وَقَعَتْ بَيْنَ مشتركين فى الإعراب، ويُبَيِّنُ ذلك ما ذكره فى التَّسْهيل من قوله وهو يتحدث عن«أَيْ»التفسيرية: "وتقع بين مشتركين فى الإعراب، فَتُعَدُّ عَاطِفَةً على رَأْيٍ"(١)أهـ ، فقوله هنا "تُعَدُّ عَاطِفَةً على رَأْيٍ" ، يدل على أنه يَرَى غير ذلك ويُؤَكِّد ذلك ما ذكره فى أثناء كلامه عَنْ عطف النَّسَق حيث إنّه صَرّح هناك بأنَّها ليست من حروف العطف، واستدل على ذلك بأنها ليست عاطفة فى نحو: هذا الغضنفر أَيْ الأسد لأنَّها يُسْتَغْنَى عنها، فيقال: هذا الغضنفر الأسد على اعتبار أن الأسد ــ كما يرى ــ فى هذه الحالة : عَطْف بيَان، يقول فى التسهيل وهو يتكلم عن حروف العطف وهى: الواو والفاء وثُمّ وحتّى وأَمْ وأَوْ وبَلْ ولَا، وليس منها لَكِنْ وِفَاقًا ليونس، ولا "إِمَّا" وِفَاقًا له ولابن كيسان وأبى على، ولا "إلاّ" خلافا للأخفش والفرّاء، ولا "لَيْسَ" خلافا للكوفيين ولا "أَيْ" خلافًا لصاحب المستوفى"(٢)أهـ.

---

(١) التسهيل ص٢٣٣ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٢) التسهيل لابن مالك ص١٧٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

ويوضح ذلك ويُبيِّنه فى شرح التسهيل له ــ أى ابن مالك حينما قال: وجعل صاحب المستوفى "أى" التفسيرية حرف عطف فى نحو: مررت بغضنفر أى أسد، ونهيتك عن الْوَنَى أى الفتُور.

والصحيح أنّها حرف تفسير، وما يليها من تابع عطْفُ بيَانٍ مُوَافِقٌ ما قبلها فى التعريف والتنكير، وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: أن حَقّ حرف العطف المعطوف به فى غير توكيد، أن يكون ما بعده مُبَاينا لما قبله، نحو: مررت بزيد وعمرو، وما بعد "أَىْ" بخلاف ذلك.

الثانى أن حقّ حرف العطف المعطوف به غير صفة، ألاّ يَطّرِد حذفه، و"أَىْ" بخلاف ذلك فإنّ لك أن تقول فى مررت بغضنفر أَىْ أسد: مررت بغضنفر أسد، ويسْتَغْنَى عن "أَىْ" مُطّرِدًا، ولا يجوز ذلك فى شىء من المعطوفات،فالْقَوْلُ بِأَنّ أَىْ حرف عطف مَرْدُود، وَبَابُ مَا أُخِذَ بِهِ مَسْدُود"(١)أهـ.

وهنا يعترض ابن عقيل على ما رآه ابن مالك من أن "أَىْ" ليست من حروف العطف فيقول مُعَلِّقًا على قَوْلِ ابنِ مالك :

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

"وتقع بين مشتركين فـــى الإعــراب، فتعــد عاطفــةً علـــى رَأْيٍ"(١)أهــ.

"وقد سبق له فى عطف النَّسَق أَنّ "أَىْ" ليست من حروف العطف خلافاً لصاحب المستوفى، فإذا قلت: هذا الغضـــنفر أَى الأسد، "فَأَىْ" عند المصنف، ليست عاطفة، لأنها يُسْتَغْنَى عنها نحو: هذا الغضنفر الأسد، والعاطف لا يُسْتَغْنَى عنه، "فالأســـد" عَطْفُ بَيَـــانٍ عنـــده، وَرُدَّ بـــأَنّ عطـــف البيـــان لا يُفْصَـــلُ بِحَرْف"(٢)أهــ.

وإذا كان ابن عقيل ــ كما رأينا ــ أَبْطَلَ رَأْىَ ابنِ مالـــك الذى يرى فيه أن "أَىْ" ليست حرف عطف، فإنّ أبا حيان يَرَى ما يراه ابن مالك حيث يقول فى الارتشاف: وأَمّاَ "أَىْ" فـــذهب الكوفيون وتبعهم ابن السكاك الخوارزمى من أهـــل المشـــرق وأبوجعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنها حرف عطـــف، تقول: رأيت الغضنفر أى الأســـد، وضـــربت بالعضـــب أى السيف، والصَّحيح نها حرف تفســـير يتبـــع بعـــدها الأَجَلَـــى

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٣٣ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ١١٤ تحقيق د/ محمـــد كامـــل بركات.

للأخفى، وهو عطف بيان يوافق فى التعريف والتنكير ما قبله"(١)أهـ.

وقد عَدَّ أبوالبركات الأنبارى فى كتابه أسرار العربية حُرُوفَ العَطْفِ فَجَعَلَها تسعة، ولم يذكر فيها "أَىْ" يقول: إن قال قائل: كم حرف العطف؟ قيل: تسعة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، ول، ولكن، وأم، وحتى"(٢)أهـ.

وعلى الرغم من أن أبا البركات لم يصرح بأَنَّ "أَىْ" ليست حرف عطف إلا أَنَّ عَدَم ذكره لها ضِمْنَ حروف العطف يَدُلّ على ذلك.

ويجعل الرضى حروف العطف عشرة فيضم إلى ما ذكره الأنبارى "لَكِنْ" إلاّ أَنّه لم يَجْعَلْ "أَىْ" مِنْهَا(٣)، وهذا أيضا يَدْعَمُ رَأْىَ ابْنِ مالك،وما قاله ابن مالك قاله ابن هشام فى المُغْنِى حيث صَرّح بأَنّهَا حَرْفُ تَفْسِيرٍ، وليست عاطفة، وأن ما بعدها يكون عَطْفَ بَيَانٍ أو بَدَلاً لاعَطْفَ نَسَق وهذا ما سَبَقَ أن قَالَهُ ابنُ مالك.

---

(١) ارتشاف الضرب لأبىحيان ٢/ ٦٣١ .

(٢) أسرار العربية لأبىالبركات الأنبارى ص٣٠٢ تحقيق محمد بهجة البيطار ط:دمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٦٣ ط دار الكتب العلمية .

يقول ابن هشام: أَيْ بالفتح والسكون على وجهين: حرف لنداء البعيد أو القريب ... وحرف تفسير: تقول: "عندى عسجد أَيْ ذهب، وغضنفر أَيْ أسد، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسق، خلافا للكوفيين، وصاحبى المستوفى والمفتاح؛ لأنا لم نَرَ عاطفًا يَصْلُحُ للسُّقُوط، ولا عَاطِفاً مُلازِمًا لعطف الشَيْء عَلَى مُرَادِفِه"[١]أهـ٠

وَيَرْفُضُ المُرَادِىُّ كَوْنَ "أَيْ" عاطفةً ويرى ما يراه ابنُ مالك أيضا وهى أنَّهَا تفسيريّة . يقول المرادى: "وَزَادَ بعضهم لـ"أَيْ" قِسْماً ثالثا وهو أَنْ تكون حَرْفَ عَطْفٍ، وذلك إذا وقع بين مشتركين فى الإعراب نحو: هذا الغضنفر أَيْ: الأسد، وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين ٠

وتبعهم ابن السكاكى الخوارزمى مِنْ أَهْل المشرق ، وأبوجعفر بن صابر مِنْ أَهْل المغرب، والصحيح أنها التفسيرية، وما بعدها عطف بيان[٢]أهـ٠

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٥٠٤ ــ ٥٠٧ تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب ــ ط:الكويت ٠

(٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى ص٢٣٤ ط دار الكتب العلمية ٠

وَلَعَلَّنَا بعد هذه الآراء التى ذكرناها لكثير من العلماء الذين قالوا بما قال به ابنُ مالك، الذى يرى أن "أَىْ" التفسيرية ليست حرفا من حروف العطف، وأن ما بعدها يكون عطف بيان يجعلنا نقول إنّ هذا الرأى هو الصحيح خصوصا وأنّ ابنَ مالك استدل على صحة رأيه بدليلين مقنعين هما:

١ – أن يكون ما بعد حرف العطف مباينا لما قبله، وهذا صحيح لأنه كما يقولون إن العَطْفَ يقتضى المُغَايَرَة.

٢ – إنّ حق حرف العطف المعطوف به غير صفة أَلاَّ يَطَّرِدَ حَذْفُه، و"أَىْ" بخلاف ذلك.

أما ما رَدَّ به ابنُ عقيل رَأْىَ ابنِ مالك وهو أنّ عَطْفَ البَيَانِ لا يُفْصَلُ بِحَرْفٍ فنقول إنّ "أَىْ" لا تعتبر فاصلا لأنها لمجرد التفسير ويمكن حذفها.

حُكْمُ حَذْفِ لامِ الأَمْرِ وَإِبْقَاءِ عَمَلِهَا

هذه المسألة ليس فيها اعتراض من ابن عقيل على ابن مالك فيما أورده بشأنها فى التسهيل، ولكن اعتراضه أورده فى كتابه المساعد بناء على ما ذكره ابن مالك فى كتابه شرح الكافية الشافية، حيث إنه على الرغم من اختياره هذا — أى فى التسهيل — عدم حذفها مع إعمالها محذوفة، حيث قال : "وتلزم فى النثر فى فعل غير الفاعل المخاطب مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها فى نحو: قل له ليفعل"[(١)] أهـ.

ولكنَّ لأنَّ ابن عقيل اعترض على ابن مالك بناء على ما أورده فى شرح الكافية الشافية وذكر اعتراضه عليه هنا فى "المساعد" أَدْرَجْتُ هذه المسألة ضمن المسائل التى اعترض فيها على ابن مالك هنا وَلإِظْهار هذا الاعتراض أَذْكُرُ ما قاله ابن عقيل حيث يقول مُعَلِّقا على كلام ابن مالك "وتلزم فى النثر.. الخ" واحترز بقوله فى النثر من النَّظْم فقد جاء فيه حذف اللام وإبقاء عملها، أنشد سيبويه:

---

(١) التسهيل ص١٢٣ تحقيق د/ محمد كامل بركات، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٦/٣ .

مُحَمَّدُ تَفِدْ نَفْسَكَ كُلُّ نفْـسٍ ∴ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَــالاَ(١)

إلى أن قال مُعَلِّقاً على قوله : "خلافاً لِمَنْ أجــاز حــذفها" وهو الكسائى، واحتج بقوله تعــالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (٢) أى ليقيموا، وخَرَّجه الأكثرون على الحذف للشرط ، والتقدير: إنْ تقل لهم يقيموا، وقيل يقيمــوا مبنـــى، واختـــار المصنف فى شرح الكافية الشافية هذا القول،وزاد فقال: حذف لام الأمر، وإبقاء عملها كثير مُطَّرِدٌ ، وذلك بعد أمْــرٍ بِقَــوْلٍ، وَمَثَّلَ بالآية ، وقليل جائز فى الاختيار، وهو الحذف بعد قَــوْلٍ غَيْرِ أمْرٍ نحو:

قُلْتُ لِبَــوَّابٍ لَدَيْــهِ دَارُهَــا ∴ تِيذَنْ،فَإنِّى حَمُوهَا وَجَارُهَا(٣)

أى: لِتِيذَنْ ، وقيل مخصوص بالاضطرار ، نحو:

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَــائِى ... ∴ البيت(٤) انتهى

---

(١) البيت من الوافر وقد نسبه الرضى إلى حسان بن ثابت، لكنه ليس فى ديوانه ونسب فى شرح شذور الذهب ص٢١١ إلى أبىطالب، ونسبه بعضـــهم إلـــى الأعشى، وليس فى ديوانه وينظر فى المقتضب للمبرد ٢/ ١٣٢، والمســاعد لابن عقيل ٣/ ١٢٢ .

(٢) إبراهيم ٣١ .

(٣) البيت لمنصور بن مرثد الأسدى، وقيل لمنظور بن مرثد وهو فى المســاعد ١٢٣/٣.وهو من الرجز .

(٤) البيت من الطويل وتكملته: وَمُدَّتِى: وَلَكِنْ يَكُنْ مِنْكَ نَصِيبُ، وقائلـــه غيـــر معلوم وهو فى الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٥، والمساعد ٣/ ١٢٣ .

والصحيح أن حذف لام الأمر وإبْقَاء عملها لا يجوز مُطْلَقًا إلاّ فى الشعر؛ وقال ابنُ عصفور مَرَّةً يجوز حذف اللام وإبقاء عملها، ومَرَّةً: إلا فى الشعر(١)، وهو قليل لا يقاس عليه"(٢)أهـ.

وكما رأينا من خلال كلام ابن عقيل يتبين لنا أن الخلاف ليس بين ابن مالك وابن عقيل فى شرح التسهيل، ولكن ابن عقيل أراد أن يظهر اضطراب ابن مالك وتراجُعه عن رَأْيِه، وهو مُحِقٌّ فى هذا حيث إنّ ابْنَ مالك له اضطرابات كثيرة فى آرائه فهو يذكر رأيا فى كتاب من كُتُبِه ، ثم يتراجع عنه فى كتاب آخر له، ولذلك حرص بعض الباحثين على إظهار هذه الاضطرابات فى كتب خصصوها لذلك(٣)، ولأن المسألة ذكرت هنا عَرَضًا أَكْتَفِى بما قُلْتُهُ عنها.

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٨٩ .
(٢) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٢٣ ـ ١٢٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٣) ينظر فى ذلك: آراء ابن مالك المتعارضة للدكتور/ إبراهيم محمد الإدكاوى رحمه الله .

استعمال "مَا" و"مَهْمَا" ظَرْفَيْن

يرى ابن مالك أن "ما" و"مهما" قد يستعملان ظرفين زمانيين ويذكر ابن عقيل أن ابن مالك قال فى شرح الكافية الشافية[١]: "إن جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "مَنْ" فى لزوم التجرد عن الظرفية، مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء وأنشد أبياتا منها قول الفرزدق[٢]:

فَمَا تَحْيَ لاَ أَرْهَبْ،وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا ∴ وَإِنْ عدّ أَعْدَائِى عَلَىّ لَهُمْ ذَحْلاَ

وقول حاتم الطائى[٣]:

وَإِنّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ∴ وَفَرْجَكَ،نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا"[٤] أهـ

وهنا يعترض ابن عقيل على ما أورده عن ابن مالك فى شرح الكافية الشافية فيقول: "وما ذكره غير متعين، بل يحتمل المصدرية؛أَيْ:أَيّ حَيَاةٍ تَحْيَ،لاَ أَرْهَبْ،وأَيّ عَطَاءٍ تُعْطَ"[٥] أهـ.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥ ــ ١٦٢٧ تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى.

(٢) البيت فى ديوان الفرزدق ٢/ ١٢٧، والمساعد لابن عقيل ٣/ ١٤٢ وهو من بحر الطويل.

(٣) البيت من الطويل وهو فى ديوانه ص١١٤ والمساعد ٣/ ١٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٩ .

(٤) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٤١ ــ ١٤٢ .

(٥) السابق نفسه .

ثم يعقّب ابن عقيل بعد ذلك بكلام بدرالدين ابـــن مالـــك ، ولعله أراد بذلك أن يستدل على صحة رأيه بكلامه ٠

يقول ابن عقيل : قال ابن المصنف: وهذا متعين، لأن فى كونهما ظرفين شذوذا وقولا لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونهما مصدرين، فلا مانع من أن يكنى بهما عن مصدر فعل الشرط ، كما لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به، إذ لا فرق. قال شيخنا: ويحتمل بيت حاتم كون مهما مفعــولا ثانيـــا لتعط، وفرجك الأول، وسؤله بدل من فرجك"[1]أهـ٠

ونُبَيِّنُ أَنَّ ما اعترض به ابن عقيل هنا جاء تعليقا على ما جاء فى التسهيل من قول ابن مالك: "وقد ترد "مـــا" و"مهمـــا" ظرفى زمان"[2]أهـ٠

وقد سبق أن ذكرت أن ابن عقيل استدل على صحة مـــا اعترض به على ابن مالك بكلام ابنه بدر الدين، وأقول: إن ما ذكره ابن عقيل عن بدر الدين بن مالك صحيح حيث علق بدر الدين على كلام أبيه فى شرح التسهيل فقال: "وزعــم الشـــيخ رحمه الله أن "ما" و"مهما" فى الشرط قد تردان ظَرْفَىْ زَمَـــان

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٤٢ ــ ١٤٣، وينظرشرح التســهيل لابــن مالــك ٦٩/٤ ٠

(٢) التسهيل لابن مالك ٢٣٦ ٠

فقال: جميع النحويين يجعلون "ما" و"مَهْمَا" مثل "مَنْ" فى لزوم التجرد عن الظرفية ... إلى أن قال معلقا على الأبيات التى استدل بها : "ولا أرى فى هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقدير "ما" و"مهما" فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر"[(١)] أهـ.

وإذا كان ابن عقيل قد اعترض على ابن مالك فيما رآه من أن مجئ "ما" و"مهما" ظَرْفَىْ زمان ثابت، وأيده فى هذا الاعتراض بدرالدين بن مالك فإن السيوطى يَنْضَمُّ إليهما أيضا، لكنه يذكر أنهما قد تَرِدَان للزمان على رَأْىٍ، وأن الرَّضى جزم بهذا الرأى فى كتابه شرح الكافية.

يقول السيوطى: "ولا تَرِدُ ما ولا مَهْمَا للزمان، وقيل تَرِدَان له، وجَزَم به الرّضى، قال: نحو: ما تجلس من الزّمان أجلس، ومَهْمَا تجلس من الزمان أجلس فيه، وحمل عليه بعضهم قوله[(٢)]:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٩ .

(٢) عجز بيت من البسيط لساعدة بن جؤية وصدره:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْىَ ضَاوِيَةٌ

وينظر فى مغنى اللبيب ٤/ ٢١٦ تحقيق د/عبداللطيف الخطيب ، والهمع ٥٧/٢، والدرر اللوامع للشنقيطى ١/ ٧٣، والتصريح ١/ ٣١٨ .

مَهْمَا تُصِبْ أُفقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

أَىْ: أَىّ وقت تُصِبْ بارقًا من أفق، فقلب"[(١)]أهـ ٠

وَيقَوّل بَدْرالدين بْنِ مالك والرضى والسيوطى قال المراديٌّ فى كتابه الجَنَى الدّانى، وذكر أن "مَهْمَا" المشهور فيها أنها لا تخرج عن الشرطية ٠

يقول: "مَهْمَا" المشهور أنها اسم من أسماء الشرط، مجردة عن الظرفية مثل "مَنْ"، وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفا، ذكر ذلك فى التسهيل، وفى الكافية، وقال فى شرحها : إن جميع النحويين يجعلون "ما" ومهما مثل "مَنْ" فى لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا منها:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ∴ وَفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذّمِّ أَجْمَعَا

وقال ابنُه بدرالدين : لا أرى فى هذه الأبيات حجّة، لأنه يصح تقديرها بالمصدر، وقال الزمخشرى فى الكشاف: وهذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يُحَرّفُها مَنْ لا يَدَ لَهُ فى علم العربية، فيضعها فى غير موضعها، ويحسب "مَهْمَا" بمعنى

(١) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٥٧ ــ ٥٨، وينظر شرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢ ٠

"متى ما" ويقول: مهما جئتنى أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية فى شىء، ثم يذهب فيفسّر: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ (١) بمعنى الوقت، فيلحد فــى آيــات الله وهــو لا يشعر "(٢)أهـ.

وما ذكره الزمخشرى فى كلامه السابق لاقى اعتــراض أبىحيان فى البحر المحيط حيــث قــال معقّبــا علــى كــلام الزمخشرى الذى أنكر فيه ـ كما رأينا ـ مجئ "مهما" ظرف زمان: "وهذا الذى أنكره الزمخشرى من أنّ "مهمــا" لا تــأتى ظرف زمان قد ذهب إليه ابن مالك، إلا أنه لم يقصر مــدلولها على أنها ظرف زمان بل قال: وقد تَرِدُ مهما ظرف زمان".

وقال فى أرجوزته الطويلة المسماه بالكافية الشافية:

وَقَدْ أَتَتْ مَهْمَا وَمَا ظَرْفَيْنِ فِــى .:. شَوَاهِدَ مَنْ يَعْتَضِد بِهَا كُفِــى

وقال فى شرح هذا البيت: جميع النحويين يجعلون "مــا" و"مهما" مثل "مَنْ" فى لزوم التجرد عن الظرف، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى استعمال الفصحاء من العرب"(٣)أهـ.

---

(١) الأعراف/ ١٣٢ .

(٢) الجنى الدانى للمرادى ص٦٠٩ـ٦١١ وينظر الكشاف للزمخشرى ٢٧٧/١ .

(٣) البحر المحيط لأبىحيان ٤/ ٣٧١ وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالــك ١٦٢٥/٣ تحقيق د/ هريدى ٢/ ٦٥٧ تحقيق د/ أحمــد الرصــد ـ رســالة دكتوراه.

ويمكننا بعد ما عرضناه من أقوال النحويين وآرائهـم أن نقول إن ما يراه ابن عقيل فى هذه المسألة هو الصواب، حيث إن القول بظرفية "ما" و"مهما" كما يرى ابن مالك مردود عليه بما قاله ابنه بدر الدين وبما ذكره العلماء الذين أوردنا آراءهم، واتفقوا جميعا ما عدا أباحيان على أنهما لا يكونان ظرفين، ثم إننا لو قدرنا فى الآية الكريمـة: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (١) "متى ما" مكان "مهما" لا يستقم معنى الآية كما قال الزمخشرى.

ويدل على ذلك ما عَلَّق به ابنُ هشام على القول بظرفيتها فى الآية الكريمة حيث قال: "والقول بذلك ــ أى بِجَعْلِها ظرفية ــ فى الآية ممتنع، ولو صح ثبوته فـى غيرهـا، لتفسـيرها بـ"مِنْ آية"(٢)أهـ.

وقد علق محقق كتاب المغنى على ذلـك بقولـه: "عِلّـةُ الامتناع أَنَّ "مهما" مُبْهَمَة، وقد فُسِّرت بقوله تعالى: "من آيـة" فلا تحتاج إلى بيان آخـر ولا يصـح تفسـيرها بعـد هـذا بالزمان"(٣)أهـ.

(١) الأعراف / ١٣٢ .
(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ٤/ ٢٢٤ تحقيق د/ الخطيب .
(٣) مغنى اللبيب ٤/ ٢٢٤ حاشية رقم (١٠) تحقيق د/ الخطيب، وينظـر مـع النحو والنحاة فى سورة الأعراف ٢٥٧ ــ ٢٦٥ رسالة ماجستير للباحث.

حكم الجزم بـ"إذا" الاستقباليّة
وإهمال "متَى" حَمْلاً عليها

المشهور أن "إذا" الشرطية لا يجزم بها ، لكن ابن مالــك فى كتابه التسهيل يذكر أنه قد يجزم بها حملا على متى ٠

يقول: "قد يجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى"(١)٠

وقد لاقى ذلك اعتراض ابن عقيل حيث عَلَّقَ على كــلام ابن مالك هنا بقوله : "وكلام المصنف يقتضى أن الجزم بهــا قليل، لا مخصوص بالشعر، والمشهورون من النحــاة علــى خلاف ذلك، قال سيبويه: جازوا بها فى الشــعر مضــطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنــه لابــد لهــا مــن جواب"(٢)أهــ٠

وقد ذكر ابن عقيل فى تعليقه أيضا على كلام ابن مالــك السابق أنه لو قال ابن مالك: الاستقبالية المُضَمَّنَة معنى الشرط لتخرج التى لمجرد الظرفية، لكان أَوْضَح ، لكنّــه التمس لــه العذر فقال: "وكأنه اتّكل على قوله: "حملا على متــى" ومتــى

---

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٣٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ١٥٥ ٠

تجزم إذا كانت شرطية؛ ومن الجزم بإذا، ما أنشده سيبويه من قول الفرزدق(١):

ترفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفعُ لي .·. نَارًا إذَا خَمدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

وأنشد الفراء(٢):

اسْتَغْنِ مَا أغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى .·. وَإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ"(٣)أهـ

وما رآه ابن عقيل هنا من أن "إذا" لا يجزم بها إلاّ في الشعر هو رأي سيبويه وهو المشهور أيضا كما ذكر ابن عقيل، ويعلّل النحويون لعدم الجزم بإذا إلاّ في الشعر بأن أدوات الشرط موضوعة للربط بين شيئين غير حاصلين، ولا مقطوع بحصولهما، فلا تدخل إلا على أمر مفروض الحصول في المستقبل مع عدم قطع المتكلم بوجوده أو عدمه، ولما كانت "إذا" موضوعة للأمر المتيقّن المقطوع بوجود الفعل فيه في المستقبل، خالفت أدوات الشرط ، وَبَعُدَتْ عن معنى "إنْ" التي

(١) البيت من الطويل، وهو في الكتاب ٣/ ٦٢ تحقيق الشيخ هارون، ١/٤٣٤ ط:الأميرية ، والمساعد ٣/ ١٥٤، والأشموني بحاشية الصبان ٤/ ١٣، والمقتضب ٢/ ٥٥، وديوان الفرزدق ص٢١٦ ط الصاوي ١٣٥٤هـ .

(٢) البيت من الكامل وهو لعبدالقيس بن خفاف البراجمي، وقيل لحارثة بن بدر التميمي، وينظر في المساعد ٣/ ١٥٥ وشرح أبيات المغني٢/ ٢٢٢، والدرر اللوامع ١/ ١٧٣ للشنقيطي .

(٣) المساعد ٣/ ١٥٤ ــ ١٥٥ .

هى أصل أدوات الشرط، ومن ثم فلا يجزم بها إلا فى الشـعر حملا على متى[1] ، ولذا ذهب بعض النحويين إلـى أنهـا لا يجازى بها إلا إذا زيدت عليها "ما" يقول ابن يعـيش: "وأمـا "حيث وإذْ وإذا" فظروف أيضا، "فحيث" ظرف مـن ظـروف الأمكنة" مبهم يقع على الجهات الست و"إذْ وإذا" ظرفا زمـان، "فإذْ" لما مضى، و"إذا" لما يستقبل، وكل الظروف التى يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضم إليها "ما" ما خـلا: "حيثما" وأُخْتيها، وذلك لأنها مبهمة تفتقر إلـى جملـة بعـدها تَوَضِّحها وتُبَيِّنُها فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضّحها، فألزموها "ما"، كما ألزموا إنّما كَأنّما ... وجعلـوا لزوم "ما" دلالة على إبطال مذهبها الأول، فجعلوا حَيْثُما بمنزلة "أَيْنَ" فى الجزاء ... وجعلوا إذْ و"إذا" بمنزلة "مَتَى" فقـالوا: إذْ ما تأتنى آتك ، وإذا ما تحسن إلى أشكرك، قال العبـاس بـن مرداس :

(١) ينظر الغيث النافع فى إعراب الفعل المضارع ص٢٢٧ أ.د/ السـيد حسـن حامد البهوتى، والجنى الدانى للمرادى ص٣٦٧ والفوائد والقواعد للثمـانينى ص٥٤٨ تحقيق د/ عبدالوهاب الكحلة ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧ .

إذْ مَا أتيتَ عَلَى الرّسُولِ فَقُلْ لَهُ ∴ حَقّاً عَلَيْكَ إذَا اطْمَأنّ الْمَجْلِسُ(١)

وتقول فى إذا ما ، إذا ما تأتنى أُحْسِنْ إليك قال ذو الرمة:

تصْغى إذا شدّهَا للرّحْـلِ جَانِحَـةً ∴ حتّى إذَا مَا اسْتَوَى فِى غَرْزِهَا تَثِبُ(٢)

وربما جوزى بـ"إذا" من غير "ما" وهو قليل لا يكون إلا فى الشعر"(٣)أهـ.

وهكذا يتبين لنا قوة رأى ابن عقيل وصحة اعتراضه على ابن مالك لأنه مدعوم بما يراه النحويون.

لكننا لنا ملحوظة على ابن مالك وهى أنه حينما تحدث عن "إذا" فى كتابه شواهد التوضيح جعل الجزم بها نادرا وليس قليلا كما ذكر هنا فى التسهيل وهناك فرق بين القليل والنادر يقول: هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير"(٤)أهـ.

وقد ظهر هذا الاضطراب أكثر عند ابن مالك فى شرح الكافية الشافية، حيث ذكر مرة أن الجزم بها فى الشعر شاذ،

---

(١) البيت من الكامل وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٦ ، والخصائص لابن جنى ١/ ١٣١ .
(٢) البيت من البسيط وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٧ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٦ ـ ٤٧ .
(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٨ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى.

وأنه غير جائز فى النثر، ومرة أخرى يذكر أنه قد شاع الجزم بها حملا على "متى"، وأن ذلك غير مستعمل فى النثر وثالثة يقول إن الجزم بها فى الشعر نادر ، وأنه كثير فى أشعار العرب، وإليك ما قاله فى كل مرة٠

يقول فى الأولى:

وَشَذَّ جَزْمٌ بـ"إِذَا" فِى الشِّعْرِ ∴ وَلَيْسَ ذَاكَ جَائِزًا فِى النَّثْرِ

وقال فى الثانية:

وَشَاعَ جَزْمٌ بـ"إِذَا" حَمْلاً عَلَى ∴ مَتَى وَذَا فِى النَّثْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلاَ

ويقول فى المرة الثالثة:

وَبـ"إِذَا" فِى الشِّعْرِ جَزْمٌ نَدَرَا ∴ وَذَاكَ فِى أَشْعَارِهِمْ قَدْ كَثُرَا"(١) أهـ

ولا أدرى ما سبب هذا الاضطراب فى كلام ابن مالك، وبخاصة فى البيت الثالث، حيث ذكر فى سطره الأول أن الجزم بـ"إذا" نادر فى الشعر، وفى الشطر الثانى يقول إنه فى أشعارهم قد كثر، فهل تتفق كثرة وروده فى الشعر مع حكمه على ذلك بالندرة فى الشطر الأول؟! ولعل فى هذا تأييدا لما اعترض به ابن عقيل عليه ٠

(١) الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٧٩ تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى٠

ومما يتعلق بهذه المسألة أن ابن مالك حمل "متـى" علـى "إذَا" فى الإهمال وعدم الجزم بها فقال: "وتُهْمَلُ متـى، حمـلا على إذا"(١).

وقد وصف ابن عقيل ذلك بالغرابة، وبيَّن ما استدل به ابن مالك على هذا فقال تعليقا عليه: "وهذا غريب، واسـتدل لـه المصنف بما فى الحديث: "إنّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإنَّهُ مَتَـى يَقُوُمُ مقَامَكَ، لَا يُسْمِعُ النَّاسَ"(٢)أهـ أى لبكائه.

ويرفض أبوحيان إهمال "متى" حملا علـى "إذا" فيقـول: وأما "متى" فلتعميم الأزمنة ، ولا تفارق الظرفية فتكون شرطا نحو: متى تقم أقم، ولا تهمل حملا علـى "إذا" خلافـا لـزاعم ذلك"(٣)أهـ.

ولعل أباحيان يريد بقوله: "خلافا لزاعم ذلك" ابنَ مالـك، بدليل أنه لم يقل "زاعِمِى ذلك" فيكون شاملا له ولغيره.

والحق أننى ما وجدت أحدًا قال بإهمالها حَمْلاً علـى إذا غَيْرَ ابن مالك، ولذلك جاءت معظم المراجع خالية مـن هـذا

---

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٣٧ .

(٢) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٥٦ وينظر الحديث فى فـتح البـارى ٦/ ٤١٧ ، وهو مروى عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها ، وينظر شواهد التوضيح ص١٤، ١٩، والغيث النافع ٢٣١ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبىحيان ٢/ ٥٤٨ تحقيق د/ مصطفى خليل النماس.

الرأى،وَمَنْ ذكره مِنْ أصحاب هذه المراجع نَسَبهُ إلى ابن مالك كما رأينا٠

يقول السيوطى: "ولا تُهْمَلُ "متى"، وقيل نَعَمْ حملا علـــى "إذَا" كحديث البخارى: "وإنّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ"[1] قاله ابن مالك قال أبوحيان: وهذا شيء غريب"[2]أهـــ٠

(١) سبق تخريجه وينظر أيضا فى البخارى كتاب الأنبياء١٠،كتاب الآذان٦٨ ٠
(٢) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٥٨ [illegible]

حكم تَوَالِى شَرْطَيْنِ أَوْ قَسَمٍ وَشَرْط

يرى النحويون أنه إذا توالى شرطان أو قسم وشرط فإن الجواب يكون للسابق منهما ويستغنى به عن جواب الآخر المتأخر.

يقول ابن مالك فى التسهيل: "وإن توالى شرطان، أو قسم وشرط، استغنى بجواب سابقهما، وثانى الشرطين لفظا أولهما معنى فى نحو: إنْ تَتُبْ إنْ تُذْنِبْ تُرْحَمْ"(١) أهـ.

وقد علّق ابن عقيل على كلام ابن مالك شارحًا له ومُبْدِياً بعض اعتراضاته عليه فقال: "ولا يخص ذلك بالشرطين، بل ما كان أزيد من شرطين، فحكمه كذلك؛ فإن قلت: إنْ جِئْتَنِى، إنْ وَعَدْتَنِى، أَحْسَنْتُ إليك،"فأحسنت إليك"جواب "إن جئتنى" واستغنى به عن جواب "إنْ وعَدْتَنى" وزعم المصنف أن الشرط الثانى مقيّد للأول بمثابة الحال، وكأنه قال: إنْ جئتنى فى حال وَعْدِك لى، والصحيح فى مسألة توالى الشروط، أن الجواب للأوّل، وجواب الثانى محذوف لدلالة الشرط الأوّل وجوابه عليه، وجواب الثالث محذوف لدلالة الشرط الثانى وجوابه عليه، فإذا قلت: إنْ دَخَلْتَ الدّار، إنْ كَلّمْتَ زَيْدًا، إنْ جَاءَ إليك

(١) التسهيل ص٢٣٩ وينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤ .

فأَنْتَ حُرّ، "فأنْتَ حُرّ" جواب "إنْ دَخَلْتَ" وإن دخلت وجوابـــه، دليل جواب "إنْ كَلَّمْتَ"،و"إنْ كَلّمْتَ وجوابه"؛ دليل جـــواب إنْ جَاءَ، والدليل على الجواب جواب في المعنى، والجواب متأخر، فالشرط الثالث مقدم وكذا الباقى"[١]أهـــ.

ويظهر من كلام ابن عقيل أنه يختلف مع ابن مالك فـــى هذه المسألة حي يرى ابنُ مالك ــ كما ذكر عنه ابن عقيل فيما سبق ــ أن الشرط الثانى مقيّد للأول بمثابة الحال، ومعنى ذلك أنه لا يكون مقدر التأخير بينما يرى ابنُ عقيل عكس ذلـــك أى أن الشرط الثانى عنده مقدر التأخير .

ودليل ذلك قوله: "والصحيح فى مسألة توالى الشروط، أن الجواب للأول وجواب الثانى محذوف لدلالـــة الشـــرط الأول وجوابه عليه إلى أن قال: فالشرط الثالث مقدّم وكـــذا البـــاقى، وكأنه قال: إن جاء، فإن كلمت، فإن دخلت، فأنت حُرّ "[٢]أهـــ.

ويوضح ذلك ويبيّنه ما أَوْرَدَهُ أبوحيان فى الارتشاف وهو يتحدث عن هذه المسألة حيـــث قـــال: "وإذا تـــوالى شـــرطان فصاعدا، بغير عاطف، فالجواب للســـابق، ويحـــذف جـــواب

---

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٧٢ ــ ١٧٣ .
(٢) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٧٣ .

المتأخر، لدلالة جواب المتقدم عليه، ويكون ما حـذف جوابـه بصيغة الماضى فى الفصيح، وقد جاء بالمضارع نحو قوله[١]:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا .:. مِنَّـا مَعَاقِـلَ عِزٍّ زَانَهَـا كَـرَمُ

والشرط الثانى عند بعضهم تقييده بالحال الواقعة موقعـه، فكأنه قال فى هذا البيت: إنْ تستغيثوا بنا مـذعورين، وعنـد بعضهم يجعله متأخرا فى التقدير، فكأنه قال: إنْ تستغيثوا بنـا تجدوا منّا معاقل أزْرٍ وإن تذعروا، فأوّلُ الشّرْطِ يصير أخيـرا سواء كان مترتبة فى الوجود أم غير مرتبة"[٢]أهـ.

ولم يكتف ابن عقيل بذلك فى هذه المسألة، بل اعتـرض على ابن مالك أيضا فى قوله فيما ذكرناه عنه سابقا: "وثـانى الشرطين لفظا، أوّلهما معنىً فى نحـو: إنْ تَتُـبْ إنْ تُـذْنِبْ تُرْحَمْ"[٣]أهـ.

فقال: "وفى تمثيل المصنف بالمضارع فى الشرط الثانى، مع زعمه أن جوابه محذوف، مخالفة لما تقرر من أن شـرط جواز الحذف فى الكلام، كون الشرط ماضـيا، أو مضـارعا مجزوما بلَمْ، والتمثيل المذكور نظير ما به الشعر من قوله[٤]:

---

(١) لم يعلم وهو فى الارتشـاف ٢/ ٥٦٢، والمسـاعد ٣/ ١٧٤، والتصـريح ٢/٢٥٤، والبيت من البسيط.
(٢) ارتشاف الضرب لأبىحيان ٢/ ٥٦٢ .
(٣) التسهيل لابن مالك ص٢٣٩ .
(٤) سبق تخريجه.

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا،إنْ تُذْعَرُوا..."(١)أهـ

ويظهر لى من كلام أبي حيان الذى أوردته فى هذه المسألة فيما سبق أن ابن عقيل مُحقٌّ فى اعتراضه الثانى ، لأن كلامه مؤيَّدٌ بما ورد فى فصيح الكلام وأيضا لأن ما قاله ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية مُخَالف لما قاله هنا وموافق لما قاله ابـن عقيل فى اعتراضه ٠

يقول فى شرح الكافية: "وكل موضع استغنى فيـه عـن جواب الشرط فلا يكون فعل الشـرط إلاّ ماضـى اللفـظ، أو مضارعا مجزوما بـ"لَمْ" كقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾(٢) ولا يكون فعل الشرط غير مجزوم بلَمْ عند حذف الجواب، إلا فى ضرورة"(٣)أهـ٠

هذا عن اعتراض ابن عقيل الثانى على ابن مالك٠

أما عن اعتراضه فى النقطة الأولى من هذه المسألة وهى كَوْنُ الشرط الثانى مقيّدا للشرط الأول بمثابة الحال فليس فـى

---

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٧٦ ٠

(٢) مريم/ ٤٦ ٠

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٦١٨ ــ ١٦١٩ تحقيـق د/عبـدالمنعم هريدى ، كذلك فى قوله فى التسهيل فى ص١٨٥: "وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفى بلم إلا قليلا" تأييد لاعتراض ابن عقيل عليه٠

موضعه ذلك؛ لأنها مسألة خلاف بين النحويين فهناك مَنْ يؤيّد ابنَ مالك، وهناك مَنْ يقول بما قال ابنُ عقيل.

فَمِمَّنْ أيَّد ابْنَ مالك فى رأيه للسيوطىُّ، حيث قال فى كتابه همع الهوامع: "والأصح أنه أى الشرط الثانى، مقيِّدٌ للأول تقييد الحال الواقعة موقعه، قاله ابن مالك، قال: فقولك: مَنْ أجابنى إنْ دَعَوْتُه أحْسَنْتُ إليه، فى تقدير: من أَجَابنى داعياً له، وقول الشاعر:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ∴ مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ[١]

فى التقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين.قال أبوحيان: وغير ابن مالك جعله متأخرا ، فكأنه قال: من أجابنى أحسنت إليه إن دعوته"فمن أجابنى"هو جواب"إن"فى المعنى،حتى كأنه قال: إن دعوت من أجابنى أحسنت إليه، فإذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إياه لزم الإحسان؛ لأن جواب الشرط فى التقدير بعد الشرط، وكذا البيت تقديره على هذا:إن تذعروا، فإن تستغيثوا بنا تجدوا،فأَوَّلُ الشَّرْط يصير جزاء"[٢]أهـ.

كذلك أيد السلسيلىّ فى شفاء العليل ابنَ مالك فى رأيه[٣].

(١) سبق تخريجه.
(٢) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٦٣ ط بيروت، وينظر الارتشاف ٢/ ٥٦٢ .
(٣) شفاء العليل ٣/ ٩٦٣ .

وما جاء فى شرح التصريح يدعم أيضا رأى ابن مالك؛ يقول الشيخ خالد الأزهرى: "وإذا دخل شرط على شرط، فتارة يكون بعطف، وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف، فأطلق ابن مالك أن الجواب لأوّلهما لسبقه ... وإن كان بغير عطف، فالجواب لأوّلهما، والشرط الثانى مقيّد للأول، كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ∴ مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ[1]

"فتجدوا" جواب "إن تستغيثوا"، و"إن تُذْعَرُوا" بالبناء للمفعول مقيّد للأول على معنى: "إنْ تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا"[2] أهـ.

من أجل ما ذُكِرَ كُلّه رأيت أنّ اعتراضَ ابنِ عقيل على ابن مالك فى النقطة الأولى من هذه المسألة ربّما يكون قد جانبه الصواب فيه.

---

(١) سبق تخريجه

(٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٥٤ .

إعرابُ المضارع المُتَوَسّط بَيْنَ الشَّرْطِ والْجَزَاء إذَا كانَ جائِزَ الْحَذْف

يذكر ابن مالك أنه إذا توسط بين الشرط والجـزاء فعـل مضارع جائز الحذف فهذا المضارع إمـا أن يكـون مُوَافِقًـا للشرط فى المعنى أولا فإن كان مُوَافِقًا له أُبْدِلَ منه بشـرط أن يكون غير صفة نحو: إنْ تَأْتِنِي تَمْشِ أُكْرِمْكَ، وإن كان غيـر موافق له فى المعنى رُفِعَ وكان فى موضع الحال نحـو: مَـنْ يَأْتِني يَضْحَكُ أُحْسِنْ إلَيْهِ ومنه قول الشاعر[1]:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه ∴ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِـدِ

فقوله "تَعْشُو" مضارع تَوَسَّطَ بين الشرط "تَأْتِ" والجـزاء "تَجِدْ" ورُفِعَ لاعتراضه حالاً بين الشَّرْط والجَزَاء.

وقَدْ عَبَّرَ ابنُ مَالِك عن ذلك بقَوْلِه فى التّسهيل:

"وإنْ توسّط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائزُ الحـذف غير صفةٍ أُبْدِلَ من الشرط، إن وافقه مَعْنًى، وإلاّ رُفِعَ وكان فى موضع الحال"[2] أهـ.

---

(١) البيت من الطويل وينظر فى شفاء العليل فى إيضـاح التسـهيل للسلسـيلى ٩٦٤/٣ وفى المساعد ٣/ ١٨١ جاء منسوبا إلى الحطيئة، وفى شرح جمـل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٠٣.

(٢) التسهيل لابن مالك ص٢٣٩ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

وقد عَلَّقَ ابنُ عقيل على كلام ابن مالــك فــى التســهيل مُعْتَرِضًا على حكمه على الموافق للشرط فى المعنى بــالرفع فقال:

"وقَضِيَّةُ كلامه أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه، وتخصيصه الرفع بغيره؛ والأمر ليس كـذلك، فيجــوز فــى الموافق الرفع ويكون فى موضع الحال، إلاّ أَنَّ الجــزم هــو الوَجْهُ"(١)أهـ.

وما ذكره ابن عقيل هنا من اعتراضٍ علــى ابــن مالــك مَرْدُودٌ بما ذكره أبوحيان حيث جاء كلامه موافقا لكــلام ابــن مالك، يقول فى الارتشاف: "إذا أتيت بأَفْعَالٍ بَعْدَ فِعْلِ الشــرط مِنْ معناه، فإنْ عطفتها بالواو نحو: إنْ تَحْسِنْ وَتُكْــرِمْ أَبَــاك، وَتَصِلْ رَحِمَكَ، وَتَأْمُر بمعروف، وتَنْهَ عَنْ مُنْكَرٍ فاللهُ يُثِيبُــك، فالجواب مُسْتَحَقٌّ بالمجموع، وإنْ لَمْ تعطفها، فإبدال بَدَاءٍ لــيس فيها إبطال، وإن كانت ليست من معنى الشرط لزم أن ترفــع، فالأول على الحال، والباقى عطف عليه، مثاله: "إنْ تُحْسِنْ إلىّ زيد وتُهين خالدا وتُسِيء إلىَ بكر"(٢)أهـ.

---

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٨١ .
(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/ ٥٦٦ ــ ٥٦٧ .

كذلك لم يعترض السلسيلى وهو من شراح التسهيل على ابن مالك فيما قاله، وهذا يدل على أَنَّهُ يوافقه[١]٠

لكن ابن عصفور يقول بما يتوافق مَعَهُ كلامُ ابن عقيل، حيث أجاز فى المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء الموافق له ـ أى للشرط ـ فى المعنى ـ الرفع على معنى الحال، والجزم على أنه بدل٠

يقول فى شرح الجمل: "وإذا وقع بين فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر، فلا يخلو أن يكون فى معنى الفعل الأول، أو لا يكون. فإن كان فى معنى الأول جاز فيه وجهان؛ الرفع على معنى الحال، والجزم على أنه بدل نحو: مَنْ يَقْصِدْنِي يَمْشِ أُحْسِنْ إليه ونظير ذلك قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِى دِيَارِنَا ∴ تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا[٢]

فإن لم يكن فى المعنى الأوّل، لم يجز إلا الرفع على الحال كقول الحطيئة[٣]:

---

(١) شفاء العليل للسلسيلى ٣/ ٩٦٤ تحقيق د/الشريف عبدالله على البركاتى٠

(٢) البيت من الطويل وهو لعبيدالله بن الحرّ الجعفى وقيل للحطيئة وهو فى المساعد لابن عقيل ٣/ ١٨٠، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٣، وشفاء العليل ٣/ ٩٦٤ ٠

(٣) سبق تخريجه٠

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ∴ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ"[1] أهـ

لكننا نلحظ أَنَّ ابن عقيل رجّح الجزم على الرفع حيث قال: "إلاَّ أَنَّ الجزم هو الوجه" بينما سَوَّى ابنُ عصفور بينهما دون ترجيح لوجه على الآخر.

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٠٣ .

حكم مَجئ جَوَاب الشَّرط المَقْرُون بِالفَاء مَعَ "قَدْ" ماضيًا لفظًا ومَعْنىَ إذَا كَانَ الشَّرط مُضَارِعًا

يرى ابن مالك أنه يجوز مجئ جواب الشرط المقرون بالفاء مع "قَدْ" ماضيا لفظا ومعنى، سواء أكانت "قَدْ" ظاهرة، أم مقدرة، فى الوقت الذى يكون فيه الشرط مضارعا، يقول: "وقَدْ يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى، مقرونا بالفاء مع "قَدْ"ظاهرةً أو مقدرة"[١]أهـ٠

ويمثل ابن عقيل للحالة الأولى التى تكون فيها "قَدْ" ظاهرة بقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[٢]، وبقوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ﴾[٣]٠

كما يمثل للحالة الثانية التى تكون فيها مُقَدَّرَةً بقوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٢٧﴾[٤]٠

لكنّه – أعنى ابنَ عقيل – يأتى بعد ذلك ويعترض على قول ابن مالك "وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى، حيث

(١) التسهيل ص٢٤٠ ٠
(٢) يوسف/ ٧٧ ٠
(٣) الحج/ ٤٢ ، وفاطر/ ٤ ٠
(٤) يوسف/ ٢٦، ٢٧ ٠

يرى أنه لابد من تأوّله لأنه كما يــرى لا يُعْقَــلُ أن يَتَسَــبَّبَ الماضى وهو الجواب عن المستقبل وهو الشّرط".

يقول فى المساعد: "وكلام المصنف والجزولى وغيرهمـــا ظاهر فى أن الجواب هو الماضى لفظا ومعنى، ولابــد مــن تأوله، فكيف يتسبب الماضى عن المستقبل ، والجواب كما علم يتسبب عن الشرط ... وينبغى تأوله على أن الجواب مســتقبل محذوف دل هذا عليه، فسمى الدليل جوابا باعتبار دلالته على الجواب؛ وقال الخضراوى فى قوله تعــالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾(١) كان الأستاذ ابن خروف يقول فى هذا: الجواب محذوف، واستغنى عنه بالمسبب؛ والمعنى فــى: إِنْ يُهِنْكَ فَقَدْ أَهَنْتَه، فلا ينكر ذلك فقد أهنته"(٢)أهـ.

وما أورده النحويون فى هذه المسألة يؤيّد رأى ابن عقيل، فقد قال ابن عصفور:"وإنْ كان أحدهما مستقبلا والآخر ماضيا، فيقدم الماضى ويؤخر المستقبل نحو: إنْ قام زيد يَقُمْ عمــرو، ولا يقدم المستقبل ويؤخر الماضى إلا ضرورة"(٣)أهـ.

---

(١) آل عمران / ١٤٠ .
(٢) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٨٧ ــ ١٨٨ .
(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ١٩٨، تحقيق د/ صاحب أبوجناح.

وقال السيوطى: "وَذَا الفاء مع قَدْ ظاهرة أو مقدّرة حال كونه جوابا فى الأصح، وذكر ابن مالك تَبَعًا للجزولى وغيره أن الفعل المقرون بـ"الفاء" و"قَدْ" ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط، وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ (1)، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ أَىْ فَقَدْ كَذَبَتْ، قال أبوحيان: وذلك مستحيل من حيث إنّ الشرط يتوقف عليه مشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا، وإلاّ لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج، أو فى الذهن، وذلك محال، فيأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب، أَىْ: إنْ سرق فتأسّ فَقَدْ سَرَقَ أخ له من قبل، ومثله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾(2) أى: فتَسَلّ فقد كذبت، قال: وسمى المذكور جوابا؛ لأنه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا"(3)أهـ.

وأجد أن ما ذكرته من تأييد لرأى ابن عقيل يجعلنى أقول: إنه هو الصواب.

---

(1) يوسف/ ٧٧ .
(2) فاطر/ ٤ .
(3) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٥٩ ط بيروت.

"أَمَّا" وحكم لزوم الفاء فى جوابها

يعرف النحويون "أما" ـــ بفتح الهمزة وتشديد الميم ـــ بأنها حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد، ويستدلون على وجود معنى الشرط فيها بلزوم الفاء فيما بعد ما يليها نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً﴾(١) ، وقد عبر ابن مالك عن ذلك فى ألفيته بقوله:

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَىْءٍ وَفَا ∴ لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبـًا أُلِفَـا(٢)

كما عبر عنه فى التسهيل بقوله :

"وأما : حرف تفصيل مؤول بمهما يكن من شىء، فلذا تلزم الفاء بعد ما يليها"(٣)أهـ.

وقد أبدى ابن عقيل اعتراضه على ما قاله ابن مالك فى التسهيل حيث قال شارحا كلامه ومعلقا عليه وبخاصة على قوله: "فلذا تلزم الفاء بعد ما يليها" ، "أى لتأولها بمهما يكن من

(١) البقرة / ٢٦ .
(٢) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٦٢، ٦٣، وشرح ألفية ابن مالك ص١٧٥ تصحيح د/ عبدالحليم المرصفى ط مكتبة الآداب.
(٣) التسهيل ص٢٤٥ .

شىء، فتقول: أما زيد فمنطلق؛ وهذا القدر من التعليل؛ لا يقضى بلزوم الفاء فإن "مهما" لا تلزم الفاء فى جوابها، إلا حيث تلزم فى جواب الشرط على حسب ما تقدم، فلابد من زيادة على ذلك"[١]أهـ٠

وما علل به ابن مالك هنا فى التسهيل؛ علل به معظم شراح الألفية، فقد جاء فى الأشمونى قوله : أما ـ بالفتح والتشديد ـ حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد: أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها"[٢]أهـ٠

كذلك يقول صاحب التصريح: "أما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهى حرف شرط ، أى متضمن معنى الشرط، وحرف توكيد دائما، وحرف تفصيل غالبا، يدل على المعنى الأول، وهو الشرط مجئ الفاء بعدها غالبا"[٣]أهـ

ويقول أبوحيان فى الارتشاف: "أَمّا "أَمّاَ" فحرف بسيط مُؤَوَّلٌ من حيث التقدير باسم شرط، قدرها الجمهور بمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَىْءٍ ... ولَمَّا ضمنت معنى الشرط احْتِيجَ إلى الفاء ،

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ٢٣٤ ٠
(٢) الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٦٢ ٠
(٣) التصريح ٢/ ٢٦٠ ٠

وهى فاء خرجت عن بابها، فليست عاطفة مفردا على مفــرد، وليست رابطة بين جملتين"[١]أهـ.

وإذا كنا قد رأينا أن تعليلات النحــويين الــذين أَوْرَدْنَــا كَلامَهُم مطابق لما عَلَّلَ به ابن مالك فى التسهيل لِلُزُوم الفــاء بعد ما يلى "أَمَّا" على الرغم من اعتراض ابن عقيل عليــه؛ إلا أننا نلحظ أَنَّ أباحيان بَيَّن فى كلامه أنّ هذه الفاء ليست عاطفة مفردا على مفرد، ولا رابطة بين جملتين، لكنه لم يتطرق إلى ما يستدل به على ذلك، لكن ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيــب عَلَّلَ لماذا لم تكن هذه الفاء عاطفة ولا زائدة حيث قال :" أَمَّــا أنَّها شَرْطفبدليل لزوم الفاء بعــدها، نحــو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾[٢] الآية.

ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة، لصح الاســتغناء عنهــا، ولما لم يصح ذلك، وقد امتنع كونها للعطف، تعين أنهــا فــاء الجزاء، فإن قلت قد استغنى عنها فى قوله[٣]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَــالَ لَــدَيْكُمُ ∴ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨ تحقيق د/ مصطفى النماس.
(٢) البقرة/ ٢٦ .
(٣) هو الحارث بن خالد المخزومى وينظر فى مغنى اللبيــب ١/ ٣٥٤ تحقيــق د/الخطيب وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٤، ٩م ١٢ والهمع ٢/ ٦٧ .

قلت: هو ضرورة كقول عبدالرحمن بن حسان:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ∴ وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[١]

فإن قلت: قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[٢] قلت: الأصل فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعه الفاء في الحذف ورب شيء يصح تَبَعًا ولا يصح استقلالا، كالحاج عن غيره، يُصَلَّى عنه ركعتى الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء، لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور. وزعم بعض المتأخرين أن "فاء جواب "أَمَّا" لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾[٣] والأصل فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول"[٤]أهـ.

ويعلل الرضى للزوم الفاء بعد "أَمَّا" بقوله : "وإنَّمَا وجبت الفاء في أَمَّا ولم يجز الجزم، وإن كان فعلا مضارعا؛ لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء

(١) قيل إن البيت لحسان بن ثابت وهو في المغنى ١/ ٣٥٥ وشرح المفصل ٩/٣، والأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٦٤ تحقيق/ طه عبدالرءوف سعد.
(٢) آل عمران / ١٠٦ .
(٣) آل عمران / ١٠٦ .
(٤) مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٣٥٣ ــ ٣٥٧ تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب .

الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء الـــذى هو أبعد منها من الشرط وجبت الفاء"[١]أهـ.

ويذكر الصبان فى حاشيته على شرح الأشـــمونى تعلـــيلا آخر للزوم هذه الفاء فى جواب "أَمّا" فيقول: "وقال بعضهم: لما كانت شرطية "أَمّا" خَفِيّةً، لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية "مَهْمَا"؛ لكونها بطريق الأصالة، جعـــل لـــزوم الفـــاء قرينـــة شرطيتها"[٢]أهـ.

ولعل ما ذكرته من تعليلات لهؤلاء العلماء يقضى بلـــزوم الفاء فى جواب "أَمّا" وفيه ما يقنع القارئ والتأمل بذلك، ولعله فيه أيضا ما يكفى لما أراده ابن عقيل فى اعتراضه على مـــا عَلَّلَ به ابن مالك حينما قال معترضا على كلامه: "وهذا القدر من التعليل لا يقضى بلزوم الفاء، فإن "مَهْمَا" لا تلزم الفاء فـــى جوابها، إلا حيث تلزم فى جواب الشرط على حسب ما تقـــدم، فلابد من زيادة على ذلك"[٣]أهـ.

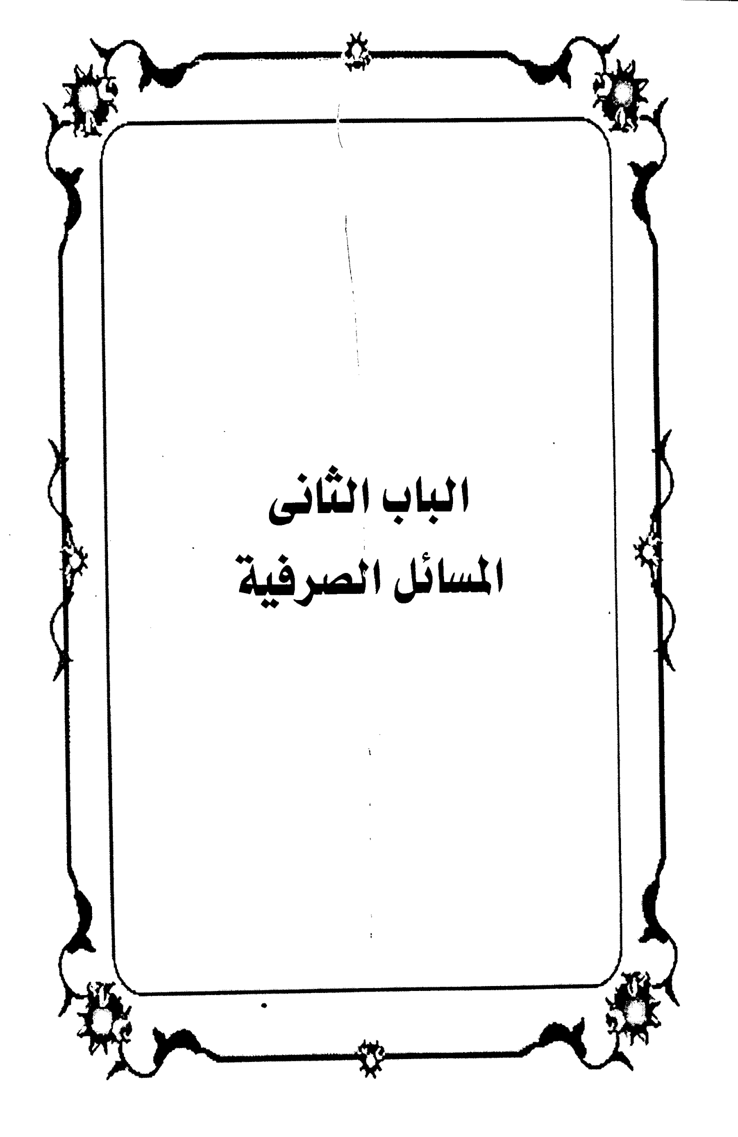
---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٩٧ وينظر حاشية الشمنى على مغنـــى اللبيـــب ١/ ١٢٠ ــ ١٢١ ط البهية بمصر.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤/ ٦٣ تحقيق عبدالرءوف سعد.
(٣) المساعد لابن عقيل ٣/ ٢٣٤ .

وهذا الذى قاله ابن عقيل هنا أورده الصبان فى صورة سؤال أجاب عنه بما ذكرناه عن الرضى فيما سبق، يقول الصبان: فإن قلت "مَهْمَا" التى "أَمَّا" فى تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها، فَلِمَ لَزِمَتْ الفاء أَمَّا مطلقا؟ قلت: قال الرضى ، إنما وجبت الفاء فى جواب أَمَّا، ولم يجز الجزم، وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما حذف شرطها فلم تعمل فيه، قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ، ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء"[١]أهـ.

وتتميما للفائدة أقول: ذكر النحويون أن هذه الفاء الواقعة فى جواب أَمَّا قد تحذف ندورا ، واستدلوا لذلك بما أخرجه البخارى من قول الرسول ﷺ : "أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ" وقول عائشة رضى الله عنها: أَمَّا الّذين جَمَعُوا بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَة طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا[٢].

(١) حاشية الصبان على شرح ابن عقيل ٤/ ٦٣ وينظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٩٧ ط بيروت، ٤/ ٤٦٩ تحقيق د/ يوسف عمر.
(٢) ينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٦٥ تحقيق طه عبدالرءوف سعد.



الباب الثانى
المسائل الصرفية

الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ
حَذْفُ نُونِ "مِنْ" مَعَ "أَلْ" المعَرِّفَة

يذكر ابن مالك أن نون "مِنْ" يجوز حذفها إذا دخلت على كلمة فى أوّلها "أَلْ"، وبَيَّنَ ذلك وهو يتحدث عن فَـتْحِ نُونِهـا وكسرها حيث قال فى التسهيل:

"تفتح نون "مِنْ" مع حرف التعريف وشبهه، ورُبَّمَا حذفت وتكسر مع غيره، والكسر معه أقل من الفتح مع غيره"(١)أهـ.

وقد استنتج ابن عقيل من كلام ابن مالك فى قوله: وربما حذفت أن حذف النون عنده قليل، ولذلك أبدى اعتراضه عليـه حيث إنه ـ أى ابن عقيل ـ يرى أن حذف نون "مِنْ" مع "أل" كثير جدا، وليس قليلا كما يرى ابن مالك، ولا هو ضرورة كما يرى ابن عصفور فالحذف عند ابن عقيل لا يكون شـاذا ، إلا إذا كانت لام التعريف مدغمة فى غيرها يقول مُعَلِّقاً على قول ابن مالك : "وربما حذفت" أى مع "أل"؛ وشرطه أن لا تكـون اللام مدغمة، فلا يقال فى: مِنَ الظالم "م الظّالم" ، ونظيره نون

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٥٩ ـ ٢٦٠ برواية : وتكسر مع غيره غالبا، وما أثبته هو: رواية . المساعد لابن عقيل ٣/ ٣٤٢ .

"بنَى" لا تحذف فى مثل: بنى النجار، بخلاف الحارث ، فتقول : بَلْحارث، ومن حذف نون "مِنْ":

لَيْسَ بَيْنَ الحَىِّ والمَيْتِ سَبَبْ ∴ إنَّمَا لِلْحَىِّ مِلْمَيْتِ النَّصَبْ(١)

وهو كثير جدا، فينبغى جوازه فى السعة، ولا يخص بالضرورة، كما قال ابن عصفور وغيره، ولا يحكم بقلته، كما يقتضيه كلام المصنف، وشذ حذفها مع لام التعريف المدغمة فى قوله(٢):

المُطْعِمين لدَى الشِّتَاءِ سَدَائِفًا ∴ مِلْنِيب غَرًّا ... .

لكنه حين حذف أظهر لام التعريف ..الخ"(٣)أهـ.

ولعل كلام ابن عقيل فى هذه المسألة وهى حذف نون "مِنْ" مع "أَلْ" وقوله: إن حذفها كثير جدا، فينبغى جوازه فى السعة ولا يخص بالضرورة، لَعَلَّهُ هو الصواب حيث إنه ورد فى أكثر من بيت فى الشعر فقد استشهد السلسيلى فى شفاء

---

(١) البيتان من الرجز، ولم يعرف قائلهما وهما فى المساعد لابن عقيل ٣/٣٤١ وشفاء العليل للسلسيلى ٣/ ١٠١٤ تحقيق د/ الشريف البركاتى .

(٢) لم يعرف له قائل ولا تتمة كما ذكر محقق كتاب المساعد ٣/ ٣٤٢ والهمع ٢/٢٠٠، والشاهد فى قوله : "مِلْنِيب" وأصله مِنَ النيب فحذفت نون "مِنْ" مع همزة الوصل.

(٣) المساعد لابن عقيل ٣/ ٣٤١ ــ ٣٤٢ .

العليل بيتين آخرين غير البيتين اللذين استشهد بهما ابن عقيل وهما قول الشاعر (١):

كَأَنَّهُمَا مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا .:. وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عُصْرُ

وقول الآخر (٢):

وَكُنْتَ لِبَيْنِ الحَاجِبِيَّةِ حَاذِرًا .:. فَلَمْ يَنْجُ نَفْسٌ مِلْغِرَاقِ حِذَارُهَا

ويؤيد ذلك ما ذكره السيوطى عن ابن مالك وابن عصفور وأبى حيان حيث ذكر أن أبا حيان يرى أن حذف نون "مِنْ" مع "أل" كثير شائع واحتجَّ على من جعله قليلا أو ضرورة يقول السيوطى فى الهمع: "والغالب فى نون "مِنْ" أنها تفتح مع حرف التعريف، وتكسر مع غيره نحو: مِنَ النَّاس ... وقَلَّ عكسه، أى الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره، وكذا حذفها مع حرف التعريف، كقوله:

كَأَنَّهُمَا مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا (٣)

---

(١) هو أبوصخر الهذلى والبيت من الطويل وهو فى شفاء العليل ١/ ٤٧٥، ١٠١٣/٣، والأمالى لأبى على القالى ١/ ١٤٨، والخصائص لابن جنى ٣١٠/١، والأمالى الشجرية ١/ ٣٨٦، ورصف المبانى للمالقى ٣٢٦، والشاهد فى قوله: مِلآنَ أى مِنَ الآن، فحذف نون "مِنْ" .

(٢) لم يعرف قائله وهو من الطويل، وينظر فى شفاء العليل ١٠١٤/٣ .

(٣) سبق تخريجه.

أى من الآن، وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وابن عصفور وغيره من الضرورات ، ونازعهما أبوحيان فقال: إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة ، قال: ولو تَتَبَّعْنَا دواوين العرب، لاجتمع من ذلك شىء كثير، فكيف يُجْعَل قليلا، أو ضرورة، بل هو كثير ويجوز فى سعة الكلام، قال: وطالما بَنَىَ النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين، فكيف لا يُبْنَى جواز حذف نون فى هذه الحالة، وقد جاء منه ما لا يُحْصَى كثرة؟ قال: نَعَم لجوازه شرط وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها، فلا تقول فى "مِنَ الظالم" ، "م الظّالم"، ولا فى "مِنَ اللّيل" ، "م اللّيل"[1]أهـ.

وعلى الرغم من أنهم ينسبون إلى ابن عصفور أنه يجعل حذف نون "مِنْ" ضرورة، وهذا صحيح، لأنه ذكر ذلك فى "باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله فى ضرورة الشعر"[2]، إلا أن كلامه يدل على أن حذف النون فى "مِنْ" كثير .

(١) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ١٩٩ ــ ٢٠٠ ط بيروت .
(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٥٤٩ .

يقول ابن عصفور: "ومن المتفق على جوازه حذف النون من مثل "مِنْ" و"لكن" لالتقاء الساكنين تشبيهًا لها بالتنوين نحو قول الشاعر(١):

فَلَسْت بآتيــهِ وَلاَ أَسْـتَطِيعهُ ∴ وَلاكِ اسْقنى إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْل

يريد ولكن فحذف النون، وقول الآخر:

وَكَأَنَّ الخَمْرَ الْمُدَامَ مِ الإسْفَنْط ∴ مَمْزُوجَــةٌ بِمَــاءِ الــزُّلاَل(٢)

يريد: مِنَ الإِسْفَنْط؛ فحذف، وكذلك قول الآخر وهو أبوصخر الهذلي:

كَـأَنَّهُمْ مِ الآنَ لَـمْ يَتَغَيَّـرَا ∴ وَقَدْ مَرَّ للدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عُصْرُ(٣)

يريد: مِنَ الآنَ، فحذف أيضا، ووجه جواز ذلك تشبيهه بالتنوين"(٤)أهـ.

فقول ابن عصفور فيما سبق : "ومن المتفق على جوازه حذف النون" يدل على أن حذفه كثير كما ذكر ابن عقيل

---

(١) هو قيس بن عمرو والبيت فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٥٧٦ وأصول النحو لابن السراج ٢/ ٧١٢ وابن يعيش ٩/ ١٤٢ والخزانة ٤/ ٣٧ ط: بولاق.

(٢) البيت للأعشى وهو فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩١، ٥٧٦، وديوان الأعشى ص٥، شرح د/ محمد محمد حسين ـ القاهرة ١٩٥٠م.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٥٧٦ تحقيق د/ صاحب أبوجناح.

وأبوحيان، ثم إن تشبيهه "مِنْ" مَعَ "أَلْ" بحذف التنوين لالتقـــاء الساكنين يرجح هذا وذلك لأنه جعل حذف التنوين هو الصحيح يقول: "وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين، فمن النـــاس مـــن جعله ضرورة ، ومنهم من أجازه فى فصـــيح الكـــلام، وهـــو الصحيح"(١)أهـ٠

وبناء على ما سبق يمكننا فى نهايـــة المطـــاف أن نقـــف بجواز ابن عقيل فى اعتراضه على ابن مالك حيث إنّـــه هـــو المُؤَيَّدُ بالدّليل٠

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٧ تحقيق د/ صاحب أبوجناح٠

جمع التكسير

الخِلَافُ فى قِيَاسِيَّةِ جَمْعِ "فَعْل" عَلَى "أَفْعَال"

يختلف ابن عقيل مع ابن مالك فى مجئ ما كان على وزن "فَعْل" فى المفرد مجموعا على "أَفْعَال" قياسًا.

فابن مالك يُقَسِّمُ ما كان على فَعْل قِسْمَيْن:

الأَوَّل: ما كان صحيح العين وليس فاؤه همزة أَوْ وَاو.

الثانى: ما كانت فاؤه همزة أو واو، وهو أيضـــا صـــحيح العين، ويرى أن جمع "فَعْل" صحيح العين وليس فاؤه همـــزة أو واو، يحفظ فيه جمعه على "أَفْعَال" أى أنه ليس قياسًيا فيه لكنـــه مسموع.

أما القسم الثانى وهو ما كان على فَعْل صحيح العين وفاؤه همزة أو واو، فهذا عنده غير مسموع ولا مقيس، ويوضح لنـــا ذلك قوله فى التسهيل: "ويحفظ فى فَعْل صحيح العين، ولـــيس مقيسا فيما فاؤه همزة أو واو خلافا للفراء"(١)أهـــ.

أما ابن عقيل فيرى قياسية "أَفْعَال" فى القسمين الســـابقين، ويعترض على ابن مالك فيما رآه والدليل على ذلك ما علَّقَ به على كلام ابن مالك السابق فى التسهيل، حيث قال:

---

(١) التسهيل لابن مالك ص٢٦٩ .

"(وَيُحْفَظُ فِى "فَعْل" صحيح العَيْنْ) ومنَ المسموع من ذلك قولهم: فَرْخ وأَفْرَاخ، وزَنْد وأَزْنَاد، وأَلْفَ وآلاف، وجَدّ وَأَجْدَاد، وقياس "فَعْل" المذكور : "أَفْعُل"، والوجه أن ينقاس فيه "أَفْعَال"، لكثرة ما سمع من ذلك، وهى تزيد على المائة.

(وليس مقيسا فيما فاؤه همزة أو واو خلافا للفراء) قالوا أَنْف وآنَاف وأَرْض وآراض، وأَهْل وآهَال، ونحو: وَقْف وأَوْقاف، ووَهْم وأَوْهام، وَوَغْد وَأَوْغَاد، وهو كثير، فالوجه ما ذهب إليه الفراء من القياس، بل الوجه كما سبق القياس فيه وفى غيره، وذكر المصنّف أن أَفْعَالاً فى الذى فاؤه واو من "فَعْل" أكثر من "أَفْعُل"، بل قال: شذّ فيه "أَفْعُل" نحو: وَجْه وَأَوْجُه، وقال أيضا: إنّ أَفْعَالاً فى المضاعف فيه أكثر من "أَفْعُل" نحو عَمّ وأَعْمَام، وربّ وأَرْبَاب"[١]أهـ.

ومن خلال كلام ابن عقيل هنا يظهر لنا الفرق بين رأيه ورأى ابن مالك ، حيث يرى ابن عقيل ــ كما رأينا ــ قياسية مجئ "فَعْل" على "أَفْعَال" صحيح العين سواء أكان مهموز الفاء أو واويها، بخلاف ابن مالك الذى يرى أنه محفوظ فى الأوّل غير مقيس فى الثانى[٢].

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ٤٠٣ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٢) ينظر التسهيل لابن مالك ص٢٦٩ ، والمساعد لابن عقيل ٣/ ٤٠٣ .

وما جعله ابن عقيل هنا من "فَعْل" صحيح العين قياسيا لكثرته كفَرْخ وأَفْرَاخ جعله السيوطى فى الهمع نادرًا، حيث قال: "أمّا "فَعْل" المطرد فيه "أَفْعُل" فلا يأتى فيه "أَفْعَال" إلا نادرا، كفَرْخ وأَفْرَاخ"[١]أهـ، فرأيه فيه مُقَارِبُ لرأى ابن مالك، إن لم يكن مثله، كذلك رأيه فيما كان على "فَعْل" وفاؤه همزة أو "واو" أى أنه موافق لرأى ابن مالك حيث قال فى الهمع أيضا: "ويطرد أيضا فيما فاؤه همزة أو واو، وهو على "فَعْل" صحيح العين، نحو: أَنْف وآناف، وأَلْف وآلاف ووَهْم وأَوْهَام، ووَقْت وأَوْقَات وَوَقْف وأَوْقَاف استثقالا لأفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو، وهذا رأى الفرّاء، والأكثر على أنه محفوظ فيه"[٢]أهـ.

وَبِمِثْلِ ذلك قال السلسيلى فى كتابه شفاء العليل حيث أَيَّد كَلاَمَ ابن مالك مُبَيّنا أَنَّه يُقْتَصُر فيه على السماع وليس كما يرى الفراء وابن عقيل من أنّه قياسى فيه. يقول: "ويُحْفَظ فى "فَعْل" صحيح العين" أى أَفْعَال، كفَرْخ وأَفْرَاخ وزَنْد وأَزْنَاد، وليس أَفْعَال مَقيسًا فيما فاؤه همزة أو واو خلافا للفراء، وذلك لأنه لم يكثر كثرة توجب اقتياسه، فيقتصر فيه على السماع، كأَنْف وآناف وأَهْل وآهال، وَوَقْت وَأَوْقَات وَوَقْف وأَوْقَاف،

(١) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ١٧٤ ط بيروت.
(٢) الهمع ٢/ ١٧٥ ط بيروت .

فالأول مثال الهمزة والثانى مثال الواو، وذهب الفراء إلـــى أن ذلك مقيس"[١]أهـ.

ويُبَيِّن الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك أن كـــلام ابن مالك فى شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فـــى التســـهيل حيث ذكر أنه وافق فى شرح الكافية رأى الفراء فيما كان على "فَعْل" وفاؤه همزة أوْ وَاو.

يقول الأشمونى: "فجمع فَرْخ على أَفْرَاخ وزَنْد على أَزْنَاد، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس، وعليه مشـــى فـــى التســـهيل. وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو: ألْف، أو واو نحو: وَهْم.

وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى، فإنـــه قال: إنّ أَفْعَالاً أكثر من "أَفْعُل" فى "فَعْل" الذى فاؤه واو كوَقْت وأَوْقَات، وَوَصْف وأَوْصَاف، وَوَقْف وَأَوْقَاف، وَوَكْر وَأَوْكَـــار، ووَعْر وأَوْعَار، وَوَغْد وَأَوْغَاد، وَوَهْم وَأَوْهَام، فاستثقلوا ضـــم

(١) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٣/ ١٠٣٢ ــ ١٠٣٣ تحقيـــق د/ الشـــريف عبدالله البركاتى.

عين "أَفْعُل" بعد الواو، فعدلوا إلى "أَفْعَال" كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة"[١]أهـ.

وما ذكره الأشمونى عن ابن مالك فى شرح الكافية يُقَوِّى اعتراض ابن عقيل عليه، ولَعَلّ قول ابن عقيل فى التسهيل هنا، وَذِكْر المصنّف أن أَفْعَالاً فى المضاعف فيه أكثر من "أَفْعُل" نحو : وَجْه وأَوْجُه، يشير إلى ذلك.

وأرى أنه طالما أن ما ورد ممّا كان على فَعْل وفاؤه همزة أو واو أو صحيح العين مطلقا، مجموعا على "أَفْعَال" بهذه الكثرة التى رأيناها فيما ذكره ابن عقيل وغيره، فما المانع من القَوْل بأنّه قياسىّ فيه، كما يرى الفراء وابن عقيل، وَلَعَلّ تَرَاجُعَ ابنِ مالك عن رأيه فى التسهيل إلى القول بالقياس فى شرح الكافية يؤيد ذلك، ويدعم ذلك أيضا ما ذكره صاحب النحو الوافى وهو يتحدث عن صيغة "أَفْعَال" حيث قال: "أمّا الاسم الثلاثى الذى على وزن: "فَعْل" (بفتح فسكون) صحيح العين ـ غير ما سبق ـ فَمَنَعَ كثير من النحاة جمعه قياسا على: "أَفْعَال" وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم، والصواب

---

(١) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ١٧٦ تحقيق طه عبدالرءوف سعد، وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٨١٩ تحقيق د/عبدالمنعم هريدى ـ ط دار المأمون للتراث ـ جامعة أم القرى.

جمعه قياسا على: "أفعال" فيقال: بَحْث وأَبْحَاث، وسَهْم وأَسْهَام، ولا مانع أن يُجْمَع ــ كغيره ــ على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطرد جمعه عليها"(١)أهـ.

ويبيِّن سيادته بعد ذلك فى تعليقه على هذا الكلام فى الحاشية فيقول: "سبب منعهم جَمْع: "فَعْل على أفْعَال" الذى وصفناه هو ما جاء فى الجزء الثانى من كتاب سيبويه ص١٧٥ بعنوان: هذا تكسير الواحد للجمع ، من أنه يجمع على "فِعَال" ، وعلى "فُعُول" و"أَفْعُل"، وأن جمعه على "أفْعَال" ليس بالباب فى كلام العرب، وإن كان قد ورد بعض ألفاظ؛ كأفْرَاخ وأجْدَاد، وأفْرَاد. ويواصل سيادته كلامه فيقول:

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا، وكانوا ــ فى هذه المسألة ــ متسرعين، بدليل ما نقلناه من الصيغ الكثيرة"(٢).

وكان الدكتور عباس حسن قد ذكر قبل ذلك أن التصريح وحاشيته نقلا نحو عشرين من هذه الصيغ ذكر منها سبعة عشر بناء وترك الباقى، فما ذكره هو: فَرْخ وأَفْرَاخ ــ حَبْر

---

(١) النحو الوافى للاستاذ الدكتور/ عباس حسن ٤/ ٦٣٧ ــ ٦٣٩ ط دار المعارف.

(٢) النحو الوافى د/ عباس حسن ٤/ ٦٣٨ حاشية رقم (١).

وَأَحْبَار ـــ زَنْد وأَزْنَاد ـــ حَمْل وأَحْمَال ـــ شَكْل وأَشْكَال ـــ سَمْع وَأَسْمَاع ـــ لَفْظ وَأَلْفَاظ ـــ لَحْظ وَأَلْحَاظ ـــ مَحْل وَأَمْحَال ـــ رَأْيٌ وَآرَاء ـــ سَطْر وأَسْطَار ـــ جَفْن وَأَجْفَان ـــ لَحْن وَأَلْحَان ـــ نَجْد وأَنْجَاد ـــ فَرْد وَأَفْرَاد ـــ أَلْف وَآلاف ـــ أَنْف وَآنَاف(١).

وما تركه من هذه الصيغ والأبنية التى ذكرها التصريح هى: رَأْد وهو أصل اللّحيين، وسَطْل، وَجَلْد وثَلْج"(٢).

وما ذكره الأستاذ الدكتور عباس حسن عن التَّصْريح صحيح من حيث ذكره لهذه الأبنية التى نَقَلْنَاهَا عنه والتى تُعَضِّد ما ذهب إليه سيادته .

وما نراه نحن معه من أنّ أَفْعَال قياسىّ فيما كان على "فَعْل" صحيح العين سواء أكانت فاؤه همزة أَوْ وَاوٌ، أَمْ لا، إلاّ أننا نَنَبِّهُ إلى أنَّ ما ذكره صاحب التصريح من ألفاظ تمثل هذا البناء الذى جاء على "أَفْعَال" وهو بناء "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين اعتبره صاحب التصريح شاذًّا حيث قال: "كما شَذَّ فى "فَعْل" المفتوح الفاء الصحيح العين لساكنها نحو: "أَحْمَال" جمع

---

(١) النحو الوافى ٤/ ٦٣٧ حاشية رقم "٦" .
(٢) التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/ ٣٠٣ .

حَمْل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وأفراخ جمع فَرْخ..الخ"(١)٠

ولعل صاحب التصريح هنا يسير على ما عليه سيبويه كما رأينا فيما سبق، وعلى ما عليه ابن مالك فى التسهيل هنا كما ظهر لنا من كلامه فيه٠

ويهمنى هنا أن أذكر أن بعض الباحثين المحدثين قد تناول هذه القضية بشيء من التفصيل ووصل فى نهاية بحثه فيها إلى القول بقياسيّة جَمْع "فَعْل" على "أَفْعَال" عند المحدثين، لكنه عاب عليهم أنهم لم يضعوا لنا بعد ذلك أصلا آخر لصيغة "أَفْعُل" بدلا من (فُعْل) لتَتَمَيَّزَ به عن "أَفْعَال" فوقعوا بذلك فى خطأ الخَلْط بين قاعدتَىْ صيغَتَىْ "أَفْعُل" و"أَفْعَال" ٠

كما عاب على القدامى الذين منعوا قياسيّتها أنهم وقعوا فى خطأ مخالفة الواقع اللّغوى الذى يزخر "بأَفْعَال" جَمْعًا "لفَعْل"(٢)٠

لكنّ هذا الباحث على الرغم من جدة بحثه وأهميته وما بذله فيه من جهد لم يخرج لنا بنتيجة حاسمة تُرَجِّحُ أَحَدَ الرَّأْيَيْنِ

---

(١) التصريح ٢/ ٣٠٢ ٠

(٢) جموع التكسير فى القرآن الكريم د/ مفرح السيد سعفان ص١٧٠ ٠

على الآخر، واكتفى بما رآه أنه السبب الرئيس الذى أدى إلـــى إثارة هذه القضية •

ولتأكيد ذلك نورد ما قاله فى بحثه وهو: "من ثم فإننـــا إذا أردنا أن نجيز قياسيّة جَمْع "فَعْل" على "أَفْعَال"، فإنه يجب علينا أولا أن نبحث عن بديل آخر، ليكون هو الأصل الذى تخـــتص به "أَفْعُل" وتتميّز به عن "أَفْعَال" حتى لا نقع فى خطأ الخلط بين قاعدتَىْ الصِّيغَتَيْن، وهذا هو الخطأ الذى وقع فيـــه المحـــدثون الذين أجازوا قياسية جمع "فَعْل" على "أَفْعَال" حيث لم يضـــعوا بديلا جديدا يكون هو الأصل الذى تختص به "أَفْعُل" وتتميز به عن "أَفْعَال"•

ولذلك يمكن القول بأن القدامى والمحـــدثين كليهمـــا لـــم يصيبوا كبد الحقيقة فى معالجة قضية جمع "فعل" على "أفعال"، فالقدامى منعوا قياسية جمع "فعل" على "أفعال"، فوقعوا بذلك فى خطأ مخالفة الواقع اللغوى الذى يزخر بأفعال جمعا "لفعل"•

والمحدثون أجازوا قياسية جمع "فَعْل" على "أَفْعَال" مراعاة للواقع اللغوى، ولكنهم لم يضعوا لنا بعد ذلك اصلا آخر لصيغة "أفعل" بدلا من "فعل"؛ لتتميز به عن "أَفْعَال" فوقعوا بذلك فـــى خطأ الخلط بين قاعدى صيغتى "أَفْعُل" و"أَفْعَال". والذى آراه أن

السبب الرئيسى الذى أدى إلى إثارة هذه القضية أصلا هو عدم اهتداء القدماء إلى معرفة الأصل الحقيقى الذى تختص به صيغة "أَفْعَل" ووضعهم قاعدتها على أساس المنطق العقلى، وليس على أساس الواقع اللغوى، ولو أنهم فطنوا إلى أن هذه الصيغة لا تختص بجمع شكل ما من الألفاظ، وإنما تختص بجمع نوع خاص من الألفاظ، وهو الاسم المؤنث سماعيا نحو: "يَد وأيد" و"رِجْل وأَرْجل" و"ذِرَاع وأذْرُع" لما اضطروا إلى اللجوء للمنطق العقلى، ليفرقوا بين الأصل الذى تختص به صيغة "أَفْعُل" عن الأصل الذى تختص به صيغة "أَفْعَال"، ولما جعلوا وزن "فَعْل" خاصا بصيغة "أَفْعُل"، ومن ثَمّ ما كانت لهم حاجة فى أن يحكموا بعدم قياسية جمع "فَعْل" على "أَفْعَال" التى اضطرب بشأنها القدماء والمحدثون"[1] أهـ.

وعلى ذلك أستطيع أن أقول: إن ما قرره مجمع اللغة العربية فى هذه القضية وهو القول بقياسيتها وتأييده لرأى المحدثين فيها[2] يؤكد لنا صحة وقوفنا بجانب هذا الرأى نفسه، على الرغم من جعل الأقدمين كل ما جاء من "فَعْل" على

---

(١) جموع التكسير فى القرآن الكريم ص١٧٠ ــ ١٧١ د/مفرح سعفان.
(٢) ينظر النحو الوافى ٤/ ٦٣٩ د/ عباس حسن.

"أَفْعَال" شاذا خارجا عن القياس . يقول سيبويه : "اعلم أنه قـد يجئ فى "فَعْل" ، "أفْعال"، قال الشاعر [١]:

وَجَدْت إِذَا اصْطَلَحُوا خيْرَهم ∴ وزَنْـدُك أثقَـبُ أَزْنَادِهَـا

وليس ذلك بالباب فى كلام العرب"[٢]أهـ.

ويقول ابن الشجرى: لقد كثر فى جمع "فَعْل" "أفْعَال" وإن كان خارجا عن القياس"[٣]أهـ.

وقد لحظ صاحب كتاب "جموع التكسير فى القرآن الكريم" هذا الموقف المتشدد من النحويين الأقدمين فَعلّق عليه بقوله:

فقد أجمع النحاة القدماء على شذوذ جمـع "فَعْـل" علـى "أَفْعَال" ... ورغم اعتراف بعضهم بكثرة ما ورد من "أفْعَـال" جمعا "لِفَعْل"، فقد أصروا على هذا الحكم، فقال ابن الشـجرى فى أماليه: "لقد كثر فى جمع "فَعْل" ، "أفْعَال" وإن كان خارجـا عن القياس"[٤]أهـ ، ومن الغريب والعجيب أن وصل الأمـر ببعضهم إلى حد أن ذكروا أنّ تلك الألفاظ التى جمعت من "فَعْل" على "أَفْعَال" هى ألفاظ قليلة جدا ، ويمكن تفسير جمع كل لفـظ

(١) البيت من المتقارب وهو للأعشى. وينظر فى الكتاب ٣/ ٥٦٨ .
(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٦٨ .
(٣) الأمالى الشجرية ١/ ٤١٨ .
(٤) الأمالى الشجرية ١ ٤١٨ .

منها على هذه الصيغة مثلما نلاحظ ذلك فى محاولة ابن يعيش تعليل جمع الأسماء: "رَأْد" و"زَنْد" ، و"فَرْخ" و"أَنْف" على صيغة "أَفْعَال" حيث يقول : "وجمعوا هذه الأسماء على "أَفْعَال" حملا لها على ما هى فى معناه ، وذلك أَنَّ "رَأْداً" فى معنى ذَقْن، و"زَنْد" فى معنى "عُود" وفَرْخ فى معنى "طَيْر" أو وِلْد وأَنْف فى معنى عُضْو. فكما قالوا: أَذْقَان أو أَعْوَاد وأَطْيَار وأَعْضَاء، فكذلك قالوا: أَرْآد وأَفْرَاخ وأَزْنَاد وآنَاف، لأنها فى معناها، فَأَعْطَوْها حُكْمَهَا"(١)أهـ.

وتابع صاحب هذا الكتاب كلامه قائلا: "وهكذا ساد بين اللغويين القدماء اعتقاد متفق عليه بينهم يقضى بشذوذ جمع "فَعْل" على "أَفْعَال"، وبناء على هذا الاعتقاد طفقوا يحكمون بتخطئة كل استعمال يخالف هذا الاعتقاد، فلم يجيزوا جمعه على "أَفْعَال" إلا فى حالة الضرورة الشعرية"(٢)أهـ.

ولكن على الرغم من ذلك وجدنا هذا الباحث يَتَّهِم المحدثين بالغفلة حيث إنهم لما حكموا بقياسية جمع "فَعْل" على "أَفْعَال" لم ينتبهوا إلى العلّة التى جعلت القدماء يحكمون بشذوذها، وهذا موقف منه عجيب.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٦ .
(٢) جموع التكسير فى القرآن الكريم د/ مفرح سعفان ص١٦٥ ــ ١٦٧ .

يقول : وأرى أن عدول اللغويين المحدثين عـن مـوقفهم الأول إلى الحكم بقياسية جمع "فَعْل" يدل على عدم تنبههم إلـى العلّة التى أدّت بالقدماء إلى الحكم بشذوذ جمع فَعْل على أَفْعَال، ذلك أن القدماء لم يكونوا أقل إلماما بالمعجم اللغوى للعربية من المحدثين، ولكن الذى أدّى بهم إلى الحكم بعدم قياسـية جمـع "فَعْل" على أَفْعَال مع علمهم بكثرة ما ورد مجموعا من "فَعْـل" على "أَفْعَال" هو أنهم كانوا يهدفون من ذلك إلى محاولة الفصل بين الأصل الذى تختص به صيغة "أَفْعُل" عن الأصـل الـذى تختص به "أَفْعَال"؛ لأنهم كانوا يريدون أن يضعوا لكل صـيغة أصلا تختص به ، وتتميز به عن غيرها من الصيغ، وعندما لم يستطيعوا أن يفرقوا بين أَصْلَىْ هاتين الصيغتين مـن خـلال الواقع اللغوى بسبب ـــ اعتمادهم على جميع مستويات العربية ومصادرها ولهجاتها المتباينة ـــ فقد اضطروا إلـى اللجـوء للمنطق العقلى للفصل بين أَصْلَىْ هاتين الصيغتين ما دام الواقع اللغوى لم يسعفهم فى ذلك"(١)أهـ.

ولعل سبب عجبى من الباحث هنا أننى لـم أسـتطع أن أسجل له موقفا معينا فى هذه القضية التى طرحها فى بحثـه،

(١) جموع التكسير فى القرآن الكريم ص١٦٩ د/ مفرح سعفان .

حيث وجدناه فى بداية كلامه يتعجب من أن بعض القدماء تَوَهَّم أن تلك الألفاظ التى جمعت من "فَعْل" على "أَفْعَال" هى ألفـاظ قليلة جدا[١]، وهذا يدل على اعتراضه عليهم وتأييـده لـرأى المحدثين بينما نراه هنا يتَّهم المحدثين بعدم تنبهم إلى العلّة التى أدَّت بالقدماء إلى الحكم بشذوذ جمع "فَعْل" على "أَفْعَال"، وفـى النهاية وصفهما بأنهما ـــ أى القدامى والمحدثين ـــ لم يصيبوا كبد الحقيقة فى معالجة هذه القضية كما ظهر من كلامه فيما سبق[٢].

وآمل أن أكون مصيبا فيما فهمته من كلام هـذا الباحـث فَلَعَلَّ فى كلامه ما يُفْهَمُ منه غير ما فهمتُ فيكون لـه موقـف واضح من الفريقين.

(١) ينظر المرجع السابق ص١٦٦ .
(٢) جمع التكسير فى القرآن الكريم ص٧٠ د/ مفرح سعفان.

مَا يُصَغَّرُ مِنَ الأَسْمَاءِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ

من المتَّفَق عليه عند جمهور النحويين أنه يشترط فيما يُصَغَّرُ: أن يكون اسما مُتَمَكِّنًا، ويُفْهَمُ من ذلك أنه لا يجوز عندهم تصغير الأَفْعَال ولا الحروف ولا الأسماء غير المُتَمَكِّنَة، وإن كان بعض النحويين والصرفيين أجاز تصغير "أَفْعَل" في التَّعَجُّب، كما أجاز تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وذلك لشبهها بالأسماء المتمكنة فى أنها توصف، ويوصف بها(١)، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك فى التسهيل بقوله: "يصغر الاسم المتمكن الخالى من التوغل فى شبه الحرف ومن صيغ التصغير وشبهها، ومنافاة معناه، بضم أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده"(٢)أهـ.

ثم يعرج بعد ذلك على بيان ما يصغر من الأسماء غير المتمكنة فيقول: "لا يصغر من غير المتمكن إلا "ذا" و"الذى" وفروعهما الآتى ذكرهما، فيقال: "ذَيَّا" و"تَيَّا" و"اللَّذَيَّا" و"اللَّتَيَّا" و"ذَيَّانِ" و"تَيَّان" و"اللَّذَيَّان" و"اللَّتَيَّان" و"أُلَيَّا" و"أُلَيَّاءِ" و "اللَّذَيُّونَ" و"اللَّذَيّْنَ" فى "الذِين" و"اللَّتَيات" و"اللَّوَيْتَا" فى "اللاتى"، و"اللَّوَيَّاء واللَّوَيْؤُونَ" فى "اللائى، واللائين" "(٣)أهـ.

---

(١) ينظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٢٤٣ تحقيق طه عبدالرءوف سعد.
(٢) التسهيل لابن مالك ص٢٨٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٣) التسهيل ص٢٨٨ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

وقد تناول ابن عقيل كلام ابن مالك هذا بالشرح والتوضيح غير أنه اعترض عليه فى نقطتين منه:

الأولى: وهى تصغيره "اللاتى" على "اللتيات واللويتا".

والثانية: هى تصغيره "اللائى واللائين" على: "اللوياء واللويؤون" ولبيان ذلك نورد ما اعترض به ابن عقيل هنا وما استدل به على صحة اعتراضه.

يقول فى المساعد: "و(اللَّتَيَّات واللَّوَيْتَا فى اللاتى) فاللَّتَيَّات تصغير "اللاتى"، على معنى أنه رد اللاتى إلى واحده، ثم صغّر وَجَمَع، و"اللَّوَيّتَا" تصغير "اللاتى" على لفظه، ولم يثبت تصغير "اللاتى" على لفظه، قال: اللاتى لا يحقّر، استغنَوْا بجمع الواحد المُحَقَّر السالم إذا قلت اللتيّات. انتهى، وأجاز الأخفش تحقير اللاتى على اللّويتَا.

(واللّويّاء، واللّوَيْؤُون فى اللائى واللائينَ) فَاللَّوَيَّا تصغير "اللاَّيى" غير مهموز وهو قول الأخفش، وأجاز بعضهم تحقيره مهموزا فتقول: اللّوَيّئَا، وتحقير اللائين فتقول: اللّوَيْؤُون. والحقّ أن ما سمع من ذلك قليل، وإلا فلا، لأن تحقير المتَوَغّل فى البناء، خارج عن القياس"[١]أهـ.

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ٥٢٤ ــ ٥٢٥ .

ومن خلال كلام ابن عقيل نجد أنه استدل على صحة اعتراضه فى النقطة الأولى بأنه لم يثبت تصغير اللاتى على لفظه، وأكد ذلك بقول سيبويه ــ وإن كان لم يصرح باسمه ــ: اللاتى لا يحقر ... الخ ٠

كما نجد أنه استدل على صحة اعتراضه فى النقطة الثانية بأن المسموع من ذلك قليل، بأن تحقير المتوغل فى البناء خارج عن القياس٠

وبرجوعنا إلى بعض شراح الألفية وجدنا أنهم اعترضوا على ابن مالك بما اعترض عليه ابن عقيل فى التسهيل فها هو ذا المرادى فى شرحه على ألفية ابن مالك يقول معلقا على قول ابن مالك فى الألفية :

وصَغَّرُوا شُذُوذًا الَّذِى والَّتِى ∴ وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَاوَتِى

"وقالوا فى جمع التى: اللتيات وهو جمع للتيا تصغير التى، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا، وتثنيتهما وجمعهما وقال فى التسهيل: واللتيات واللويتا فى اللاتى، واللويا واللويون فى اللائى واللائين، فزاد تصغير اللاتى واللائى واللائين. وظاهر كلامه أن : اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش، وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز فى جعله تصغير اللاتى، ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر

استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاى غير مهموز، وأجاز غيره: اللوياء فى اللائى، وقال فى اللائين: اللويؤون.

قيل: والصحيح: أنه لا يجوز تصغير اللاتى ولا اللوائى ولا اللواتى، وهذا مذهب سيبويه"[(١)] أهـ.

وبالمقارنة بين كلام ابن عقيل وكلام المرادى يتبين لنا أنهما يتفقان فيما اعترضا به على ابن مالك فى تصغيره اللاتى واللائى واللائين.

وما قاله ابن عقيل والمرادى، قاله الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك، حيث ذكر فى شرحه لكلام ابن مالك ما نصه: "وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى، أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش، وأما اللتيات: فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز فى جعله تصغير اللاتى، ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاى غير مهموز"[(٢)] أهـ.

وما ذكرته هنا من كلام المرادى والأشمونى واعتراضهما على ابن مالك يُؤَيِّد اعتراضَ ابنِ عقيل عليه فيما سبق وهو الصَّوَاب.

---

(١) شرح الألفية للمرادى وهو توضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١١٧ تحقيق د/عبدالرحمن سليمان.

(٢) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٢٤٤ تحقيق طه عبدالرءوف سعد.

قَلْبُ ضَمَّةِ الْوَاوِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا وَاوٌ مُتَحَرِّكَةٌ أَوْ يَاءٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَنُونٌ مَزِيدَتَانِ كَسْرَةً

لابن مالك رأى معين فى قلب ضمة الواو الواقعة قبل واو متحركة، أو قبل ياء بعدها ألف ونون مزيدتان وهما ما عَبَّـر عنهما بأنهما: زيادتا "فَعْلَان" وَرَأْيُ ابن مالك فى هذه المسألة: أن تقلب الضمة التى على الواو الأولى كسرة، ثم تقلب الـواو الثانية ياء، وذلك كأن نَبْنِى من كلمة "قُوَّة" بضم القـاف مثـل: سَبُعَانِ: فتقول : "قَوُوَان" وحينئذ تجتمع وَاوَان الأولى مضمومة والثانية متحركة بعدها ألف ونون زائدتان، فابنُ مالـك يَقْلِـبُ الضَّمةَ كسرةً والواو الثانية ياءً فتصير الكلمة هكذا "قَوِيَـان"[(١)] وقد عبر عن ذلك فى التسهيل بقوله: "وتبدل كسرة أيضا كـل ضمة تليها ياء أو واو، وهى آخـر اسـم مـتمكن، لا يتقيـد بالإضافة، أو مدغمة فى ياء هى آخر اسم لفظا أو تقديرا، وكل ضمة فى واو قبل واو متحركة، أو قبـل يـاء تليهـا زيادتـا فَعْلَانَ"[(٢)] أهـ .

وقد بَيَّنَ ابن عقيل أن ما حكم به ابن مالك هنا من قلـب هذه الضمة الواقعة على هذه الواو كسرة بأنه مذهب الأخفـش والجرمى والمبرد والأكثرين، ثم ذكـر أن مـذهب سـيبويه

---

(١) ينظر المساعد لابن عقيل ٤/ ١٣٧ .
(٢) التسهيل لابن مالك ص٣٠٥ .

تصحيح الواوين، أى الواو المضمومة والواو التى تليها وهـــى المتحركة، وأن مذهب ابن جنى هو إدغام الواو الأولـــى فـــى الثانية فتقول إذا أردنا مثلا أن نبنى من كلمة قوة على سبعان: قوان، ووصف ابن عقيل هذا الرأى بالضعف، ثـــم ذكـــر أن الزجاج منع بناء "فَعْلَان" من "القُوَّة" وابن عقيل فى هذه المسألة لم يمنع رأى ابن مالك ولم يعترض عليه كما هى العـــادة فـــى المسائل السابقة، ولكنه رَأَى أنـــه لا يَبْعُـــد مجـــئ المـــذهبين الأخيرين أى مذهب سيبويه وابن جنى، ولعلَّه أراد بـــذلك أن يستدرك على المصنف هذين الوجهين دون اعتراض لأنه قرر أَنَّ رَأْيَهُ ـــ أى ابن مالك ـــ هو مـــذهب الأخفـــش والجرمـــى والمبرد والأكثرين، أى رَأْيُ الجمهور، كما قال هو نفسه فيمـــا بعد، ولتأكيد ذلك نورد كلام ابن عقيل الذى علَّق به على كلام ابن مالك : الذى أوردناه فيما سبق بشأن المسألة التـــى نحـــن بصددها[١].

يقول ابن عقيل : "(وكل ضمة فى واو قبل واو متحركة، أو قبل ياء تليها زيادتا فعلان)، وذلك كأن تبنى من "قُوَة" مثل: "سَبُعَان"، فتقول: "قَوُوَان"، فتقلب الضمة كسرة، والواو الثانيـــة

.

(١) ينظر المساعد لابن عقيل ٤/ ١٣٧ ـــ ١٣٨ .

ياء، فيصير: "قَوِيَان"، كما تقول فى "فَعْلُوَة" من الغَزْو: غَزْوِيَة، فتلحق زيادتا فعلان بتاء التأنيث، وهذا الذى اختاره المصنف، هو مذهب الأخفش والجرمى والمبرد، والأكثرين، ومذهب سيبويه أنك تقول: "قووان" بتصحيح الواوين من غير إدغام ولا قلب، وإنما وجب التصحيح لمخالفة الفعل بزيادتى "فعلان"، لاختصاصهما بالاسم، فصار كالجولان، وإنما يعل ويدغم ما أشبه الفعل، لا ما خالفه، وأشبه الأسماء به قولهم فى النسب إلى طوى: طووى، بواوين متحركتين، قبل الأولى ضمة، وهى فى التقدير بعد الحرف، فكأنها فى الواو، هكذا قيل؛ والأولى أن يقال: خالف هذا الفعل بالزيادتين، فصحح، وليست الزيادتان كالتاء بدليل ضمة الغزوان، واعتلال: حصاة. وقال ابن جنى: تدغم فتقول: قَوَّان، وهو أضعف الأقوال .

وخالف الزجاج الجمهور، فمنع بناء "فعلان" من القوة، متمسكا بأنه ليس فى الكلام اسم ولا فعل على "فَعُلَ" عينه ولامه واوان.

ومثال ما قبل الياء، كأن تبنى من "شوى" اسما كَسَبُعَان ، فتقول: "شَوُيَان"، فتقلب الياء واوا لضم ما قبلها، كما فى : "قَوُوَان" ونحوه، فيصير "شَوُوَان" مثل "قَوُوَان"، فتقول على ما

اختاره المصنف : "شَوِيَان" بقلب الضمة كسرة، والواو الثانية ياء، ولا يبعد مجئ المذهبين الأخيرين"(١)أهـ.

وأعتقد ن مراده من قوله: "المذهبين الأخيرين، هما مذهب سيبويه وابن جنى، والدليل على ذلك أنه فى باب الإعلال بالقلب عند قول ابن مالك فيما بعد : "وفى مثل سبعان من القوة، ثلاثة أوجه، أقيسها إبدال الضمة كسرة وتاليها ياء، والإدغام أسهل من القلب"(٢)أهـ.

عند قوله هذا وجدنا ابن عقيل يعلق على كلامه بقوله : "وهذا قول الأخفش والمازنى والمبرد وأكثر أهل العلم ... والثانى مذهب سيبويه، أنك تقول: قَوُوَان، بتصحيح الواوين من غير ادغام ولا قلب" إلى أن قال عند قول ابن مالك : والإدغام أسهل من القلب"(٣)أهـ.

وهو قول ابن جنى ... وقوله أسهل من القلب إشارة إلى القول الآخر وهو الثانى، وقد سبقت المسألة فى الفصل المفتتح بقوله : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة وهو الفصل الثامن"(٤)أهـ.

---

(١) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨ .
(٢) التسهيل لابن مالك ص٣٢٢ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٦٣ .

ونلحظ من خلال كلام ابن مالك فى الموضعين، أى عند حديثه عن المسألة فى المرَّة الأولى، وعند حديثه عنها فى المرَّة الثانية، نلحظ أنه فى المرَّة الأولى لم يرجح أَيًّا مِنَ المذاهب الثلاثة ـــ التى ذكرت ـــ على الآخر .

أما فى المرة الثانية عند حديثه عنها فى الإعلال بالقلب ذكر أن القياس هو المذهب الأول وهو إبدال الضمة كسرة وقلب الواو الثانية ياء، أما الإدغام فقد جعله أسهل من القلب. كما ذكر ابن عقيل فى المساعد، وأقول ذلك، لأن ما جاء فى التسهيل جاء فيه الفك بدلا من القلب حيث ورد فيه كلام ابن مالك هكذا: "والإدغام أسهل من الفك"[(١)]أهـ فهل يريد ابن مالك من قوله : "الفك، يعنى القلب، كما تصور ابن عقيل؟ حيث فسر مذهب سيبويه فقال: "والثانى مذهب سيبويه، أنك تقول: قووان بتصحيح الواوين من غير إدغام ولا قلب"[(٢)]أهـ فقوله: ولا قلب يعنى من غير إبدال الضمة كسرة ولا قلب الواو الثانية ياء، أو أنه يريد بقوله "الفك" ـــ كما ورد فى التسهيل نفسه ـــ المذهبين معا، ـــ أعنى المذهب الأول وهو إبدال الضمة كسرة وقلب الواو الثانية ياء، والمذهب الثانى أيضا

(١) التسهيل لابن مالك ص٣٢٢ .
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٦٢ .

وهو مذهب سيبويه؟، لأن الإبدال ليس فيه إدغـام، ومـذهب سيبويه كذلك، الوجهان محتملان٠

وما ذكره ابن مالك هنا فى التسهيل عَبَّرَ عنه فى الألفية بقوله:

وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ∴ أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْـدُرَهْ ∴ كَـذَا إِذَا كَسَـبُعَانٍ صَـيَّرَهْ

وقد تناول المرادى فى شرحه على الألفية كلام ابن مالك بالشرح والتوضيح فقال: "وقوله (كذا كسبعان صيره) يعنى أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واوا قبل زيادتى "فعلان" كبناء مثل "سَبُعَان" من الرَّمْى، وهو اسم موضع فتقـول فيـه: رَمُـوَان، وأصله: رَمُيَان، قلبت الياء واوا وسلمت الضمة، لأن الألـف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصّـن من الطرف"(١)أهـ٠

ونلحظ من كلام المرادى أن ابن مالك هنا يوجب إبـدال الياء واوا بعد الضمة، وليس كما قال فى قووان بإبدال الضمة كسرة والواو ياء ومعنى ذلك أنه يفرق بين ما كانت لامه واوا وما كانت لامه ياء ٠

---

(١) شرح الألفية للمرادى ٦/ ٤٢ تحقيق د/ عبدالرحمن سليمان، وينظر شـرح الأشمونى بحاشية الصبان ٦/ ٤٣٣ تحقيق طه عبدالرءوف٠

وقد تناول صاحب التصريح هذه النقطة فقال وهو يتحدث عن إبدال الواو من الياء: "وأما إبدالها أى الواو من الياء ففى أربع مسائل: ... المسألة الثانية: أن تقع الياء بعد ضمة وهى إما لام فِعْلٍ كَنَهُوَ الرجل وقَضُوَ ... أو لام اسم مختوم بتاء للتأنيث، بُنِيَت الكلمة عليها من أَوَّلِ الأَمْر ، ولم يسبق لها، كأن يبنى من الرَّمْى اسما مختوما بالتاء مثل "مَقْدُرَة" بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال، فإنك تقول: مَرْمُوَة بالواو، والأصل: مَرْمُيَة أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة، بخلاف ما إذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة، فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء ... أو لام اسم مختوم بالألف والنون الزائدتين، كأن يبنى من الرَّمْى اسما على وزن "سَبُعَان" بفتح السين المهملة، وضم الباء الموحدة ... فإنك تقول: "رَمُوَان" بضم الميم، والأصل: "رَمُيَان" فأبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة، ولك أن تقول: إذا بنى من الغزو مثل ظَرُبَان، فإنه يقال: "غَزُيَان" فتعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كَرَضِى، ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل : "سَبُعَان" من الرَّمْى : "رَمُوَان"، لأنه لا يجوز أن تقول فى مثال: "عَضُد" من الرّمى "رَمو"؛ لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة، بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فتقول:

رم، فلذا يجب أن يقـــال : "رميـــان" بـــإعلال الحركـــة دون الحرف"[١]أهـــ٠

ويفهم من كلام صاحب التصريح أنه يختلف مع المرادى فى بناء مثل "سَبُعَان" من الرَّمى، حيث إن المرادى يقول فيـــه "رَمُوَان" يقلب الياء واوا، لأن أصله رَمُيَـــان، وحينئـــذ تسـلم الضمة من القلب إلى كسرة ٠

أما صاحب التصريح بعد أن قال: إن بناء مثل سَبُعَان من الرَّمْى هو "رَمُوَان" كما قال المرادى أَوْجَبَ بعـد ذلـك قَلْـبَ الضمة كسرة لتسلم الياء٠

والفرق بين الرأيين فى نظرى هو أن من يقلب الضـــمة كسرة لتسلم الياء فيقول "رَميان" لا يعتد بالألف والنون وحينئذ لو قال: "رَمُوَان" يكون قد وقع فى آخر الاسم واو لازمة بعـد ضمة فى اسم معرب، وهذا غير موجود ٠

أما من قال فيها : "رَمْوَان" بقلب الياء واوا وقبلها ضـــمة لازمة فقد اعتَدَّ بالألف والنون التى حصَّنَت الواو من وقوعها آخر الاسم فتكون الواو حينئذ بَعُدَتْ عن الطرف. وهذا[٢] مـــا

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٨٣ ــ ٣٨٤ للشيخ خالد الأزهرى ٠
(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـــك ٦/ ٤٣٣ تحقيـــق د/عبدالرحمن سليمان ٠

قاله المرادى ، ولعلّنا إذا رجعنا إلى حاشية الشيخ يّس العليمى على التصريح سنجد أنه أخذ على الشيخ خالد الأزهرى صاحب التصريح هذا المأخذ فقال: "قوله : "ولك أن تقول إلخ" يقال عليه إن قلب الواو ياء فى غَزِيان كَظَرِبان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم فى المتن والألف والنون لا يَضْعُفان عن التاء، فإن التاء كما تقدم، يجب معها قلب الياء واوا، كما إذا بنيت من الرَّمْى مثل "مَقْدُرَة" فإنك تقول: "مَرْمُوَة" بقلب الياء واوا أيضا، فإن الألف والنون حرفان موجودان حسًّا فَبَعُدَ من الطرف، فالواو المضموم ما قبلها فى الحشو لا فى الطّرف، وقد يقال: إن الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التّحصين من الطرف؛ كما قال المرادى، وكما مَنَعَت التاء من الطرف تمنع الألف والنون منه"[(١)] أهـ.

وما رأيناه من كلام المرادى وصاحب التصريح ليس فيه ذكر لآراء العلماء الين ذكرهم ابن عقيل فى كلامه عند شرحه لكلام ابن مالك، لكنّ أبا حيان ذكر ذلك صراحة فى كتابه الارتشاف فقال : "وبناء فَعُلان" من القوة منعه الزجاج، وأجازه الجمهور فقال سيبويه يقول[(٢)]: قَوُوان يصحح ولا تدغم ولا

(١) حاشية الشيخ يّس العليمى على التصريح ٢/ ٣٨٤ .
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٠٩ تحقيق أ/ عبدالسلام هارون.

يقلب، وقال أبوالحسن والجرمى والمبرد والأكثرون: "قَوِيَــان" تقلب الواو ياء، وتكسر ما قبلها، وقال ابو الفتح: تدغم فتقول : قَوّان(١).

وبناء "فَعُلَان" من شَوى، تقول: شَوُيَان، فتقلب اليــاء واوا لضمة ما قبلها فتصير "شَوُوَان"، ويظهر أنه يجئ فيه المذاهب التى فى "قَوُوَان" لكن لا أنقلها فى هذا بخصوصيته، فلو سكنت واعتددت بالعارض قلت: "شَوَيَان"، فتدغم فتقول: "شِيّان"، وإن لم تعتد قلت: شَوِيَان ولا تدغم"(٢) أهــ ويلحظ أن كلام أبىحيان هنا موافق لما قاله ابن عقيل فيما سبق.

(١) ينظر المنصف لابن جنى ٢/ ٢٨١ ــ ٢٨٢ .
(٢) ارتشاف الضرب لأبىحيان ١/ ١٣٩ ــ ١٤٠ تحقيق د/ مصطفى النماس ، وينظر التسهيل ص٣٢٢ والمساعد ٤/ ٢٦٢ .

حُكْمُ إِعْلَالِ الْوَاوِ الْوَاقِعَةِ عَيْنًا لِفُعَّالٍ جَمْعًا

يختلف ابن عقيل مع ابن مالك فى إعلال الواو وهى عين "فعال" جمعا ، فابن مالك يرى أن إعلالها قليل، فيقول فى نحو: نُوَّام: نُيّام بقلب الواو ياء، ويجعل ابن عقيل ذلك شاذا ويوضّح ذلك قَوْلُ ابن مالك : "وقد تصحح الواو وهى لام فعول جمعا، ولا يقاس عليه خلافا للفراء، ورُبَمَّا أُعِلّتْ، وَهى عَيْنُ فُعّال، جَمْعًا"(١)أهـ٠

وقد عَلّقَ ابنُ عقيل على قول ابن مالك: "وَرُبَّمَا أُعِلَّتْ وهى عين فُعَّال جَمْعًا" بقوله: "قالوا فى نُوَّام: نُيَّام، وهو شاذ"أهـ٠

ثم يعترض عليه فى تقييده لـ"فُعَّال" بكونها جَمْعًا، يقول: وتَقْييدُه بالجمع قد يُوهم أن المفرد بخلافه، وليس كذلك، بل "فُعّال" المفرد، شذ أيضا إعلاله، قالوا: فلان فى صُيَّابَةِ قَوْمِه، والقياس فى صُوَّابَة، قال الفراء: صُيّابَة قَوْمِه، وصُوّابة قَوْمه، أَىْ: صَميمُهم"(٢)أهـ٠

ويظهر لنا من كلام ابن عقيل أنه يجعل إعلال عين "فُعَّال" مفردا كان أَوْ جَمْعًا، شاذًّا بخلاف ابن مالك حيث جعل إعلالها

(١) التسهيل لابن مالك ص٣٠٩ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٥٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات ٠

خاصا بالجمع ولم يتطرق إلى إعلالها فى المفرد، وعلى الرغم من أنه خصص الإعلال بالجمع إلا أنه جعله قليلا، ويفهم ذلك من قوله : "وَرُبَّمَا أُعِلَّتْ وهى عَيْنُ فُعَّال جَمْعًا"(١)أهـ.

ولذلك وجدنا ابن عقيل يعترض عليه فى النقطتين وهما:

١ – جعله الإعلال فى "فُعَّال" جَمْعًا، قليلا بدليل قوله : "وَرُبَّمَا" وهى كما تعرف تفيد التقليل.

٢ – جعله الإعلال فيها خاصا بالجمع .

يقول ابن عقيل: "قالوا فى نوام: نيام وهو شاذ، وتقييده بالجمع، قد يوهم أن المفرد بخلافه، وليس كذلك، بل فعال المفرد شذ أيضا إعلاله، قالوا: فلان فى صيابة قومه، والقياس فى صوابة، قال الفراء: صيابة قومه، وصوابة قومه، أى: صميمهم"(٢)أهـ.

وأريد أن أقول: إن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك فى النقطة الأولى صحيح، وذلك لأن ابن مالك قد صرح فى الألفية بشذوذ إعلال عين "فعال" جمعا بخلاف إعلال عين "فعل"، حيث جعله شائعا، يقول:

---

(١) التسهيل لابن مالك ص٣٠٩ تحقيق د/ محمد كامل بركات .
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٥٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات .

وَشَاعَ نَحْو نُيَّم فِـى نُـوَّم .:. وَنَحْوُ نُيَّـامٍ شُـذُوذُهُ نُمِـى

وقد شرح المرادى كلام ابن مالك هنا فى الألفيـة مُعَلِّـلا لكثرة الإعلال وشيوعه فى عَيْن "فُعَّل" جمع فَاعِل، وشذوذه فى عين "فُعَّال" الذى مثَّل له بنُيّام جمع نَائِم٠

يقول المرادى: "يعنى أنه قد كثر فى "فُعَّل" جمـع فَاعِـل الذى عينه واو الإعلال، فيقال فى نُوّم جمع نَائِم: "نُـيَّم" وفـى "صُوَّم" جمع صائم "صُيَّم" وفى "جُوَّع" جَمْـع جَـائِع : "جُيَّـع" قال[١]:

... .:. عَجَّلْتَ طَبْخَتَهُ لِقَـوْمٍ جُيَّـعِ

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها مـن الطـرف؛ فأعلت كما تعل اللام، فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت الـواو الأولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ، والتصحيح فى ذلك هـو الأصل، وأما "فُعّال" ــ بالمد ــ نحو صُوّام ، وقُوّام، فالتصحيح فيه متعيّن ، لبعد عينه عن الطرف بسبب زيادة الألف ، وقـد شَذَّ الإعلال فى لفظ واحد لا يقاس عليه، وهو "نُيّام" جمع نَائِم، قال الشاعر[٢]:

(١) هو الحاردة والبيت من الكامل وصدره : ومُعَرَّضٍ تَغْلِى الْمَرَاجِلُ تَحْتَـه . ينظر فى الأشمونى ٤/ ٤٦٠ برواية: عجّلت طبيخته ، وشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٦/ ٧٤ تحقيق د/ عبدالرحمن سليمان ٠

(٢) هو أبوالغمر الكلابى والبيت من الطويل وهو فى الأشمونى ٤/ ٤٦١ وشرح الألفية للمرادى ٦/ ٧٥ ٠

أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْــذِرٍ ∴ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاّ كَلامُهَا"(١)أهـــ

وما قاله المرادى فى شرحه كلام ابن مالك قاله الأشمونى أيضا فى شرحه، وقد ذكر كل منهما فى تنبيهاته أن قول ابـــن مالك: "وشاع" يفيد الكثرة ولكنه ليس نصا على اطراده، وقــد نص غير ابن مالك من النحويين على أنه مطرد(٢).

والذى مثل به ابن عقيل لقول ابن مالك: "وربمـــا أعلـــت وهى عين فُعَّال جمعا"(٣)أهـــ٠وجعله شاذا فى قوله:"قالوا فـــى نُوَّام:نُيَّام،وهو شاذ"(٤)أهـــ٠

لم ينص السلسيلى وهو أحد شراح التسهيل على شـــذوذه، ولكنه اكتفى بـــالتعليق عليـــه بقولـــه: "قـــالوا قـــائم وقـــوام، وقيام"(٥)أهـــ٠

وجعل ابن يعيش القلب فى نحو صوام غير جائز لتباعـــد حرف العلة عن الطرف كما ذكر المرادى والأشـــمونى فيمـــا

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمـــرادى ٦/ ٧٤ ــ ٧٥ تحقيق د/ عبدالرحمن سليمان٠

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمســـالك للمـــرادى ٦/ ٧٦، وشـــرح الأشـــمونى ٤/٤٦١ ٠

(٣) التسهيل ص٣٠٩ تحقيق د/ محمد كامل بركات ٠

(٤) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٥٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات ٠

(٥) شفاء العليل ٣/ ١٠٩٧ ٠

سبق، لكنه عاد وقال: "وَرُبّمَا قَلَبُوا مع تباعده من الطرف، قال ذو الرمة:

أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيّةُ ابْنَةُ مُنْـذِرٍ ∴ فَمَا أَرّقَ النُّيَّامَ إلاّ سَلاَمُهَا(١)

هكذا أنشده ابن الأعرابى "النُّيَّام" وقالوا: "فلان من صُيَّابة قومه" حكاه الفراء ، أى من صميم قومه والصُيَّابة الخيار من كل شيء، والأصل: صُوَّابة، لأنه من صاب يصوب، إذا نزل كان عرقه قد ساح فيهم، فقلبوا الواو ياء، وكلاهما شاذا من جهة القياس، والاستعمال، أما الاستعمال، فظاهر القلة، وأما القياس؛ فلأنه إذا ضعف القلب مع المجاورة فى نحو: صُيَّم، وقُيّم، كان مع التباعد أَضْعَف"(٢)أهـ.

وكلام ابن يعيش هذا فيه تأييد وتقوية لما اعترض به ابن عقيل على ابن مالك فى إعلال العين فى "فُعَّال" سواء أكان جمعا أم مفردا. وأرى أننى لا أستطيع هنا أن أقف بجوار ابن مالك مؤيدا رأيه فى هذه المسألة، نظرا إلى أنَّ النحويين يكاد يكون عندهم إجماع على ما رآه ابن عقيل كما بَيَّنْتُ فى أثناء تناولى للمسألة .ولأنَّ الحرف كُلَّما بعد عن طرف الكلمة قَوِىَ وَسَلِم ، لأنه كما يقولون الأطراف محل التغيير.

---

(١) سبق تخريج البيت منسوبا إلى أبى عمر الكلابى برواية "كلامها" مكان سَلامُها فى الشطر الثانى .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩٤ .

إبْدَالُ تَاءِ الافْتِعَالِ ثَاءً

يذكر ابن مالك فى التسهيل أن تاء الافتعال الواقعة بعد ثاء فى صيغة افْتَعَل وفروعها، أى نحو: يَفْتَعِل، افْتَعِل، وافْتِعَال يجوز فيها أن تبدل ثاء، أو أن تدغم فيها، يقول: "وتبدل تاء الافْتِعَال وفروعه ثَاءً بعد الثَّاء، أوْ تُدْغَم فيها"أهـ٠

وقد شرح ابن عقيل هذا الكلام ووافق عليه، غير أنه استدرك على المصنف وهو ابن مالك وجها آخر غير الوجهين اللذين أجازهما وهما: الإبدال والإدغام"[1]أهـ٠

يقول ابن عقيل : "(وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاء بعد الثاء) نحو: اثَّرَد من الثَّرد، والأصل: اثْتَرَدَ، فأبدل من التاء ثاء وأدغم (أو تدغم فيها) أى تدغم الثاء فى التاء، فتقلب كذلك الثاء تاء، فتقول: اتَّرَدَ؛ فعلى الوجه الأول، قلب الثانى للأول وعلى هذا الوجه عكس ، وهما ثابتان عن العرب، قالوا فى "مُفْتَعَل" من الثَّريد: مُثَّرد ومُتَّرَد؛ وقال سيبويه فى قلب الثانى إلى الأول: لغة عربية جيدة؛ قال: والقياس قلب الأوّل إلى الثانى؛ لأنه الأصل فى الإدغام، وفات المصنف وَجْهَ الْبَيَان، وقال سيبويه: البَيَانُ عَرَبِىٌّ حَسَن"[2]أهـ٠

(١) التسهيل لابن مالك ص٣١٢ ٠
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٨٠ ــ ١٨١ ٠

ويفهم من كلام ابن عقيل أنه يوافق ابن مالك فى الوجهين الأَوَّلَيْنَ وهما الإدغام بعد قلب الثانى إلى الأول، والإدغام بعد قلب الأول إلى الثانى، وقد عبر عنهما ابن عقيل ـ كما رأينا ـ بأنهما ثابتان عن العرب، وأن سيبويه يرى أن القياس هو قلب الأول إلى الثانى، وأن الوجه الذى يقلب فيه الثانى إلى الأول، لغة عربية جيدة.

والوجه الذى استدركه ابن عقيل على المُصَنِّف وهو ما سَمَّاه بوَجْهِ البَيَان هو ما يُعَبَّرُ عنه بالإظهار، أى إظهار الحرفين دون إدغام فنقول فى اثْتَرَد: اثْتَرد على الأصل. ومعنى ذلك أنه يعامل الثاء الواقعة فى صيغة افْتَعَل وفروعها معاملة الدال والضاد والظاء نحو: اذْدَكَر، واضْطَرَب، واظْطَلَم، حيث إنه يجوز فى هذه الأفعال ثلاثة أوجه كما ذكر.

الأول: الإظهار، فتأتى بها على الأصل وهو ما عبر عنه بالبيان فتقول فيها: اذْدَكر واضْطَرَب واظْطَلَم كما هى.

الثانى: الإدغام بقلب الثانى إلى الأول فتقول: اذَّكَر، واضَّرَب، واظَّلَمَ.

الثالث: الإدغام بقلب الأول إلى الثانى فتقول: ادَّكَر واطَّرَب[1] واطَّلَم.

(١) ينظر المساعد لابن عقيل ٤/ ١٨٢ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

ولتأكيد ذلك نذكر ما قاله فى إدغام هذه الأحرف، يقــول: "وملخص ما يجوز فى الفصل، أن مثل: ادلج واطلــب، إنمــا يجوز فيه الإدغام، ومثل: اصطبر وازدجــر واســتمع، فيــه وجهان: البيان كالمذكور، والإدغام بقلب الثانى للأول، نحــو: ازجر واصبر واسمع؛ ومثل: اذدكر، واظطلم واضطرب فيــه ثلاثة أوجه: البيان، كالمذكور، والإدغام بقلب الثــانى لــلأول نحو: اذكر واظلم واضرب، والإدغام بعكسه نحو: ادكر واطلم واطرب"(١)أهـ.

ويرى الرضى أن الإدغام بقلب الأول إلى الثــانى غيــر جائز فى الطاء والظاء الصاد والضاد والسين والــزاى لكنــه يجوز فى الثاء. يقول فى كتابه شرح شافية ابن الحاجب: "وإذا كان فاء افتعل مقاربا فى المخرج لتائه، وذلك إذا كانت الفــاء أحد ثمانية الأحرف التى ذكرنا أن التاء تدغم فيها، لكونها من طرف اللسان كالتاء، وهى: الدال والذال والطاء والظاء والثاء والصاد والسين والزاى، وتضم إلى الثمانية الضاد ... فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل فى تائه، أكثر من جــواز إدغــام تائه فى عينه، تقول فى الدال: ادان، وفى الذال: اذكر، وفــى

---

(١) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٨٢ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

الطاء: اطلب، وفى الظاء: اظلم، وفى الثاء: اثرد، وفى الصاد: اصبر، وفى السين: اسمع، وفى الزاى: ازان، وفى الضاد: اضجع، وإنما قلبت التاء فى هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب الأول إلى الثانى ، لأن الثانى زائد دون الأول، وفى الطاء والظاء والصاد والضاد والسين والزاى، لا يجوز قلب الأول إلى الثانى، لئلا تذهب فضيلة الإطباق والصفير.

ويجوز مع الثاء المثلثة قلب الأول إلى الثانى، كما هو حَقّ الإدغام تقول: اثَّأَر، واتَّرَد ... إلى أن قال: ويجوز مع السين والثاء أن تبقى تاء الافْتِعَال بحالها؛ لأن السين والثاء مهموستان، كالتاء، فتقول: اثْتَأَرَ واسْتَمَعَ"(١)أهـ.

ونشير هنا إلى أن ما قاله الرضى من قوله: ويجوز مع السين والثاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها ... إلخ، هو ما عَبَّر به ابن عقيل حين استدرك على ابن مالك بأنه فاته وجه البيان، أو ما يُعَبَّر عنه أيضا بالإظهار وفسره بقوله: "فتأتى بها على الأصل"(٢)أهـ.

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣/ ٢٨٦ تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين ط دار الكتب العلمية.
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٨١ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

وذكر أبوحيان فى الارتشاف الأوجه التى تأتى عليها الثاء مع تاء الافتعال فى الإبدال فقال: "وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاء بعد الثاء كاثَّرَد، أو تدغم الثاء فيها كاثَّرَد، أو تظهر كاثْتَرَد"(١) أهـ.

ولعل ما أوردناه من كلام أبىحيان والرضى، يؤيد استدراك ابن عقيل على ابن مالك فى أنه فاته وجه البيان أى الإظهار ويمكن أن يقال إن ابن مالك تركه ولم يشر إليه بناء على أنه هو الأصل الذى تأتى عليه الكلمة قبل الإدغام، لكن هذا بالطبع لا يمنع من كونه وجها من الأوجه الواردة والجائزة فى الكلمة فلا يجوز إهماله، وبذلك يكون ابن عقيل مُحِقًّا فى استدراكه.

(١) الارتشاف لأبىحيان ١/ ١٥٢ تحقيق د/ مصطفى النماس.

"رَدُّ الْحَرْف إلى أَصْلَيْن أَوْلَى مِنْ جَعْلِه مَحْذُوفاً أَوْ مُبْدَلاً مِنْ غَيْره شُذُوذاً"

يرى ابن مالك أنه إذا تَرَدَّدَ أَيُّ حرف فى كلمة بَيْنَ كَوْنه محذوفا حَذْفاً شاذًّا أو كونه مُبْدَلاً إبدالا شاذا أيضا وبَـيْنَ رَدِّه إلى أَصْلَيْن لَيْسَ فيهما ادّعاء شُذُوذ حَذْفٍ أو إبدال، كَانَ الـرَّدُّ إلى أَصْلَيْن أَوْلَى، يقول ابن مالك فى التسهيل: "والـرَّدُّ إلـى أَصْلَيْن، أَوْلَى من ادّعاء شُذُوذ حَذْف، أو إبْدَال"[١] أهـ.

وقد وافق ابن عقيل ابن مالك فى ذلك، إلا أنه فى حالـة الإبدال فى نحو: مَدَحَ ومَدَهَ، ذكر أن النحويين لم يثبتوا إبـدال الهاء من الحاء، ولذلك كان جعلهما أصلين أَوْلَى، ثم عاد وقال: "وإنما أثبت ابن خالويه ذلك، لأنه لم يكن ممـن يُحَقِّـقُ علـم العربية، بل غلب عليه علم اللغة"[٢] أهـ ، والعجيب أنه ـ أى ابن عقيل، بعد أن استدل على كون جعل الحاء والهاء أصـلين أولى من الإبدال ، بعدم إثبات النحويين ذلك، وأنه لم يُثْبِتْ أحدٌ ذلك غير ابن خالويه، قال: والحق إثبَات ذلك فقد سُمِعَتْ منـه الفاظ كثيرة جدا، وقد عقد له العلاّمة أبوالطيب اللغوى باباً فى كتاب الإبدال ومما ذكر فيه، أن أبا حاتم حكى عن الأصمعى،

(١) التسهيل ص٣١٤ .
(٢) المساعد ٤/ ١٩٤ .

عن الحارث بن مصرف قال: سابَّ حَجْل بن نضلة، معاوية بن شكل عند النعمان بن المنذر، أو عند المنذر، شَكّ الأصمعي؛ فقال: إنه قَتّال ظِبَاء، تَبّاع إِمَاء مَشّاء بأقراء، قَعْوُ الأليتين، مُقّبل النعلين، أَفَحّج الفخذين، مفجّ الساقين، فقال الملك: وَيْهَكَ! أردت أن تذمه، فَمَدَهْتَه! أراد: وَيْحَك! أردت أن تذمه فَمَدَحْتَه٠

قال: ويروى أن النبي ﷺ قال لرجل: "أقبل جناد! وَيْهَكَ، أي: وَيْحَك"![(١)] أهـ٠

وما قاله ابن عقيل ليس اعتراضا على ابن مالك أو استدراكا عليه إنما هو استدراك على نفسه ورجوع عما قاله من أن النحويين لم يثبتوا إبدال الهاء من الحاء، ولعله نقل ذلك عن بعض النحويين فاعتبره رأيا لهم فرد عليه ٠

وأقول ذلك لأنني وجدت أن المحقق بعد أن شرح ابن عقيل كلام ابن مالك أنهى كلامه بكلمة انتهى، فلو كان الكلام لابن عقيل لما صنع المحقق ذلك ٠

---

(١) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٩٤ ــ ١٩٥، وينظر الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٣١٦/١ وما بعدها نقلا عن حاشية المساعد٠

ويؤكد ظنى ما قاله ابن عقيل نفسه بعد ذلك عن نظرة كل من النحويين واللغويين إلى الإبدال والفرق بينهما يقول:"والفرق بين طريق النحويين فى هذا، واللغويين، أن اللغويين إذا اشتهر للكلمة استعمال بحرف، ثم جاءت مستعملة بحرف آخر مكانه، قالوا:إن أحد الحرفين بدل من الآخر،وقد يقولون ذلك أيضا، مع شهرة فى أحد الحرفين،ولا فرق عندهم بين أن يكمل التصريف فى كل منهما،وبين أن لا يكمل؛وأما النحويون، فيقولون عند كمال التصريف؛ ليس أحدهما بدلا من الآخر، بل هما مادَّتَان وعند عدم الكمال، يقولون بالإبدال، إن كان ذلك الحرف مما ثبت أنه يبدل من ذلك، وإلا فهما أصلان. ورُبَّما أطلق مطلقون،أنه إذا لم تكمل التصاريف،يكون على الإبدال"[1]أهـ.

ولعل ما ذكره ابن عقيل عن طريق النحويين إلى الإبدال هنا هو ما جعله النحويون من أدلة الإبدال، حيث قالوا إنه إذا لزم حرفان فى جميع تصاريف الكلمة دون غلبة لأحدهما على الآخر حكم بأصالة كل منهما مثل أَكَّدَ و"وَكَّدَ" و"أَرَّخَ" و"وَرَّخَ"،حيث إن الحرف الأول فى"أَكَّدَ" لزم فى جميع التصاريف إذ يقال: أَكَّدَ يُؤَكِّد تَأْكِيدًا ومُؤَكِّد، كما يقال: وَكَّدَ يُوَكِّدُ تَوْكِيدًا

(١) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٩٦ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

وموكد، كذلك فى أرخ و"ورخ" تقول: يورخ ويـؤرخ تأريخـا وتوريخا وهكذا[١].

وبناءعلى ما سبق يمكننا أن نقول إن سبب ما نسبناه إلى ابن عقيل من اضطراب فى رأيه هنا حيث قـال بـأن "مَـدَحَ ومَدَهَ"، أصلان ، فليست الهاء فى "مَدَهَ" بَدَلاً من الحا فى "مَدَحَ"، وأن ذلك عنده أَوْلَى من الإبدال، لأنه لم يثبت النحويون إبـدال الهاء من الحاء، وأن من أثبت ذلك وهو ابن خالويه مُتَّهَمٌ فـى تحقيقه علم العربية، بل غلب عليه علم اللغة، ثم عـاد وقـال: "والحقّ إثبات ذلك"[٢]، نقول: إن سبب ذلك قد يكون عدم فصل المحقِّق بين كلام ابن عقيل وكلام غيره، فى حالة ما إذا ثبـت أنه ليس من كلامه وأَقُـولُ "قَـدْ" لأن ذلـك مُجَـرَّدَ ظـن أو تخمين،وسوف أذكر النص هنا مرة أخرى حتى لا أكـون قـد رَأَيْتُ غَيْرَ الصواب. يقول ابن عقيل تعليقا على كلام ابن مالك فى التسهيل: "والرَّدُّ إلى أصلين، أَوْلَى من ادّعَاء شُذُوذ حَـذْفٍ أو إبْدَال" يقول: "نحو مَدَحَ ومَدَهَ، فَهُمَا أصلان، وقـد جـاءت التصاريف كلها لكل منهما، نحو: مَادِه، وباقيها؛ وهذا أَوْلَى من الإبدال، إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء، وإنما أثبت

(١) ينظر أحسن الكلام فى الإعلال والإبدال ص١٧ د/ السيد حسن البهوتى.
(٢) التسهيل ص٣١٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات .

ابن خالويه ذلك، لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية؛ بل غلب عليه علم اللغة. انتهى. والحق إثبات ذلك، فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا ، وقد عقد له العلامة أبوالطيب اللغوى بابا فى كتاب الإبدال ... الخ"[١]أهـ.

ولو أن المحقق عند قوله: انتهى. أشار إلى أن ذلك لـيس من كلام ابن عقيل ، ما وقع القارئ فى مثل ذلك، وكان يمكنه لو كان هذا الكلام فِعْلاً هو كلام ابن عقيل ، أن يمحـو مـن الكلام كلمة "انتهى" حتى يكون الكلام موصولا ببعضه، وحينئذ يكون الحكم على ابن عقيل بالاضطراب صحيحا لا شك فيـه، إلا إذا قلنا إنه يريد من قوله: والحق إثبات ذلـك"[٢] أَىْ علَـى جهة الشذوذ كما جاء فى كلام ابن مالك من قوله: "والرد إلـى أصلين أَوْلَى من ادّعَاء شذوذ حذف أو إبدال"[٣]أهـ.

ويؤيد ذلك ما قاله السلسيلى في تعليقه على كلام ابن مالك فى كتابه شفاء العليل حيث قال مُعَلّقا على كـلام ابـن مالـك السابق وهو الرد إلى أصلين أَوْلَى من ادّعاء شذوذ حـذف أو إبدال، كـ"دَمَتٍ، ودمَثْرٍ" فتجعلهما راجعين إلى أصلين، أحدهما دَ مَ ثَ، والآخر د مَ ثْ ر ، أَوْلَى من أن تجعلهما راجعين إلى

---

(١) المساعد لابن عقيل ٤/ ١٩٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٢) السابق نفسه .
(٣) التسهيل ص٣١٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

أصل واحد، والراء زائدة، أو إبدال كمدح ومده فهما أصـــلان، ولا يقال إن الهاء بدل من الحاء شذوذا"[١]أهـ.

ومن الغريب أن ابن مالك الذى قَرَّرَ هنا فى التســهيل أن الرد إلى أصلين فى الكلمات التى يمكن أن يقال فيها إن أحــد الحرفين مبدل من الآخر شذوذا أولى من الإبدال[٢]، قَرَّر غير ذلك فى شرح الكافية الشافية، حيث قال : "ومَدَهَهُ بمعنى مَدَحَهُ وفيه نظر؛ لأن بعضهم فَرَّقَ بين ذى الحاء وذى الهاء، فجعل المَدْح فى الغَيْبَة، والمَدْهَ فى الوجه. والأصح كونهمـــا بمعنـــى واحد، إلا أن المَدْحَ هو الأصل، لأنه فائق فـــى الاســـتعمال، وبكثرة التصاريف، ولأن حروفه حروف (الحمد) مع تقاربهما فى المعنى"[٣]أهـ.

فكلامه هنا ــ كما رأينا ــ على الإبدال أى أنَّ الهاء فـــى "مَدَهَ" مبدلة من الحاء فى "مَدَحَ" على الرغم من إمكان جعل كل منهما أصلا، وهذا يخالف ما قاله فى التسهيل، وهذا تعـــارض بين الرأيين فى الكتابين مما يجعلنا نقرر ونقول إن الاضطراب قد مس الشيخ وصاحبه، أعنى: ابن مالك وابن عقيل.

---

(١) شفاء العليل للسلسيلى ٣/ ١١٠٧ تحقيق د/ الشريف البركاتى .
(٢) ينظر التسهيل ص٣١٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات .
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٦٢ تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى.

حَذْفُ الْأَلِف شُذُوذًا مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الآخر بَعْدَ "لَوْ"

يذكر ابن مالك أن حذف الألف مما يقع بعد "لَوْ" من أفعالٍ معتلة الآخر شاذ وقد بين ذلك وهو يتحدث عن حذف الهمـــزة من بعض الكلمات مثل حذف الهمزة من كلمة "أنعم" فى قولهم "عِمْ صباحا" حيث إن أصلها: "أنعـــم" فحـــذفت فـــاء الكلمـــة، فإنحذفت الهمزة، وقد اعتبر ابن مالك أن هذا الحذف من مثـــل هذه الأفعال شاذ ٠

يقول فى التسهيل : "وَشَذَّ فى الفعـــل، لا أَدْرِ وَلاَ أُبَـــال ، وعِمْ صَبَاحًا، ونحو خَافُو، وَلَوْ تَرَمَا الصِّبْيَان"(١)٠

وقد بين ابن عقيل أن الأصل فى "تَرَ" ، "تـــرَى" فحـــذفت الألف على جهة الشذوذ، وذكر أن السبب فى هذا الحذف هـــو أن الفعل جزم بعد "لَوْ" تشبيها لها "بإن" الشرطية، لكنه اعتبـــر الجزم "بلَوْ" ضعيفا . يقول ابن عقيل تعليقا على كلام ابن مالك الذى ذكرناه وهو : "وَلَوْ تَرَمَا الصِّبْيَان"(٢): "والأصل تـــرَى ، فحذف الألف شذوذا، تشبيها "لِلَوْ" "بإنْ" وَمَا زائدة، وأَمَّا كـــون "لَوْ" جازمة، فَضَعيفٌ"(٣)أهـ٠

---

(١) التّسهيل ص٣١٥ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠
(٢) السابق نفسه ٠
(٣) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٠٩ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠

وما رواه ابن عقيل هنا بـــ"لَـوْ" رواه أبوحيـــان فـــى الارتشاف بــ"لَمْ" وبناء على ذلك جعل الحذف فى "تَرَ" من أجل الجازم وهو "لَمْ" .

يقول أبوحيان: "وشذ فى الفعل حذف الياء فى لا أَدْرِ، وما أَدْرِ، ولا أُبَالِ، إذا دخل عليه الجازم نحو: لم أبل، والأصل لم أبال، وحذف الألف فى "تَرَ" فى قــولهم: "خــافوا ولــم تَــرَ الصبيان"، وقول من زعم فى عــم صــباحا أن أصــله أنعــم فاسد"[(١)] أهـــ .

وواضح أن رواية ابن عقيل هى الصحيحة، لأن روايـــة أبىحيان التى هى : "ولم تر" ليست فيها شــذوذ حــذف، لأن المعروف أن علامة الجزم فى مثل هذا الفعل هو حذف حرف العلة، والفعل على رواية أبىحيان مسبوق بحرف جزم وهـــو "لم" فمن الطبعى أن يكون الفعل مجزوما أما رواية ابن عقيــل فهى التى يكون فيها حذف الألف شاذا، لأن "لَوْ" فى الأصــل أداة شرط غير جازمة، والقول بجعلها جازمة حملا علـــى "إن" الشرطية ضعيف كما ذكر ابن عقيل مما يُؤَكِّد أَنَّ روايته هـــى الصحيحة؛ لأن الجزم بها لَوْ كَانَ قويًّا ما لجأ ابن مالـــك إلـــى

(١) ارتشاف الضرب لأبىحيان ١/ ١٢٤ تحقيق د/ مصطفى النماس .

القول بشذوذ حذف الألف فيما ذكر ويؤكد رواية ابن عقيل ما رواه السلسيلى أيضا فى شرحه على التسهيل حيث جاءت روايته موافقة لرواية ابن عقيل – أى بلَوْ، وليس بلَمْ[١]. يقول وهو يتحدث عن حذف الألف شذوذا: "(ونحو خافوا ولَوْ تَرَما الصِّبْيَان) والأصل تَـرَى بالألف فحذفها شذوذا وما زائدة"[٢]أهـ.

ولتوضيح القول فى الجزم بِلَوْ، نعرض آراء النحويين فى ذلك حيث إن الصحيح هو أنها غير جازمة ولو أريد بها معنى "إن" الشرطية، وقد عَلَّلَ النحاة ذلك بغلبة دخولها على الفعل الماضى، ولأن شرطها – غالبا – مقطوع بعدمه وعدم جزائه، والشرط الذى يقتضى الجزم، إنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدم الوقوع فى المستقبل"[٣].

ويرى ابن الشجرى وجماعة أنها يجزم بها فى الشعر خاصة ويستدلون على ذلك بقول الشاعر[٤]:

---

(١) ينظر شفاء العليل ٣/ ١١٠٩ تحقيق د/ الشريف البركاتى.
(٢) شفاء العليل للسلسيلى ٣/ ١١٠٩ .
(٣) ينظر الغيث النافع فى إعراب الفعل المضارع د/ السيد حسن البهوتى ص٢٣٠ .
(٤) هو علقمة الفحل وقيل: امرأة من بنى الحارث والبيت من الرمل وينظر فى الهمع ٢/ ٦٤، والدرر اللوامع ٢/٨١ والخزانة ٤/ ٥٢١ والغيث النافع ص٢٣١ .

لَوْ يَشَا طَارَ بِــهِ ذُو مَيْعَــةٍ ∴ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَــلْ

وقول لقيط بن زرارة(١):

تَامَتْ فُؤَادكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ ∴ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِى ذُهْلِ بْنِ شَــيْبَانَا

وما رآه ابن مالك فى التسهيل هو أن الأصحّ عدم حملهــا على "إنْ" يقول: "وقد تُهْمَل "إنْ" حَمْلاً على "لَوْ" والأصح امتناع حمل "لَوْ" على "إنْ"(٢)أهــ.

من ذلك يتبين لنا أن الحذف فى ألف "تــرى" شــذوذا لا يكون إلا على أساس جعل "لَوْ" غير جازمة كما هــو الأصــل فيها.

(١) البيت من البسيط وهو فى شرح التســهيل ٤/ ٨٣، ٩٧، والــدرر ٢/ ٨١، والأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٦٠ تحقيق طه عبدالرءوف.
(٢) التسهيل ص٢٣٧ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

حُكْمُ حَذْفِ إحْدَى التَّاءَيْنِ المُتصَدِّرتَيْنِ فِى مُضَارِع "تَفَعَّلَ"

إذا أردنا أن نأتى بمضارع للمخاطب من فعل ماض على وزن تَفَعَّلَ فإننا نقول: "تَتَفَعَّلُ" نحو "تَنَزَّلَ" فى الماضى حيث يقال فى المضارع منه "تَتَنَزَّلُ" بتاءين، فى أول الكلمة ، وحينئذ يرى النحويون أنه يجوز أن تخفف الكلمة أولا تخفف بمعنى أن ينطق بها هكذا كما هى بالتاءين أو بطريقة أخرى فيها تخفيف، فإذا أردنا تخفيفها فلنا فى ذلك طريقتين:

الأولى: حذف إحدى التاءين فتقول: تَنَزَّل٠

والثانيـة: إدغام إحداهما فى الأخرى نحو قال تَّنَــزَّل ولا يجوز الإدغام إلا إذا كان آخر ما قبل الكلمة التى فيهــا التــاء مفتوحا كما فى المثال السابق٠

وعلى الرغم من أن الطريقيْن جائزتان، إلا أن النحــويين يقولون: إن الحذف أكثر من الإدغام ٠

وعند الحذف تُقَابِلُنَا مشكلة وهى هَلْ تُحْذَف التاء الأولى، أو نَحْذِف التاء الثانية ٠

والمسألة فيها خلاف بين النحويين، فمذهب سيبويه وابــن مالك ومن سار على نهجهما أن المحذوف هى التــاء الثانيــة، وغيرهم يرى أنها الأولى[١]٠

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣/ ٢٩٠ تحقيق أ/ محمد الزفزاف ورفاقه٠

وقد ذكر ذلك ابن مالك فى التسهيل فقال: "تدغم تاء "تَفَعَّلَ" وشبهه فى مثلها ومقاربها تالية لهمزة وَصْل فى الماضى والأمر، وقد يحذف تخفيفا المتعذر إدغامه، لسكون الثانى، "كاسْتَخَذَّ" فى الأظهر، أو لاستثقاله بتصدر المدغم كتَنَزَّلَ، "ونُزِّل الملائكة"، والمحذوفة هى الثانية لاالأولى، خلافا لهشام"(١)أهـ.

وقد خطأ ابن عقيل ابن مالك فى قوله: "خلافا لابن هشام" حيث قال: وما نقله عن هشام نقله غيره عن الكوفيين، فالمحذوف فى هذه المقالة، حرف المضارعة، ومذهب سيبويه وغيره من البصريين أن المحذوف الثانية، قال سيبويه: وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنها هى التى تسكن وتدغم فى نحو: "فادّارَأْتُمْ"، و"ازَّيَنَتْ" أى فكما وقع إدغام التى لغير المضارعة يكون الحذف أيضا لها ، فكلاهما تخفيف"(٢)أهـ.

وإذا كان ابن عقيل — كما رأينا — يخطئ ابن مالك فى نسبة القول بالحذف فى التاء الثانية إلى هشام بأن غيره نقله عن الكوفيين، فإنه أيضا يختلف معه فيما حذف حيث إنه كما ظهر من كلامه يرى أن المحذوفة هى التاء الأولى وليست

(١) التسهيل لابن مالك ص٣٢٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٧٩ .

الثانية بدليل قوله: "فالمحـذوف فـى هـذه المقالـة، حـرف المضارعة"[١] وحرف المضارعة هو الأول وبذلك يكون ابـن عقيل موافقا مَنْ يرى أنَّه منقول عن الكوفيين لا عـن هشـام. وليس جديدا على ابن عقيل مخالفة البصريين فقد صَرَّحَ فـى موطن سابق من هذا الكتاب وهو المساعد بأن العربية ليسـت محصورة فيما حفظه البصريون، يقول: "ولَمْ يَجْعَـل الله لُغَـةَ العَرَب مَحْصُورةً فيما حَفِظَهُ البَصْريُّون"[٢]أهـ.

ولسنا بصدد مناقشة هذه العبارة هنا لكن الحق أن ما جاء فى المراجع من القول بحذف التاء الأولى جاء منسـوبا فـى بعضها إلى هشام وأصحابه من الكوفيين، كما فـى التصـريح بمضمون التوضيح[٣]، وكما فى الأشمونى وحاشـية الصـبان عليه[٤].

يقول صاحب التصريح: "(فإن أردت التخفيف فى الابتداء حذفت إحدى التاءين وهى الثانية) وفاقا لسيبويه والبصـريين، لأن الاستثقال بها حصل، (لا الأولى) لدلالتها على المضارعة (خلافا لهشام) الضرير وأصحابه من الكـوفيين، وحجـتهم أن

---

(١) السابق نفسه .

(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٦٧ .

(٣) التصريح ٢/ ٤٠١ .

(٤) ينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٤٩٤ .

الثانية فى "تَتَفَعَّلُ" لمعنى المطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى"(١)أهـ.

وقد اعترض الشيخ يّس العليمى فى حاشيته على التصريح على ما علَّلَ به الشيخ خالد لمذهب الكوفيين فقال: قَوْلُه: (وحجتهم..الخ) فيه نَظَرٌ لأنها تعارض بالمثل، فيقال: التاء الأولى لها معنى، كما ذكر الشارح بقوله: لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين بأن الثانية بها حصل الثقل، وبأنها قريبة من الطرف، وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما فى مضارع تَـرْمُسُ بمعنى رَمَسَ فليتأمل"(٢)أهـ.

ويقول الأشمونى: "مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأن الاستثقال بها حصل، وقال فى التسهيل: والمحذوفة هى الثانية لا الأولى، خلافا لهشام، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين"(٣)أهـ.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠١ .
(٢) حاشية العليمى على التصريح ٢/ ٤٠١ .
(٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

ويعلق الصبان فى حاشيته فيقول: "قوله: خلافا لهشام أى الضرير، ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة، وحذفها مخل بهذا المعنى"(١)أهـ.

وَمِمّنْ صَرَّح بنقل الرأى عن الكوفيين: المرادى فى شرحه على ألفية ابن مالك(٢)، لكن السيوطى فى الهمع صرح بنسبته للكوفيين مباشرة، وبمثل ذلك قال الرضى فى شرح الشافية له.

يقول السيوطى: "إذا كان المِثْلاَن تَاءَيْن أوَّل فِعْلٍ مُضَارِع بنحو: تَتَجَلَّى وتَتَظَاهَر ... ويجوز فى هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفا، فيقال: تَجَلّ، وَتَظَاهَر، وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان أصحّها الثانى وهو مذهب سيبويه والبصريين، وقال الكوفيون: المحذوف الأولى، وهى حرف المضارعة"(٣)أهـ.

وزاد الرضى قولاً ثالثا وهو جواز الأمرين يقول: فإذا حذفت فمذهب سيبويه أن المحذوفة هى الثانية، لأن الثقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء "تَفَعَّلَ"، لتكون

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤/ ٤٩٤.
(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٦/ ١١٤.
(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٢٧ ط بيروت.

علامة والطارئ يزيل الثابت إذا كُرِهَ اجتماعهما ... وقال الكوفيون: "المحذوفة هى الأُولى، وجوز بعهم الأمرين"(١)أهـ٠

أما صاحب شرح المفَصَّل وهو ابن يعيش فَعَبّر عن الرأى المنسوب إلى الكوفيين أو هشام بقوله: "وقال بعض الأصحاب: المحذوفة الأُولى، قالوا ويجوز أن تكون الثانية، والحجة لسيبويه، أن الثانية هى التى تسكن وتدغم فى ازَّيَّنَتْ وادّارَأْتُمْ"(٢)أهـ٠

وأَيّاً كان الأمر فسواء أكان الرأى لهشام أم للكوفيين فلا فرق، لأن هشام الضرير كوفى(٣)، إلا إذا كان لابن عقيل رأى آخر فى ذلك، لكن الذى أراه صوابا هو رأى سيبويه والبصريين، لأن الأولى جاءت لمعنى كما قيل، ولأن الثقل نشأ من الثانية، ويمكننا هنا أن نقيس رأى سيبويه على رأيه فى حذف وَاو مَفْعُول فى نحو: "مَقُول"، حيث إنه عِنْدَ بناء اسم المَفْعُول من الأجوف الواوى يجتمع واوان، الأولى الواو التى هى عين الكلمة، والثانية واو "مَفْعُول" فسيبويه تبعا للخليل يحذف الواو الثانية وهى واو مفعول، لأنها هى الزائدة،

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣/ ٢٩٠ ٠
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٥٢ ٠
(٣) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ٣/ ٣٦٤ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم حيث عرفه القفطى بأنه: هشام بن معاوية الضرير الكوفى، صاحب الكسائى، أخذ عنه، وتوفى سنة تسع ومائتين ٠

والأخفش يحذف الأولى التى هى عين الكلمة لأن الزائدة جاءت لمعنى المفعولية ، ولذلك فوزن الكلمة عند سيبويه "مَفْعل" وعند الأخفش "مَفُول"(١).

ولا يعترض على سيبويه هنا بأنه حذف الثانية لكونها زائدة فى صيغة "مَفْعُول" وأبقى التاء الأولى فى صيغة "تَتَفَعَّل" وهى زائدة أيضا بأنه يناقض نفسه، ذلكم لأن هناك فرقا بين الواوين فى صيغة مَفْعُول، وبين التاءين فى صيغة "تَتَفَعَّلُ"، حيث إن إحدى الواوين فى الأولى أصلية والأخرى زائدة، فحَذَفَ فيها الزائد، وأَبْقَى الأصلى لأنه الأَوْلَى بالبقاء، أَمَّا "تتفعّل" فالتاءان زائدتان غير أن الأُولى زيدت لمعنى المضارعة، فهى أَوْلَى بالبقاء، فالجهتان إذن مختلفتان، هذا على الرغم من أن ما استدل به سيبويه ومَنْ تبعه فى مسألة اجتماع التاءين هنا — وهى المسألة التى نحن بصددها — هو نفسه الذى استدل به الأخفش ومن تبعه فى مسألة اجتماع الواوين فى صيغة مَفْعُول من الأجوف الوَاوِىّ(٢)، فهذا فى رأيى يرجح مذهب سيبويه، لأنه حينما رَأَى أن التَّاءَيْن تَسَاوَتا فى كونهما زائدتين، أَبْقَى ما لها مزيّة وحذف الأخرى.

---

(١) ينظر غاية الآمال فى تصريف الأفعال ص٨٠ — ٨١ د/ جابر محمد محمود البراجة.

(٢) ينظر المنصف لابن جنى ١/ ٢٨٨ تحقيق إبراهيم مصطفى ، والأمالى الشجرية ١/ ٢٠٩، والممتع لابن عصفور ٢/ ٤٥٦، وشرح الشافية للرضى ١٥١/١ .

حُكْمُ إمَالَةِ "لاَ" مُفْرَدَةً عَنْ "إمَّا"

يعرف اللغويون الإمالة بأنها مصدر أَمَلْتُ الشىء إمالـــة: عَدَلْتُ به إلى غير الجهة التى هو فيها ٠

لكنها فى اصطلاح النحويين هى: "أن تذهب بالفتحة إلـــى جهة الياء إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة اليسار، إن لم يكن ذلك كنِعْمَة، وبِسَحَر "(١)أهـ٠

ويذكر العلماء أن للإمالة أسبابا وموانع، ويبين ابن عقيل أن الإمالة "بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة، فتميم وأســد وقيس وعامة أهل نجد يُميلون، وأهل الحجاز لا يُميلون إلا فى مواضع قليلة(٢)٠

وقد أوضح ابن مالك فى التسهيل ما تدخله الإمالـــة مـــن أنواع الكلمة فقال: "وهى أَنْ يَنْحَى جوازا فـــى فِعْـــل أَو اسْـــم مُتَمَكِّن، بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو اليـــاء، لتطرّفهـــا وانقلابها عنها، أو مآلها إليها"(٣)أهـ٠

---

(١) شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى ص١٦١ ط دار القلم — بيروت ٠

(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٨١ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠

(٣) التسهيل لابن مالك ص٣٢٥ تحقيق د/ محمد كامل بركات ٠

ويفهم من كلامه أنها لا تدخل الاسم غير المتمكن ولا الحرف، لكنه ذكر بعد ذلك أنها دخلت غير المتمكن والحرف فقال:"وقد يمال عار من سبب الإمالة، لمجاورة الممال،أو لكونه آخر مجاور ما أميل آخره طلبا للتناسب،وأميل من غير المتمكن "ذا" و"متى"و"أنّى"،ومن الحروف:"بَلَى"و"يَا"، و"لاَ" فى "إمّالاَ"(١)أهـ.

وقد عَلّلَ ابن عقيل فى المساعد لجواز إمالة "إمّالاَ" ، وبَيّنَ أن كلام ابن مالك هنا يقتضى أنها أى "لا" لا تمال مفردة عن "إمّا" ثم يعترض عليه بعد ذلك بما حكاه ابن جنى عن قطرب من إمالة "لاَ" فى الجواب مُفْرَدَةً ، أى بدون "إمّا".

يقول ابن عقيل: "(ولا فى إمّالاَ) نحو: افعَل ذلك إمّالاَ، وأميلت فيه لنيابتها مناب الفعل، أى: إن كنت لا تفعل غيره، واقتضى كلامه أنها لا تمال مفردة عن "إمّا" وحكى ابن جنى عن قطرب إمالة لاَ فى الجواب"(٢)أهـ.

ونقول إن ما ذكره ابن عقيل هنا مَرْوِيّاً عن ابن جنى فيما حكاه عن قطرب من جواز إمالة "لاَ" مفردة فى الجواب، اختلفت فيه آراء النحويين ما بين مُؤَيِّد ومخالف، ويهمُّنا هنا أن نذكر آراء بعض شراح اللّمع لابن جنى وبعض محققيه.

(١) التسهيل لابن مالك ص٣٢٦ .
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٢٨١ .

فالأصفهانى فى كتابه شرح اللمع لم يُجزْ إمالة "لاَ" مفردة وأجازها مع "إمّا"(١).

أما العكبرى فى كتابه المتّبع شرح اللّمع لابن جنى مَنَـع إمالة "لاَ" مطلقا(٢).

واشتركا الاثنان ـ أعنى الأصفهانى والعكبـرى ـ فـى أنهما لم يذكرا رواية ابن جنى عن قطرب، ولنؤكد ذلك نـذكر هنا ما قاله كل منهما.

يقول الأصفهانى: "وقالوا: "إمّالا"، فأمَالوا "لاَ" فـى هـذا الموضع، لقيامه مقام الفعل"(٣)أهـ.

ويقول العكبرى:"وأمّا إمالة الحروف(لاَ ـ وما ـ على ـ وإلى) فغير جائزة، لأن الألف فى الحروف أصل، ولا تصرف لها، ليدخلها هذا النوع من التصرف ... فإن قيل: فلم لم تميلوا "لا" مع أنّها جواب؟ قيل: الفرق بينها وبين "بَلَى" من وجهـين: أحدهما أن "بَلَى" على ثلاثة أحرف، فهى عدة الأسماء، بخلاف "لا" ...الخ"(٤)اهـ.

(١) ينظر شرح اللمع للأصفهانى ٢/ ٨١٨ تحقيق د/ إبراهيم محمد أبو عباه ط جامعة الإمام محمد بن سعود.
(٢) ينظر المتبع شرح لمع ابـن جنـى للعكبـرى ٢/ ٧٢٥ ـ ٧٢٦ تحقيـق د/عبدالحميد الزوى.
(٣) شرح اللمع للأصفهانى ٢/ ٨١٨ تحقيق د/ إبراهيم محمد أبو عباه.
(٤) المتبع شرح لمع ابن جنى للعكبرى ٢/ ٧٢٥ ـ ٧٢٦ تحقيق د/عبدالحميـد الزوى.

لكن محقق كتاب اللمع لابن جنى يذكر ما حكاه ابن جنى عن قطرب فقال: "فقد روى عنه أن بعضم قال : "لا أَفْعَل، فَأَمَالَ "لاَ" وإنما أَمَالَهَا لما كانت جوابا قائمة بنفسها ، فَقَوِيَتْ بذلك فَلحقَتْ بالقُوَّة باب الأسماء والأفعال، فَأُمِيلَتْ"[١]أهـ.

ويذكر أبوحيان عن صاحب الغُرَّة أن إمالة لا صدرت عمن لا ترضى عربيته ، يقول : "وأمالوا من الحروف "بَلَى" و"يا" و"لا" فى "إمَّالا"، وعن قطرب إمالة "لاَ" فى الجواب من الغُرَّة أَمَالَ "لاَ" من العرب من لا ترضى عربيته، وحكى ذلك قوم من الكوفيين"[٢]أهـ.

ويذكر السيوطى حكاية قطرب إمالة "لا"، لكنه أى السيوطى ينكر إمالتها مفردة عن "إمَّا"، يقول وهو يتحدث عن الحروف التى أجاز النحويون إمالتها: "ولا فى "إمَّالا"؛ لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل، لأن المعنى: إن لم تفعل كذا، فافْعَل كذا، ولو أُفْرِدَتْ مِنْ "إمَّا" لَمَا صَحَّت إمالة أَلِفِ "لاَ"، وحكى ابن جنى عن قطرب إمالة "لا" فى الجواب، لكونها مستقلة فى الجواب كالاسم"[٣]أهـ.

---

(١) حاشية اللمع لابن جنى بتحقيق د/ حسين شرف.
(٢) الارتشاف لأبىحيان ١/ ٢٤٦ تحقيق د/ مصطفى النماس.
(٣) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٢٠٤ ط بيروت.

وما رآه السيوطى من عدم جواز إمالة "لا" مفـردة عـن "إمّا" رآه أيضا الرضى فى شرح الشافية،هذا على الرغم مـن ذكره حكاية قطرب يقول: "إمَّالاَ" تُمَال، وذلك أنهم أرادوا افْعَل هذا إن كنت لا تفعل غيره ... و"لا" حرف لاَ يُمَال فى غيـر هذا الموضع إذا كان منفردا، وحكى قطرب: إمالتها"[١]أهـ.

وممن أجاز إمالتها مع "إمّالا" ولم يجـز إمالتهـا مفـردة الزمخشرى فى المُفَصَّل ووافقه الخوارزمى فى شرحه المسمى بالتَّخْمير، حيث قال مُعَلِّقًا على قول الزمخشرى : "وقد أُميـل بَلَى ولاَ فى "إمّالا"، قال المشرح: قضية القياس على ما ذكرنا أَنْ لَا تُمَال الحروف إلا أنها أميلَ منها ما أميل لسـدّها مَسَـدّ الجُمَل، أَلاَ ترى أنه يقال: أَلَمْ يقم زيد، فتقول: بَلَى، أى قَدْ قَام؛ وكذلك فى قولهم: "افْعَل هذا إمّالاَ"، لأن المعنى افْعَل هـذا إن كُنْتَ لا تَفْعَلَ"[٢]أهـ.

ويصرِّح ابنُ يعيش فى شرح المفصل له بعدم جواز إمالة "لا" مفردة على الرغم من أنه ذكر حكاية قطرب جَوَازَ إمالَتها ، يقول: "ومن ذلك قولهم: "إمّالاَ" تُمَال، وذلك أنهم أرادوا افْعَلْ

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضى٣/٢٧تحقيـق الأسـتاذ محمـد الزفـزاف وآخرين .

(٢) التخمير شرح المفصل للخوارزمى٤/ ٢١٤ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين.

هذا إن كنت لا تفعل غيره ... و"لا" حرف لا يُمَال فى غيـــر هذا الموضع، إذا كان منفردا، وقد حكى قطرب إمالتها، وَوَجْهُ ذلك أنها قد تقع جوابا، ويُكْتَفَى بها فى الجـــواب فيقـــال فـــى جواب: زيد عندك: لا، فلما استقلت بنفسها أَمَالُوهَا"[١]أهـ.

ولعلَّنا بعد هذا العرض المستفيض نستطيع أن نقـــول إن الرأى السديد فى هذه المسألة هو جواز إمالة "لا" مع إمَّا وعدم جواز إمالتها مفردة، كما يرى ابن مالك، وليس لابن عقيل أن يعترض على ابن مالك بما حكاه قطرب مـــن جـــواز إمالتهـــا مفردة، لأن قطرب وإن كان ثقة، إلا أن معظم النحويين، بـــل أكثرهم مَنَعُوا إمالتها مفردة، ولأن من حكى قطرب عنهم ذلك ليسوا ممن يوثق فى عربيتهم كما ذكر أبوحيان عن ابن الدهان فى الغرة من قوله: "أَمَالَ "لَا" مـــن العـــرب مَـــنْ لاَ تَرْضَـــى عربيته، وحكى ذلك قوم من الكوفيين"[٢]أهـ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٥ ــ ٦٦ .
(٢) ارتشاف الضرب لأبىحيان ١/ ٢٤٦ تحقيق د/ مصطفى النماس.

حُكْمُ وَصْلِ أنْ "بِلاَ" أَوْ فَصْلِهَا عَنْهَا فِى الْكِتَابَةِ

يرى ابن مالك فى التسهيل أَنَّ "لا" عندما تدخل عليها "أَنْ" مفتوحة الهمزة ساكنة النون، فإنها تكتب مفصولة عنها هكـذا "أَنْ لاَ"، ولكنه شذ فى بعض المواضع فى القرآن وصلها بها.

يقول: وشَذَّ وصل بئس بما قبل: اشتروا به وخلفتمـونى، ووصل إن بـ"لم يستجيبوا" ، ووَصْل "أَنْ" بلَنْ فـى الكهـف والقيامة، وبلا فى بعض المواضع"[1]أهـ.

ويجعل ابنُ عقيل الرَّأْيَ الصَّحِيحَ عنـد النحـويين، هـو كتابتها مفصولة مطلقا، ثم يذكر أن هناك من يُفَرِّق بـين "أَنْ" المخففة من الثقيلة، و"أَنْ" الناصبة للفعل المضارع من حيـث وَصْلُهما بلا أَوْ فَصْلُهما عنهما.

يقول مُعَلِّقا على قَوْلِ ابن مالك (وبلاَ فِى بَعْضِ المَواضِع) "قال ابن الأنبارى: "أَنْ لاَ" متصلة فى القرآن فى الخط، إلا فى عشرة مواضع ... والصحيح عند النحويين، كَتْبُ "أَنْ" مفصولة من "لا" مطلقا، ومنهم من فَصَّل فقال: تكتب المُخَفَّفَةُ من الثقيلة مفصولة، وكذلك ثبت فى المصحف فى قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن

---

(١) التسهيل ص٣٣٢ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

﴿ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾[(١)] وتكتب ناصبة المضارع موصولة نحو: يعجبنى أَلاَّ تقوم، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد"[(٢)]أهـ.

وما ذكره ابن عقيل هنا عَمَّنْ فَصَّلُوا القَوْلَ فيها مُقَسَّمًا قسمين أو مذهبين كما رأينا، ذكره ابن عصفور على أنه ثلاثة مذاهب حيث قال: "وأَمَّا أَنْ، إذا وقعت بعدها«لا» ففيها ثلاثة مذاهب: منهم من يكتب "أَنْ" مفصولة النون من لا، على ما ينبغى أن تكتب عليه كُلّ مدغم من كلمتين، ومنهم من يكتب نون "أَنَّ" مفصولة من لام الابتداء إذا كانت "أَنْ" مخفَّفَة من الثقيلة، لفصل الاسم المضمر بين النون وبين "لا"، فإذا كانت الناصبة للفعل كتبها متصلة على اللفظ ومنهم من يكتب النون مفصولة إن أدغم بغُنَّةٍ، وغير مفصولة إن أدغم بغير غُنَّة، لأنه إذا أدغم بغُنَّةٍ فكأنه قد أبقى بعض النون وإذا أدغم بغير غُنَّةٍ لم يَبْقَ للنون أثر. والصحيح أن تكتب مفصولة على كل حال"[(٣)]أهـ.

---

(١) التوبة/ ١١٨.
(٢) المساعد ٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٣٥٠ تحقيق د/ صاحب أبوجناح.

والحقّ أن ما ذكره ابن عصفور وجعله ثلاثة مذاهب يَؤُول فى النهاية إلى ما ذكره ابن عقيل وجعله قسمين أو مذهبين وذلك لأن المذهب الثالث الذى ذكره ابن عصفور مَبْنِىٌّ على نِيَّةِ الكاتب نَفْسِه، ولا يدرى القارئ حين يقرأ ما الذى أراده الكاتب عند كتابته لها، فهذا المذهب راجع فى النهاية إلى المذهبين الأوّلين أى الفصل عن لا أو الوصل بها على أساس اعتبار "أَنْ" مُخَفَّفَة أو نَاصِبَة للفعل.

وأريد أن أُبيّن أن المسألة هذه ليس فيها اعتراض من ابن عقيل على ابن مالك بالمعنى الواضح بقدر ما فيها من تعقيب وتوضيح لرَأْى النحويين، وذلك لأنّ ابن مالك جعل فَصْلَ "أَنْ" عن "لا" هو الأصل، بدليل جعلها موصولة بها فى بعض المواضع شذوذا.

ولعل ما ذكره ابن عقيل من قَوْلِ بعض النحويين بالتفصيل فى هذه المسألة كان بمثابة اعتراض على ابن مالك لعدم ذكره له ويؤيّد ذلك أيضا أنّ ابن الحاجب حينما تحدث عن وَصْلِ "نْ" بلا أو فَصْلِها فَصَّل فى المسألة كما فَصَّل ابنُ عصفور وابنُ عقيل فقال : "وَوَصَلُوا أَنْ الناصبة للفعل مع لا، بخلاف المُخَفَّفَة نحو: علمت أَنْ لا يَقُوم"[1]أهـ.

(١) شافية ابن الحاجب مع شرح الرضى ٣/ ٣٢٥ تحقيق الأستاذ/ محمد نور الحسن ورفاقه .

وقد علل الرضى فى شرحه على الشافية لما ذكره ابن الحاجب فقال: "قوله: أن الناصبة للفعل فى لِـئَلاّ، بخلاف المخففة، لأنّ الناصبة متصلة بما بعدها معنى، من حيث كونها مصدرية، ولفظا من حيث الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك، إلا أنها منفصلة تقديرا بدخولها على ضمير شأن مقدر، بخلاف الناصبة"[١]أهـ٠

وقد ذكر السيوطى أن القول بالتفصيل أى : أَنّ الناصبة تُوصَل والمخففة تُفْصَل هو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد[٢].

وهذا يؤيد ما اعترض به ابن عقيل على ابن مالك أو ما استدركه عليه إذا لم نعتبر ما ذكره اعتراضا٠

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣/ ٣٢٦ تحقيق الأساتذة محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيىالدين عبدالحميد٠
(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٣٧ ط بيروت٠

حُكْمُ إثْبَاتِ هَمْزَةِ القَطْعِ أَوْ حَذْفِهَا بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَام

يرى ابن مالك فى التسهيل أن همزة القطع الواقعة بعد همزة الاستفهام تُصَوَّر ــ أى تكتب ــ بمُجَانِس حَرَكَتها أى أنه إذا كانت حركتها فَتْحَة تكتب ألفا، وإذا كانت ضَمَّة تكتب واوا، وإذا كانت كَسْرَة تكتب ياء ، ويبين أن المفتوحة قد تحذف، وأَنَّ غيرها قد يكتب ألفا.

يقول: "وتُصَوَّر بعد همزة الاستفهام، همزة القطع بمجانس حركتها، وقد تُحْذَفُ المفتوحة، ويُكْتَبُ غيرها ألفا"[١]أهـ.

وقد شرح ابن عقيل قول ابن مالك السابق: "ويُكْتَبُ غَيْرُها ألفا" فقال : "أى وقد يكتب، فهو عطف على: "وقد تحذف" وذلك نحو: أَأُنْزِل، أَإِنّك" أهـ، ثم عقب على كلام ابن مالك مُسْتَدْرِكًا ومُعْتَرِضًا فقال : "والأكثر أن تكتب فى الأوّل واوا، وفى الثانى ياء، ولو قال فى أَوّل المسألة: وتُصَوَّرُ متصلة بهمزة الاستفهام لَكَان حَسَنًا، لتخرج المَفْصُولة، فإنها لا تكتب بصورة المجانس لِحَرَكَتها، بل تكتب ألفا، نحو: أَوَ إنك، أَفَأُنْزِلَ"[٢]أهـ.

---

(١) التسهيل ص٣٣٥ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٣٦٤ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

ويؤيد كلام ابن عقيل هنا ما ذكره السيوطى فـــى الهمـــع حيث قال: "أَمَّا أَلِفُ القَطْعِ، إذا وقعت بعد همـــزة الاســـتفهام، فإنها لا تُحْذَف، بل تُصَوَّر بِمُجَانِس حَرَكَتِها، لأنها حينئذ تُسَهَّلُ على نحوه، فتكتب ألفا فى نحو: أَأَسْجُد، وياء فى أَئِنَّــك وواوا فى أَؤُنْزِلَ، وجَوّزَ الكسائى وثعلب الحذف فى المفتوحة، فتكتب أسجد بألف واحدة، غير أن الكســائى قــال المحــذوف ألــف الاستفهام، وثعلب قال: المحذوف الثانية، وجَوَّزَ ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أَإِنَّك، أَأُنْزِلَ"[١] أهـ.

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ٢/ ٢٣٦ ط بيروت.

حَذْفُ أَلِفِ "يَا" المُتَّصِلَة بِهَمْزَة

يذكر ابن مالك أن ألف "يا" تحذف حال اتصالها بكلمة أَوَّلها همزة ليست كهمزة آدم، نحو: أحمد وإبراهيم وغير ذلك، ولَعَلَّه يقصد بقوله: كهمزة آدم، ما كان فيه همزتان فى أَوَّله٠

يقول فى التسهيل وهو يتحدث عن حذف الألف "حذفت الألف من الله والرحمن ، والحارث عَلَماً، ومن السلام عليكم، وعبدالسلام، وذلك وأولئك ... ومن "يا" متصلة بهمزة ليست كهمزة آدم"(١)أهـ٠

ويعترض ابن عقيل عليه فى قوله : "ومن "يا" متصلة بهمزة ليست كهمزة آدم" فيقول: "وما ذكره المصنف من أن المحذوف ألف "يا"، كَلَامُ ثعلب فى هذا الموضع يخالفه، إذ قال: إن المحذوف، الألف الثانية، وأَمَّا يا آدم ونحوه، فلا يحذفون فيه ألف "يا"، لأنهم قد حذفوا من آدم، ألفا؛ وفُهِمَ من كلامه أن مثل: يا زيد، يا جعفر، لا يحذف، وقال ثعلب: إنهم يكتبونه بألف وبغير ألف، قال: والألف الأصل، وقال فى توجيه الحذف: كأنهم جعلوا "يا" مع ما بعدها شيئا واحدا، لأن "يا" أقاموها مقام "أَلْ"، بدليل امتناع: يا الرجل"(٢)أهـ٠

---

(١) التسهيل ص٣٣٦ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠
(٢) المساعد لابن عقيل ٤/ ٣٦٩ ـــ ٣٧٠ تحقيق د/ محمد كامل بركات٠

ولعلنا نلحظ أن ما قاله ثعلب هنا هو نفسه ما قالـــه فـــى همزة القطع المفتوحة الواقعة بعد همزة الاستفهام حيث خـــالف الكسائى فى أَيِّهِمَا هو المحذوف فَقَرَّرَ أَنَّ المحذوف هو الثانيـــة كما قال هنا٠

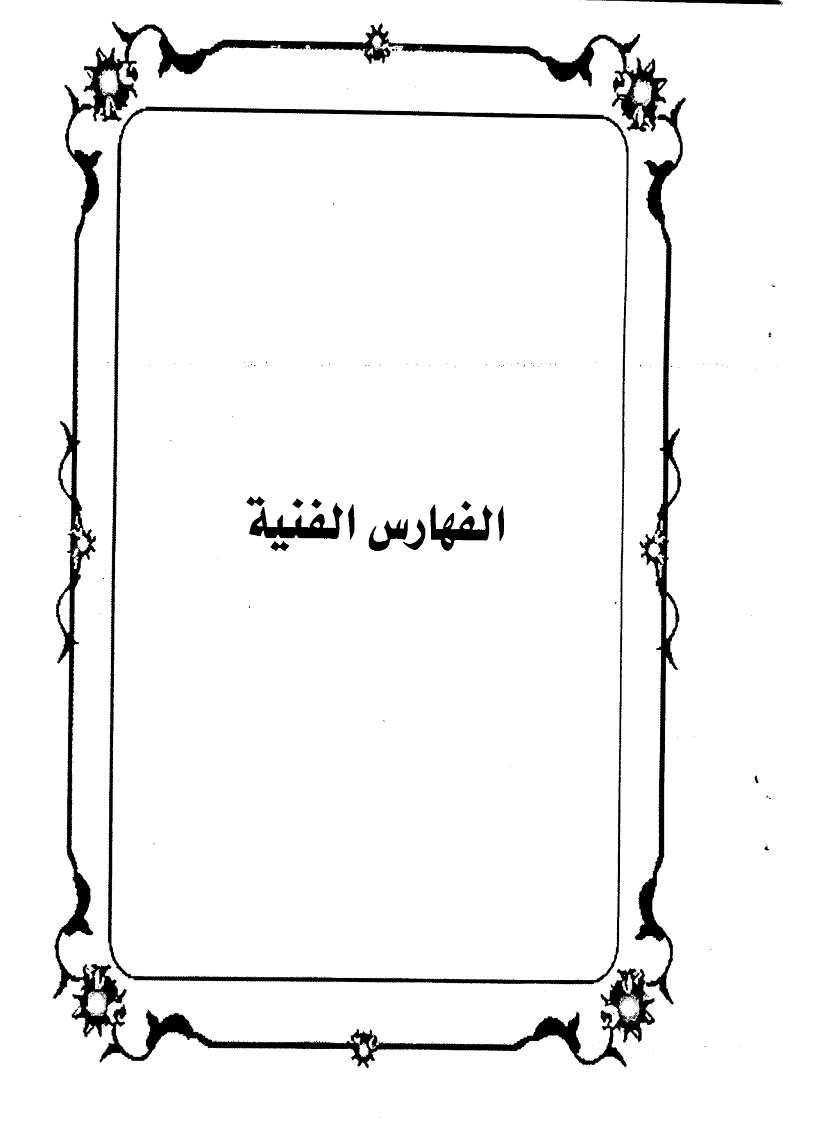
وبعد

فهذا مجمل ما تسنى لى الوقوف عليه من اعتراضات ابن عقيل على ابن مالك فى كتابيه شرح الألفية وشـــرح التســـهيل المعروف بالمساعد على تسهيل الفوائد والتى قابلتها بما جـــاء من كلام ابن مالك فى التسهيل وشرحه له٠

أدعو الله أن أكون قد وُفِّقت فيما توصلت إليه مـــن هـــذه الوقفات بين هذين العَالِمَيْن الكَبِيرَيْن **(ابن مالك وابـــن عقيـــل)** وفيما قَارَنْتُ به بَيْنَ كلامهما وكلام غيرهما مـــن النحـــويين ، وبخاصة شراح الألفية والتسهيل.**(وآخر دعوانا أن الحمـــد لله رب العالمين)**٠

تم الانتهاء منه فى يوم الســـبت الســـادس مـــن صـــفر ١٤٢٨هـــ ــ الموافق الرابع والعشرين من فبرايـــر ٢٠٠٧ م على يد الفقير إلى عفو ربه الأستاذ الدكتور / **جـــابر محمـــد محمود البراجة** أستاذ اللغويات فى جامعة الأزهر الشريف٠

أ٠د / جابر محمد محمود البراجة



الفهارس الفنية

أولا : فهرس الآيات القرآنية

ثانيا: الأحاديث والأثر

ثالثا : الأبيات الشعرية

القافية	البحر	الصفحة
	الباء	
تَثِبُ	البسيط	١٧٤
نَصِيبُ	الطويل	١٦٣
الذيبُ	البسيط	٤٧
وتَغِيبُ	الطويل	٣٨ ، ٤١
الثعالبِ	الطويل	٩٨
الحقائبِ	الطويل	٩٨
	الجيم	
تأَجَّجَا	الطويل	١٨٦
	الدال	
المُقَيَّدَا	الطويل	٧٠
ولا الحديدَا	الوافر	١٥٠ ، ١٥١
الأباعِدِ	الطويل	٦٢
تَقِدِ	الطويل	١٧٢
موقدِ	الطويل	١٨٤ ، ١٨٧
	الراء	
ولا ضَرَرُ	البسيط	٥٤ ، ٥٥
وهى تَصْغُرُ	الطويل	٦٧ ، ٦٩

القافية	البحر	الصفحة
الأَوْبَرِ	الكامل	٥٧
عن عمرِو	الطويل	٥٨
السين		
المجلسُ	الكامل	١٧٤
العين		
أجمعَا	الطويل	١٦٥ ، ١٦٨
الجراشِعُ	الطويل	٨٣
جُيَّعُ	الكامل	٢٣٧
القاف		
المخترقْ	الرجز	١٩
اللام		
تَبَالاَ	الوافر	١٦٣
ذحلا	الطويل	١٦٥
ذو خُصَلِ	الرمل	٢٥٣
فتجملِ	الكامل	١٧٢
معجَّلِ	الطويل	١٥٢
الميم		
العَمّ	الرجز	٦٧ ، ٦٩
صائمَا	الرجز	٦٧ ، ٦٩

ثبت المصادر والمراجع

١ - آراء ابن مالك المتعارضة د/ إبـــراهيم محمـــد أحمـــد الإدكاوى ط الحسين الإسلامية ١٤١٢هـــ ـــ ١٩٩٢م٠

٢ - إتحاف فضلاء البشر فـــى القـــراءات الأربـــع عشـــر للدمياطى تحقيق على الضباع ط عبدالحميد حنفى٠

٣ - أحسن الكلام فى الإعلال والإبدال د/ السيد حسن حامد البهوتى ١٤٢٠هـــ ـــ ٢٠٠٠م٠

٤ - ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبىحيـــان تحقيـــق د/مصطفى خليل النمّاس ط المدنى١٤٠٨هـــ-١٩٨٧م٠

٥ - أسرار العربية لأبىالبركات الأنبارى تحقيـــق محمـــد بهجة البيطار ط دمشق ١٣٧٧هـــ ـــ ١٩٥٧م٠

٦ - ألفيّة ابن مالك جمع وتصحيح د/ عبدالحليم المرصـــفى ط مكتبة الآداب ١٤٢٥هـــ ـــ ٢٠٠٤م٠

٧ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت٠

٨ - إنْباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيـــق أ/ محمـــد أبوالفضل إبراهيم ط دار الفكر العربى القاهرة ١٤٠٦هـــ ـــ ١٩٨٦م٠

٩ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ط بيروت٠

١٠ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ط مصطفى محمد ١٣٥٤هـ٠

١١ – بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم٠

١٢ – التَّخْمير شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمى تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين ط دار الغرب الإسلامى – بيروت ٠

١٣ – تذكرة النحاة لأبىحيان تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن ط بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م٠

١٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق د/محمد كامل بركات ط وزارة الثقافة – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ١٩٦٧م ٠

١٥ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط دار إحياء الكتب العربية٠

١٦ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى تحقيق د/محمد عبدالرحمن المُفَدَّى ط أولى١٤٠٩هـ–١٩٨٩م٠

١٧ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق د/محمد عبدالرحمن سليمان ـ نشر المكتبة الأزهرية ـ القاهرة.

١٨ - جموع التكسير فى القرآن الكريم د/ مفرح السيد سعفان ط معالجة الوثائق ـ شبين الكوم ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/فخرالدين قباوة ط بيروت .

٢٠ - حاشية الخضرى على ابن عقيل للشيخ محمد الخضرى، وبالهامش شرح ابن عقيل بدون.

٢١ - حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب طبع ونشر عبدالحميد أحمد حنفى المشهد الحسينى.

٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى تحقيق طه عبدالرءوف سعد، المطبعة التوفيقية.

٢٣ - حاشية العليمى على التصريح للشيخ يس العليمى بهامش التصريح بمضمون التوضيح ط دار إحياء الكتب العربية.

٢٤ - خزانة الأدب للبغدادى ط بولاق.

٢٥ – الدُّرَر اللوامع للشنقيطى ط كردستان العلمية١٣٢٨هـ٠
٢٦ – ديوان الأعشى تحقيق رودلف جابر ١٩٢٧م٠
٢٧ – ديوان حسان بن ثابت ط دار صادر بيروت٠
٢٨ – ديوان رؤبة بن العجاج مع مجموع أشعار العرب – ترتيب وليم بن الورد ط بيروت ٠
٢٩ – ديوان الفرزدق ط الصاوى ١٣٥٤هـ ٠
٣٠ – شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى ط:بيروت٠
٣١ – شرح أبيات مغنى اللبيب لعبدالقادر البغدادى تحقيق أ/عبدالعزيز رباح وآخر نشر دار المأمون للتراث٠
٣٢ – شرح الأشمونى بحاشية الصبان تحقيق طه عبدالرءوف سعد – المطبعة التوفيقية٠
٣٣ – شرح الأشمونى تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ط مصطفى البابى الحلبى ١٣٥٨ – ١٩٣٩م٠
٣٤ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/عبدالرحمن السيد وآخر ط هجر للطباعة والنشر – مصر٠

٣٥ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/صـــاحب أبوجناح ط جامعة الموصل ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م٠

٣٦ - شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيىالدين عبدالحميد ط دار الأنصار ـ القاهرة٠

٣٧ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق الأساتذة/ محمد نورالحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيىالدين عبدالحميد ط بيروت ٠

٣٨ - شرح الشواهد الكبرى للعينى بهامش خزانـــة الأدب ط الأميرية٠

٣٩ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيىالدين عبدالحميد ط دار مصر للطباعة ١٣٩٥هـــ ـ ١٩٧٥م٠

٤٠ - شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيـــق د/عبـــدالمنعم هريدى ط جامعة أم القرى٠

٤١ - شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/أحمد الرصـــد رسالة دكتوراه٠

٤٢ - شرح اللمع للأصفهانى تحقيق د/ إبراهيم محمد أبو عباه ط جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١هـ٠

٤٣ - شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت٠

٤٤ - شفاء العليل على شرح التسـهيل للسلسـيلى تحقيـق د/الشريف البركاتى نشر المكتبة الفيصلية-مكة المكرمة٠

٤٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق أ/ محمد فؤاد عبدالباقى ط بيروت٠

٤٦ - الشواهد النحوية واللغوية فى شعر رؤبة بـن العجـاج د/جابر محمد محمـود البراجـة ط الشـناوى بطنطـا ١٤٠٠هـ ـ ١٩٩٣م٠

٤٧ - ضياء السالك إلى أوضح المسالك تحقيق الشيخ محمـد عبدالعزيز النجار ط الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية٠

٤٨ - غاية الآمال فى تصريف الأفعال د/ جابر محمد محمود البراجة ١٩٩٩م٠

٤٩ - الغيث النافع فى إعراب الفعل المضارع د/ السيد حسن حامد البهوتى ط آيات للكمبيوتر والطباعة ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م٠

٥٠ - فتح البارى على صحيح البخارى٠

٥١ - الفوائد والقواعد للثمانينى تحقيق د/عبدالوهاب محمود الكحلة ط مؤسسة الرسالة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م٠

٥٢ - الكتاب لسيبويه ط الأميرية٠

٥٣ - الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ محمد عبدالسلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب٠

٥٤ - الكشاف للزمخشرى طبعة فى جزأين فقط٠

٥٥ - اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف ط عالم الكتب - بيروت٠

٥٦ - المُتَّبع فى شرح اللمع لأبىالبقاء العكبرى تحقيق د/عبدالحميد محمد الزوّى منشورات جامعة قار يونس - بنغازى ١٩٩٤م٠

٥٧ - مجلة الدارة العدد الثانى السنة التاسعة ١٤٠٤هـ بحث للدكتور/ عبدالكريم الأسعد٠

٥٨ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/محمد كامل بركات ط جامعة أم القرى ٠

٥٩ - مع النحو والنحاة فى سورة الأعراف د/جابر محمد محمود البراجة رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالقاهرة٠

٦٠ - معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار ـ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦١ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب ط الكويت.

٦٢ - المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٦٣ - الممتع لابن عصفور تحقيق د/ فخرالدين قباوة ط بيروت.

٦٤ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ط دار مصر للطباعة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٦٥ - المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط مصطفى البابى الحلبى.

٦٦ - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام للشمنى ط البهية بمصر.

٦٧ - من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه د/ جابر محمد محمود البراجة ط الشناوى بطنطا ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م٠

٦٨ - النحو الواضح د/عباس حسن ط دار المعارف ١٩٧٤م٠

٦٩ - نظم الفرائد وحصر الشرائد للمُهَلَّبى تحقيق د/عبدالرحمن العثيمين - نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ومكتبة التراث بمكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م٠

٧٠ - النّكت الحِسَان لأبى‌حيان تحقيق د/عبدالحسين الفتلى ط بيروت٠

٧١ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ط بيروت٠

٧٢ - الوافى بالوفَيات لصلاح الدين الصفدى ط استانبول ١٩٣١م٠

فهرس الموضوعات

((تم بحمد الله تعالى))